

و. المركز الثقافي

من البنية الصلبة إلى البنية المكونية

الوظيفة المفعول في اللغة العربية



دار الثقافة
بيروت
الطبعة الأولى

من البنية التحتية
إلى البنية التحتية
الوطنية المتكاملة للجنة العربية



د. أنيس كز الشوك

من البنية العملية إلى البنية المكوّنة

الوظيفة المفعول في اللغة العربية



دار المقاد

النشر والتوزيع

343 شارع تكور حكو - حريب - 400

الهاتف 34344 - 34325

357 شارع لاجورد - طاب - 34322

تلكم 2200 - شارع الجاه



الطبعة الأولى ١٩٩٧-١٩٩٨
بتوقيع الدكتور محمد عبد الله

تقديم

تشكل المباحث الأربعة التي يتضمنها هذا الكتاب محاولة لرصد خصائص مجموعة من التراكيب العربية في إطار نموذج لغوي معين : «النحو الوظيفي» (Functional Grammar) الذي اقترحه سيمون ديك في أواخر الستينات السبعين والذي نعتمده منذ بضع سنوات إطاراً نظرياً لأبحاثنا في اللغة العربية.

وقد قمنا بتقديم النحو الوظيفي للقارئ العربي في مدخل بكتابتنا «الوظائف التداولية في اللغة العربية» (1) و«دراسات في نحو اللغة العربية الوظيفي» (2) عرضنا فيه للمبادئ المنهجية المعتمدة في هذا النحو وبنية الجهاز الواسف فيه ونكتفي هنا على سبيل التذكير، بتلخيص مضمون ذلك المدخل :

يُندرج النحو الوظيفي من حيث أهدافه ومبادئه المنهجية في زمرة الانحاء «المؤسسة تداولياً» (Pragmatically based grammars) التي تتخذ موضوعاً لها دراسة خصائص اللسان الطبيعي البنوية (الصورية) في ارتباطها بوظيفته التواصلية.

لهذا يُعتبر النحو الوظيفي أن الوصف اللغوي الكافي هو الوصف الذي يسعى إلى تحقيق «الكفاية التداولية» (Pragmatic Adequacy) بالإضافة إلى الكفايتين «النفسية» و«النطقية». وتحقق الكفاية التداولية حين يستطيع الوصف اللغوي أن يرصد التفاعل القائم بين بنية اللغات الطبيعية ووظيفتها التواصلية، أي حين يستطيع أن يربط بين الخصائص البنوية للمعارف اللغوية والأغراض التواصلية التي تستصل هذه المعارف وسيلة لبلاغها. ونحن كان النحو الوظيفي يخالف من هذه الناحية، الانحاء «الصورية» (الأنحاء التي تروم وصف خصائص اللغات الطبيعية في استقلال عن وظيفة التواصل) فإنه يرأف بعضها كالنحو العلاقي (Relational Grammar) ونحو الأحوال (Case Grammar) والنحو المعجمي - الوظيفي (Lexical-Functional Grammar) من حيث إنه يُعَدِّ العلاقات النحوية (أو الوظائف النحوية) مفاهيم «أولى» (primitives) أي مفاهيم غير مشتقة من بنيات مركبة معينة كما دُرِجَ على اعتبارها في الانحاء التوليدية التحويلية الكلاسيكية.

(1) انظر الوظائف التداولية في اللغة العربية، دار الثقافة البيضاء 1985.

(2) دراسات في نحو اللغة العربية الوظيفي، دار الثقافة البيضاء 1986.

يتم اشتقاق الجملة، حسب النحو الوظيفي، عن طريق بناء ثلاث بنيات : «البنية المحملة» و«البنية الوظيفية» و«البنية المكونية».

ويضطلع ببناء هذه البنيات الثلاث ثلاثة أنساق من القواعد (أو ثلاثة مكونات) «الأساس» و«قواعد إسناد الوظائف» و«قواعد التعبير».

يُمَدُّ الأساس مكونات النحو الأخرى بأطر حملية ممثل فيها لمحمول الجملة ومقولته التركيبية (فعل، اسم، صفة ...) ومحللات موضوعاته والوظائف الدلالية التي تحملها هذه المحللات بالنظر إلى الأدوار التي تلعبها بالنسبة للواقعة الدال عليها المحمول وفيرود الانتقاء المفروضة عليها.

وهذا، على سبيل المثال، الاطار الحملي للفعل «شرب» :

(1) شرب ف (س¹ : حي (س¹)) منف (س² : سائل (س²)) متق.

بعد ادماج الحدود في محلاتها طبقا لفيرود الانتقاء، تُنْقَلُ البنية الناتجة عن هذا الادماج، البنية المحملة، إلى بنية وظيفية عن طريق إسناد الوظيفيتين التركيبيتين الفاعل والمفعول ثم الوظائف التداولية («المحور» «بؤرة الجديد»، «بؤرة المقابلة»)، بإسناد الوظيفيتين التركيبيتين الفاعل والمفعول ثم الوظيفيتين التداوليتين المحور وبؤرة الجديد إلى الموضوع الأول والموضوع الثاني في البنية المحملة (2) يُحْصَلُ على البنية الوظيفية (3) التي تتحقق في شكل الجملة (4 ب) باعتبارها جوابا للجملة (4 أ) :

(2) مض شرب ف (س¹ : طفل (س¹)) منف (س² : لبن (س²)) متق

(3) [حُب] مض شرب ف (س¹ : طفل (س¹)) منف فامح

(س² : لبن (س²)) متق مف يوجد]

(4) أ — ماذا شرب الطفل ؟

ب — شرب الطفل لبنا (بئر «لبن»).

تُشَكَّلُ البنية الوظيفية دُخْلًا لقواعد التعبير التي تشمل قواعد إسناد الحالات الاعرابية وقواعد الموقعة وقواعد إسناد النبر والتنغيم.

تُسَدُّ الحالات الاعرابية إلى حدود الحمل بمقتضى الوظائف الدلالية أو الوظائف التركيبية أو الوظائف التداولية التي تحملها هذه الحدود، حسب سلمية تقضي بأسبقية الوظائف التركيبية في تحديد الحالات الاعرابية على الوظائف الدلالية والوظائف التداولية، كما يبين من البنية الوظيفية المحددة إعرابيا (5) :

(5) [حب] ماضي شرب ف (س¹ : العطف (س¹)) متف بقل مع

(س² : لين (س²)) متق صفي بوجد]]

ترتيب قواعد الموقعة المكونات داخل الجملة طبقا لوظائفها التركيبية أو وظائفها التداولية. فمكونات البنية الحملية (5) غير المرتبة تحتل بمقتضى قواعد الموقعة (7) المواقع ف وفا ومف طبقا للبنية الموقعية (6) التي نفترضها بالنسبة للجملة الفعلية في اللغة العربية :

(6) م⁴، م²، م¹ م³ ف (م²) فا (مف) (ص)، م³

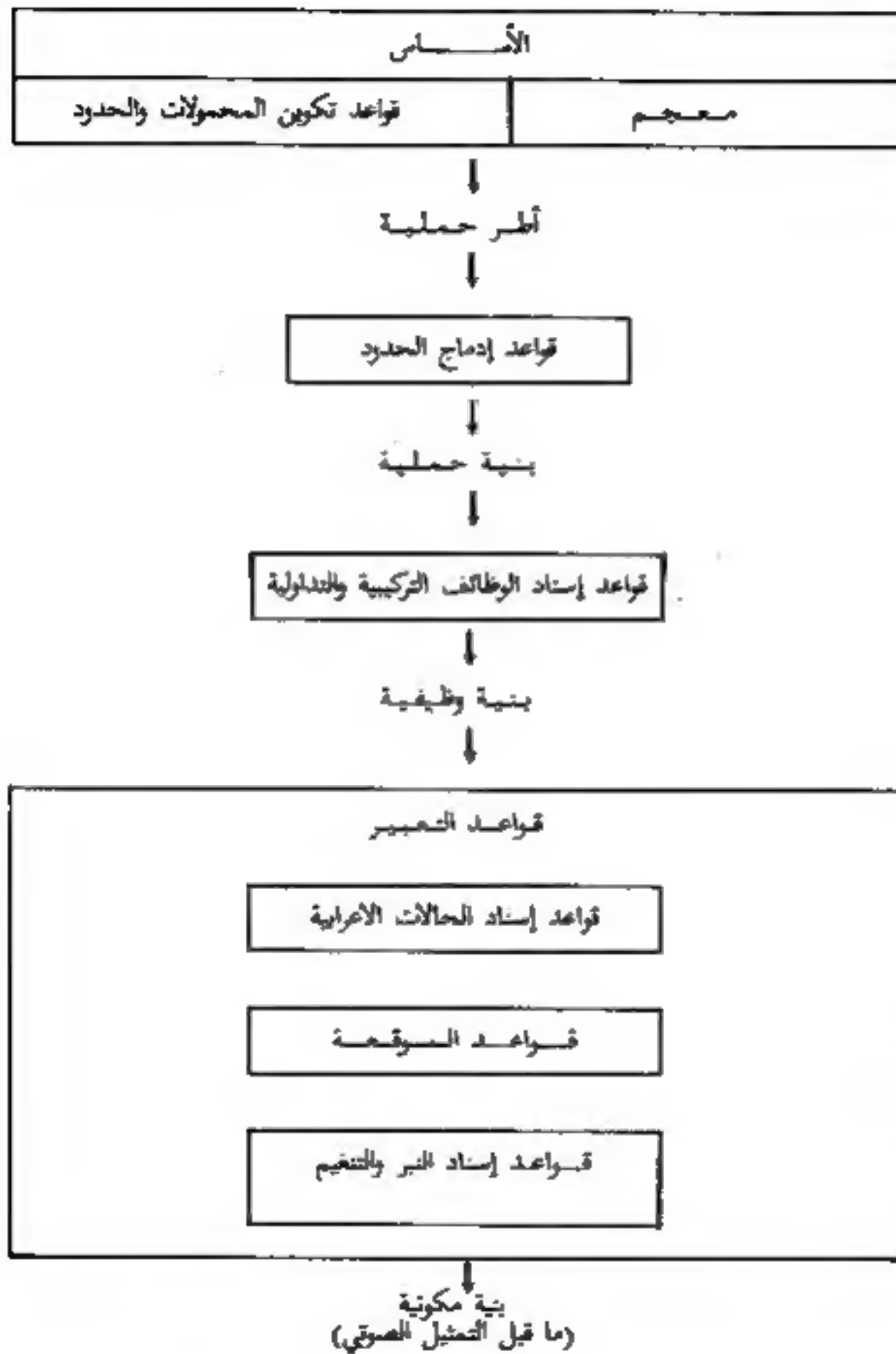
(7) أ - فعل _____ ف

ب - فاعل _____ فا

ج - مفعول _____ مف

بإسناد النبر والتنغيم إلى المكون المأر والحمل، بالتوالي، يتم الحصول على بنية مكونية لشكل ما قبل التمثيل الصوتي للجملة.

ونوضح بنية النموذج في النحو الوظيفي بالرسم الآتي :



في إطار مشروع وضع نحر وظيفي للغة العربية، حاولنا في أبحاثنا السابقة أن نقدم توصيفا وظيفية — تداولية لمجموعة من الظواهر اعتمدناها مركزة بالنسبة لتركيبات وحالات وتداوليات هذه اللغة مع ربطها بما يماثلها لا في اللغات العربية الدارجة فحسب بل كذلك في لغات طبيعية أخرى.

ويمكن إرجاع مجموعة الظواهر التي حاولنا وصفها في إطار هذا المشروع إلى القضايا الأساسية الآتية :

1 — الوظائف التداولية الخمس («المبتدأ» و«الذيل» و«المنادي» و«المحور» و«البؤرة») في اللغة العربية،

2 — رتبة المكونات داخل الجملة العربية، الجملة الفعلية خاصة،

3 — مفهوم «القوة الانجازية» وإشكال التمثيل له في النحر الوظيفي،

4 — تفاعل القوة الانجازية والوظائف التداولية في تحديد خصائص البنيات الاستفهامية والبنيات العطفية.

نتكئاً من خلال دراسة الوظائف التداولية الخمس، أن نصنف البنيات الجمالية في اللغة العربية تصنيفاً متعدد الأبعاد يقوم على الخصائص التركيبية والدلالية والتداولية مما لجعل هذه اللغة، فميزنا بين أنماط بنوية أساسية أربعة : البنيات المبتدئية والبنيات الذيلية والبنيات المحورية والبنيات البؤرية. كما تمكنا، من خلال نفس الدراسة، أن نرصد خصائص هذه التراكيب في مستوى كل من البنية الحاملة والبنية الوظيفية والبنية المكونية والبنية الربطية. وفي إطار دراسة قضايا الرتبة في الجملة العربية، بينا ورود الوظيفة التركيبية «الفاعل» في الربط بين البنية الحاملة — الدلالية والبنية المكونية ودورها في تحديد إعراب المكون المسند إليه وموقعه داخل كل من «الجملة الفعلية» و«الجملة الاسمية» و«الجملة الربطية». كما بينا أن المكون الفاعل يمكن أن يتوسط بينه وبين فعله مكون آخر (المكون المفعول أو غيره) إذا ورد هذا المكون مسنداً إليه الوظيفة التداولية المحورية كما هو الشأن بالنسبة للجميل (ب) في الأزواج الجمالية الآتية :

(8) أ — من عشق عزة ؟

ب — عشق عزة كثير (ينير «كثير»)

(9) أ — من جاء في الصباح ؟

ب — جاء في الصباح خالد (ينير «خالد»)

(10) أ — من خرج من المكتب ؟

ب — خرج من المكتب عمرو (ينير «عمرو»)

أثبتت دراسات متعددة قيمها في إطار نظرية مختلفة أن للقوة الانجارية بشقيها (القوة الانجارية «الحرفية» والقوة الانجارية «المستزمنة حواريا») دورا في تحديد الخصائص التركيبية والدلالية والتفصيلية لجمل اللغات الطبيعية وأنه يحتم، بالتالي، التمثيل داخل النحو لا للقوة الانجارية الحرفية فحسب بل كذلك للقوة الانجارية المستزمنة حواريا. في هذا الإطار، قدما اقتراحا يعتار بأنه يمكن من التمثيل للقوتين الانجارتين معا دون تعارض بنيات تستلزم إواليات مبرهنة يرميها النحو الوظيفي وكل نحو ساع إلى تحقيق «الكفاءة النصية».

فيما يتعلق بالبنيات الاستعمارية، درسنا هذا النمط من البنيات في إطار إيراد الوظيفة التداولية «البؤرة» فميزنا بين «استفهام المكون» و«استفهام الحمل» كما ميزنا داخل كل من هذين الصنفين بين الجمل الاستفهامية المبارة بغير جديد والجمل الاستفهامية المبارة بغير مقابلة. ومكثنا هذا التمييز من وضع قاعدتين تضبطان استعمال كل من أداتي الاستفهام «هل» و«الهمزة» ووضع تصميمات كفيلة برصد الارتباط القائم بين موقع مؤشر الاستفهام (الأداة أو العلامة التفعيلية) وموقع المكون المستفهم عنه. كما تمكنا، بفضل التمثيل لقوتين الانجارتين الحرفية والمستزمنة حواريا في مستوى البنية الوظيفية، من رصد الترابط بين هاتين القوتين الانجارتين وخصائص الجمل الاستفهامية الدلالية والتركيبية والتفصيلية. أما فيما يخص البنيات العطفية، فقد اقترحنا تحليلا وظيفيا حاولنا فيه أن نوسع قاعدة عطف الحدود التي اقترحها ذلك (1980) بحيث تصبح كفيلة بوصف تكوين جميع ضروب البنيات العطفية وأن نصنع صياغة تتلاءم ومبادئ النحو الوظيفي للقيود الدلالية والتركيبية والتداولية التي تضبط تطبيق قاعدة تكوين البنيات العطفية بصفة عامة.

بالإضافة إلى ما توصلنا إليه من نتائج تتعلق بخصائص هذه الأنماط من البنيات في اللغة العربية، مكثنا هذه الأبحاث من إعادة النظر في مجموعة من المفاهيم والتحليلات الواردة في النحو الوظيفي فاستدلنا على ورود إضافة الوظيفة التداولية «السادى» والتمييز بين بؤرتين اثنتين : «بؤرة جديد» و«بؤرة مقابلة» وعلى ورود إغناء البنية الوظيفية التي تترتب المكونات طبقا لها في الجمل الفعلية بإضافة موقع، الموقع الصدر م، المخصص لأسماء الاستفهام والمكونات المسندة إليها إحدى الوظيفتين التداوليتين المحور وبؤرة المقابلة والموقع م' المتوسط بين موقعي الفعل والفاعل والذي يحطه المكون المحور.

كما اقترحنا تمثيلا ملائما للقوتين الانجارتين الحرفية والمستزمنة حواريا وإضافة قواعد إدماجية تفي بإدماج الأنواع العاطفة في مستوى البنية المكونية حين يتعلق الأمر بصروب التراكيب العطفية.

تنظم المباحث الأربعة التي يتضمنها هذا الكتاب قضية أساسية واحدة، قضية «المعمولية» في اللغة العربية وما يرتبط بها من إشكالات. في المبحث الأول، نقابل بين «الحدود الوحيية»،

الحدود المسندة إليها الوظيفتان التركيبتان الفاعل والمفعول، و«الحدود غير الوجهية»، الحدود التي لا وظيفة تركيبية لها، ونحاول، بالأساس أن نسهم في الإجابة على السؤال الآتي : لنا كانت خصائص الحدود الوجهية راجعة إلى الوظيفتين التركيبتين الفاعل والمفعول فكيف تحدد الخصائص المكونية (الخصائص الاعرابية والخصائص الرتبة) للحدود غير الوجهية التي لا تحمل وظيفة تركيبية ؟

وقد استدللنا، في إطار الإجابة على هذا السؤال، على أن إعراب هذا الصف من الحدود آيل إلى وظائفها الدلالية وأن ترتيبها داخل الجملة تتفاعل في تحديده عوامل ثلاثة : الوظائف الدلالية والوظائف التداولية والتعقيد المقولي.

في المبحث الثاني، بعد الاستدلال على أن الوظيفة التركيبية للمفعول واردة بالنسبة لوصف اللغة العربية، نرى دور هذه الوظيفة في الربط بين البنية الحملية — الدلالية والبنية المكونية ودورها في تحديد خصائص المكون المسندة إليه، خصائصه الدلالية والاعرابية والرتبية.

أما في المبحث الثالث والمبحث الرابع فإنا نقدم تحليلين وظيفيين للمعطى النسي من التراكيب في اللغة العربية، التراكيب «التصعيدية» والتراكيب «التعطيلية»، مخصصين الجزئين الهاميين من المبحثين لقضايا إسناد الوظيفة التركيبية للمفعول في هذين المعطى من التراكيب. من أهم النتائج التي توصلنا إليها من خلال الدراسات الأربع :

1 — أننا نرى، فيما يتعلق بعدد المفعولات الممكنة ثواردها في الحمل الواحد، أن الفرصة الواردة، بالنسبة للغة العربية على الأقل، هي فرصة «المفعول الواحد» القائمة على فكرة أن الوظيفة التركيبية للمفعول وظيفة واحدة مُسَكَّد، في نفس الحمل، إلى مكون واحد وأن المكون المنسوج على اعتباره «مفعولاً ثانياً» مكون غير وجهي (لا وظيفة تركيبية له) تتفاعل في تحديده خصائصه الاعرابية والرتبية وظيفته الدلالية والتداولية.

2 — أننا استدللنا على أن لسمية الوظائف الدلالية دوراً لا في إسناد الوظيفتين التركيبيتين الفاعل والمفعول فحسب، بل كذلك في ترتيب المكونات داخل الجملة

والله ولي العرفيق

الرباط 5 دجبر 1985

الفصل الأول

**المشونات غير الواجبة،
في اللغة العربية**

المكونات «غير الوجهية» في اللغة العربية

مدخل .

تنقسم حدود الحمل، في جمل اللغات الطبيعية، قسمين : حدودا تدخل في مجال الوجهية (Perspective) المنطلق في تقديم الواقعة الدال عليها المحمول وحدودا خارجة عن مجال الوجهية. ونسند إلى الحدين «الوجهيين» الوظيفتان التركيبتان الفاعل والمفعول على اعتبار أن الحد الأول «مطور الوجهية الرئيسي» وأن الثاني «منظورها الثانوي».

إذا اعتمدنا الفرضية المتداخلة عنها في النحو الوظيفي والمفاداة على فكرة أن الحدود الوجهية حداث الثنائ فحسب (الحد — الفاعل والحد — المفعول) أصبح من المنعتم الاجابة على السؤال الآتي :

إذا كان الربط بين البنية الحملية — الدلالية والبنية المكونية (البنية التركيبية الصرفية) يتم، بالنسبة للحدين الوجهيين، عن طريق الوظيفتين التركيبيتين الفاعل والمفعول، فكيف يتم الربط بين هاتين البنيتين حين يتعلق الأمر بالحدود غير الوجهية التي لا وظيفة تركيبية لها ؟

بعبارة أخرى، إذا كانت خصائص الحدين الوجهيين الاعرابية والرتبية تتحدد انطلاقا من الوظيفتين التركيبيتين السندتين إليهما، فعلى أي أساس تتحدد هذه الخصائص إذا تعلق الأمر بالحدود غير الوجهية ؟ في هذا البحث، نحاول الاسهام في الاجابة على هذا السؤال بالدفاع عن الفرضيات الثلاث الآتية :

1 — تأخذ الحدود غير الوجهية حالاتها الاعرابية بمقتضى وظائفها الدلالية («الزمان»، «المكان»، «الحال»، «العلّة»...)،

2 — تحتل الحدود غير الوجهية المحيز الموقفي من إذا لم تحولها وظائفها التداولية («البؤرة»، «المحرر») احتلال أحد الموقفين «الموسمين»، للموقع صدر الحمل والموقع المتوسط بين موقفي الفعل والفاعل،

3 — ترتب الحدود غير الوجهية في المحيز الموقفي من طبقا لسلمية الوظائف الدلالية الا إذا

كانت حاملة للوظيفة التداولية «بؤرة الجديد» أو كانت مقيدة مقوليا حيث ترفع إلى احتلال الموقع الأخير في هذا الحيز أيا كانت وظيفتها الدلالية.

1 — «الوجهة» وإسناد الوظائف التركيبية :

1.1 — من الإطار الحملي إلى البنية الحمليّة :

يُمثّل، في النحو الوظيفي، للمحمولات، سواء منها ما كان «أصليا» أم كان «مشتقا»، في شكل إطار حملي. ويحدّد الإطار الحملي :

- 1 — المحمول ومقوده التركيبية (فعل، اسم، صفة...).
- 2 — ومحلّات موضوعات المحمول.
- 3 — والقيود الانتقائية (أو قيود التوارد) التي يفرضها المحمول على موضوعاته.
- 4 — والوظائف الدلالية (الأدوار الدلالية) التي يأخذها كل محل من محلات الموضوعات بالنسبة للواقعة التي يدل عليها المحمول.

ولنمثّل بنية الإطار الحملي بالأطرازين الحاملين للفعل «شرب» والفعل «شرب» باعتبار الأول محمولا أصليا ممثلا له، بالتالي، في «المعجم» والثاني محمولا مشتقا ناتجا عن تطبيق قاعدة تكوين المحمولات المعلقة (1) :

- (1) شرب ف (س¹ : حي (س¹) منف (س¹ : سائل (س¹) متق.
(2) شرب ف (س¹ : حي (س¹) منف (س² : حي (س²) مستق
(س³ : سائل (س³) متق

ويُنقل الإطار الحملي إلى بنية حمليّة تامة التعميد عبر المرحلتين الآتيتين :

1 — يُوسّع الإطار الحملي «النوي» (الإطار الحملي الذي لا يتضمّن إلا لحدود — الموضوعات) بإضافة محلات الحدود اللواحق في حالة الجمل التي تشمل على حدود لواحق كالحد — الزمان والحد — المكان والحد — الحال وغيرها.

2 — يتم إدماج المفردات الحدود في محلات الحدود بمراعاة استجابتها لقيود الانتقاء بالنسبة للمفردات الموضوعات. وتستخدم لإطار الحمليّة النويّة وإدماج المفردات الحدود مجموعتان من القواعد : «قواعد توسيع الأطر الحمليّة» (Predicate-frame)

(1) معي بالمحمولات المعلقة (causatives predicates) المحمولات المصوغة على وري «أفعل» و«فعل» الدالة على معنى أن شخصا ما (أو شيئا ما) يتسبب في تحقق الواقعة الدال عليها المحمول. انظر دراستنا لهذا المصرب من المحمولات في الفصل الرابع من هذا الكتاب.

extension rules) و«قواعد إدماج الحدود» (Terms Insertion rules) بالتوالي. ولتحل
لهاتين المرحلتين بناء البنية الحملية للجملة (3) :

(3) شرب خالد شاي اليوم.

يُنقل الإطار الحملية النوري (1) للفعل شرب إلى الإطار الحملية الموسع (4) بإضافة محل
الحد اللاحق الزمان :

(4) شرب ف (س¹ : حي (س¹)) منف (س² : سائل (س²)) متق (س³) ن

ثم تُدمج المفردات الحدود في محلات الحدود، محلي الموضوعين (س¹) و(س²) ومحل
اللاحق (س³) فنحصل على البنية الحملية العامة المحددة (5) :

(5) مص شرب ف (ع س¹ : خالد (س¹)) منف (س² : شاي (س²)) متق
(ع س³ : يوم (س³)) ن

2.1 — مفهوم «الوجهة» :

أ — يدل محمول الحمل على «واقعة» (State of affairs) تكون إما «عملا» (Action) أو
«حدثا» (Process) أو «وصفا» (Position) أو «حالة» (State) كما يتبين من المدلول
محمولات الجمل (6 — د) :

(6) أ — لطم خالد هنداً

ب — حطمت الماصلة السفينة

ج — وقف خالد بباب المحبرة

د — فرح خالد لنجاح هند

وتأخذ حدود الحمل وظائف دلالية («أدوارا دلالية») تختلف باختلاف الدور الذي يلعبه
كل حد بالنسبة للواقعة الدال عليها المحمول كما يتبين من البنية الحملية (4) حيث يأخذ
المحذات الموضوعان (س¹) و(س²) الوظيفتين الداليتين «المتفخذ» و«المتقبل»، بالتوالي،
والحد اللاحق (س³)، الوظيفة الدلالية «الزمان».

ب — تُقدّم الواقعة التي يدل عليها محمول الحمل حسب «وجهة» (Perspective)
معينة، أي حسب وجهة أحد حدود الحمل.

فالواقعتان المدلول عليهما في الجملتين (7أ) و(7ب) مُقَدَّمَتان من وجهة الحد — المسند
والحد — المتقبل بالتوالي :

(7) أ — كسر الطفل الكأس
ب — كسر الكأس.

1 3 — مجال «الوجهة» :

تقسم الحدود التي يتضمنها الحمل قسمين : حدودا تدخل في مجال الوجهة وحدود لا تدخل في مجال الوجهة. وتُفَرِّجُ إطلاق مصطلحي «الحدود الوجهية» و«الحدود غير الوجهية» على الحدود الداخلة في مجال الوجهة والحدود الخارجة عن مجال الوجهة، بالتوالي. يُعَيِّنُ ذلك (ديك 1978) بين منظورتين للوجهة التي تقدم انطلاقا منها الواقعة الدال عليها محمول الحمل . «المنظور الرئيسي» و«المنظور الثانوي» فالوجهة المقدمة انطلاقا منها الواقعة (الكسر) في الجملة (7) تنقسم إلى منظورتين اثنتين : منظور رئيسي ومنظور ثانوي. يشكل «المنظور الرئيسي» للوجهة في هذه الجملة الحد — المنعد (الطعن) ويشكل «المنظور الثانوي» الحد — المتقبل (الكأس).

1 4 — الحدود الإيجابية / الحدود الوجهية :

حدود الحمل، بالنظر إلى أهميتها بالنسبة للواقعة الدال عليها المحمول، صنفان : حدود موضوعات وحدود لواحق.

تُعَدُّ موضوعات الحدود التي تسهم في تحديد الواقعة أي الحدود التي يقتضيها المحمول إيجابيا وتمد لواحق الحدود التي ينحصر دورها في تعيين أو تخصيص الظروف المحيطة بالواقعة بصفة عامة، تعد موضوعات الحدود الحاملة للوظائف الدلالية «المنعد» و«المتقبل» و«المتقبل» وتمد لواحق الحدود الحاملة للوظائف الدلالية الأخرى كالحد — المكان والحد — الزمان والحد — الأداة والحد — الحال وغير هذه الحدود.

وتنحاز الحدود التي يقتضيها المحمول إيجابيا (الحدود الموضوعات) بخاصيتين :

1 — خضوعها لقيود التوارد كما يتبين من المقارنة بين طرفي الأرواح العنسية لامية :

(8) أ — نامت هند

ب — نام الكرسي

(9) أ — شرب خالد لبنا

ب — شرب خالد غيرا

(10) أ — وهب خالد هذا حلو

ب — وهب خالد السيارة دارة

2 — وامتناع حذفها كما يدل على ذلك لحى الجمل الآتية :

(11) أ — نامت

ب — شرب خالد

ج — أعطى خالد هنداً

د — أعطى خالد كتاباً

إذا قارنا بين المثالين : «المحدود الوجهية» / «المحدود غير الوجهية» و«المحدود — لموصوعاً» / «المحدود اللواحق»، نجد أنهما غير متطابقتين بحيث لا يمكن أن يمثل بين المحدود الوجهية والمحدود الاجبارية من جهة وبين المحدود غير الوجهية والمحدود الاختيارية (أو اللواحق) من جهة أخرى (2). فالحد — المستقبل، مثلاً، في الجملة (10) حد إجباري (حد موصوع) كما يدل على ذلك امتناع حذفه يد أنه لا يشمل مجال الوجهية الذي ينحصر في الحدين المنفذ والمستقبل (الحدين (خالد) و(هند)).

5.1 — الوظائف التركيبية :

أ — الوظائف التركيبية، في النحو الوظيفي، وظيفتان اثنتان : الوظيفة «الفاعل» (Subject) والوظيفة «المفعول» (Object). وتُعرف هاتان الوظيفتان التركيبيتان انطلاقاً من «الوجهية» إذ تُستند إلى الحدين الوجهيين اللذين يشكلان المنظور الرئيسي والمنظور الثانوي بالتوالي. تُستند الوظيفة الفاعل إلى الحد الذي يشكل المنظور الرئيسي وتُستند الوظيفة المفعول إلى الحد الذي يشكل المنظور الثانوي. على هذا الأساس، يمكن صوغ تعريف الفاعل والمفعول كما يلي :

12) تعريف الفاعل :

«تُستند الوظيفة الفاعل إلى الحد الذي يشكل المنظور الرئيسي للوجهية التي تُعَدُّ انطلاقاً منها الواقعة المدال عليها محمول الحمل».

13) تعريف المفعول :

«تُستند الوظيفة المفعول إلى الحد الذي يشكل المنظور الثانوي للوجهية التي تُعَدُّ انطلاقاً

(2) مصطلح فيلسوف (عامود 1977 ص: 75) على تسمية المحدود التي تدخل في مجال الوجهة «العناصر النووية» (nuclear elements) وينبغي إلى أن الحدود النووية تختلف عن العناصر الاجبارية (obligatory elements) والمركب الحرفي في الجملة الانجليزية الآتية عنصر إجباري على أنه لا يشكل جزءاً من «النواة» (Nucleus)

I hit the stick against the fence

سها الواقعة الدال عليها محمول الحمل»

ب — يُستخلص من التبريع (12) و (13) أن الحدود الوجهية حضان اثنان - الحد
المسندة إليه الوظيفة التركيبية الفاعل والحد المسندة إليه الوظيفة التركيبية المفعول
ويتم عدد الحدود الوجهية السؤال الاتي : لِمَ حَصُرَ هذه الحدود في حدين اثنين ؟ أو
بعبارة أخرى، لِمَ الاقتصار على الوظيفة الفاعل والوظيفة المفعول في حين أنه بالإمكان، كما
هو الشأن بالنسبة لنماذج لغوية أخرى، إضافة وظائف تركيبية أخرى كالوظيفة «المفعول غير
المباشر» (Indirect object) ؟

ويمكن الإسهام في الإجابة على هذا السؤال كما يلي (3) :

1 — يذهب فيل مور (فيل مور 1977 ص : 72 — 80) إلى أن من وظائف جمل الصفات
الطبيعية وصف «مشاهد معرفية» (cognitive scenes). فالمتكلم، حين يستعمل فعلا من
الأفعال الدالة على «الواقعة التجارية» (commercial event) يستحضر «المشهد التجاري»
برمته (بجميع أطرافه) لكن الفعل المستعمل يفرض «وجهة» خاصة على هذا المشهد فينتقي،
من بين المشاركين في الواقعة، مشاركين اثنين لجعلهما مظهري الوجهة، وبالتالي فاعلا
ومفعولا، كما يتبين من المقارنة بين الجمل الآتية :

(14) أ — اشترى خالد عشر وردات

ب — دفع خالد خمسين درهما لثلاث عشر وردات

ج — اشترى خالد عشر وردات من بائع الورد بخمسين درهما

بالرغم من أن «المشهد التجاري» يقتضي دائما ومشتريا ومبيعا أو مشتري وواجب البيع أو
الشراء كما في الجملة (14 ج) فإن مشاركتين اثنين فقط يدخلان في مجال «الوجهة»
المفروضة على «المشهد» :

المشتري والمشتري كما في الجملتين (14 أ) و (14 ج) أو المشتري وواجب الشراء كما في
الجملة (14 ب) أو البائع والبيع كما في الجملتين (15 أ — ب)

(15) أ — باع خالد عشر وردات

ب — باع خالد عشر وردات لهد بخمسين درهما

المشاركان المتفقان مجالاً للوجهة، يأخذان الوظيفتين التركيبيتين «الفاعل» و «المفعول» دون
غيرهما.

ويستخلص فيل مور من هذا أن ثمة فرقا بين البنية الدلالية للجملة وبنيتها النحوية (التركيبية)

(3) انظر للتزيد من التفصيل حول مبررات اعتماد فرضية المفعول الواحد الفصل الثاني من هذا الكتاب

بحيث لا ضرورة في أن تتضمن البنية الثانية جميع عناصر البنية الأولى.

2 — ثمة بيئات تتضمن، بالإضافة إلى المكون الفاعل، مكونين متصويين تُرج على اعتبارهما مفعولين. ويمكن إدخال هذه البنيات في زمر أربع : البيئات الدالة على «انتقال السكبة» التي تمثل لها بالجمل (16 أ — ج) :

(16) أ — أعطى خالد عمرا مالا

ب — وهب عمرو ابنه دارا

ج — أهدى خالد هندا سيارة

والبيئات «التصعيدية» (4) التي من قبيل الجملتين (17 أ — ب) :

(17) أ — ظن خالد عليا مسافرا

ب — حسب خالد هندا لموبة

والبيئات «العلية» التي من قبيل الجملتين (18 أ — ب) :

(18) أ — أشرفت هند الطفل لبنا.

ب — شرّبت هند الطفل لبنا.

والبيئات «الطليبة» (5) التي تمثل لها بالجملتين (19 أ — ب) :

(19) أ — استعطى عمرو خالدا الكتاب.

ب — استوهبت هند خالدا داره.

من شأن البيئات الستة إلى هذه الأمثلة الأربعة أن تعد «أمثلة مضادة» لفرضية «المفعول الواحد» المُدافع عنها في النحو الوظيفي، أي الفرضية القائلة على فكرة أن مجال الوجهة يشمل حدين اثنين فحسب : الحد — الفاعل والحد — المفعول.

استدلنا، في مكان آخر (6)، على أن الوظيفة التركيبية «المفعول» تُسند إلى حد واحد

(4) نفصّل بالبيئات «التصعيدية» البيئات التي تعتمد على تحليلها في الأسماء الوليدية — التحويلية، على أساس أنها ناتجة من تحويل «تصعيد» (Raising). انظر التحليل الوظيفي الذي نطرحه لهذا الضرب من التراكيب في الفصل الثالث من هذا الكتاب.

(5) ثمة إمكانية لإدخال هذا الضرب من التراكيب في زمرة التراكيب العلية على أساس توسيع مفهوم «التحويل» وتقسيم التراكيب العلية قسمين : تراكيب عليّة «مباشرة» (direct connectives) وتراكيب عليّة «غير مباشرة» (indirect connectives) بحيث تعد «البيئات العلية» بيئات عليّة «غير مباشرة». انظر الفصل الرابع من هذا الكتاب.

(6) انظر الفصل الثاني من هذا الكتاب.

داخل نفس الحمل، إلى الحد — المستقبل في التراكيب التي يأخذ محمولها موضوعين اثنين
كما في الجملة (20) مثلا :

(20) دَخَرَ جَ الطفل الكرة.

والى الحد — المستقبل في التراكيب الممثل لها بالجملة (16) و(17) و(18) و(19)
ويشخص هذا الاستئلال في ما يلي :

أ — انتهت دراسات متعددة في إطار نظريات لغوية مختلفة (7) إلى ان الوظيفة التركيبية
«المفعول غير المباشر» لا تَحْتَجُ لوجودها في اللغات الطبيعية، بصفة عامة، مبررات كافية
وهي في اللغة العربية أقل ووجودا منها في لغات أخرى اد ان التراكيب (8) التي من قبيل (21)،
حيث يسبق المكون — المستقبل حرف جر، ذات مقبولة دينا إن لم تكن لاحقة .

(21) أ — أعطى خالد مالا لعمرو

ب — وهب عمرو الدار لابنه

ج — أهدى خالد سيارة لابنه

ب — إذا قمنا (9) «المفعول غير المباشر» من اللغة العربية باعتبارها لا تشكل وظيفة
تركيبية ولادة بالنسبة لوصف خصائص هذه اللغة، يظل المكونات المنصوبان، هي التراكيب
الأنف الممثل لها، قابلية لأن يؤولا على أساس أنهما آخذان كلاهما نفس الوظيفة التركيبية
«المفعول المباشر»، أي على أساس أن هذه الوظيفة مُسندة مرتين في نفس التركيب.

ويعترض على هذه الفرضية، «فرضية المفعول المزدوج»، أن السكون الحامل للوظيفة
الدلالية «المستقبل» أكثر استقطابا، في هذا الصرب من التراكيب من السكون — المتقبل،
لخصائص «المفعول» إذ يحتل الموقع المؤالي لموقع الفاعل ويصلح أن يوب عن الفاعل (أي
أن يكون فاعلا للتراكيب البنية للمجهول) دون قيود كما ينش من المقارنة بين الجمل الآتية:

(22) أ — أهدت هند خالدنا معطما

ب — أهدى خالد معطما.

(7) انظر كمري (1981)، مثلا.

(8) من السمات الاسمية لما يسمى بالمفعول غير المباشر إمكان وجود مركبا حرفيا كما في الحمير
الانجليزية والعربية الآتينين :

I gave the book to Mary

J'ai donné le livre à Marie

وهذه الإنكافية غير موجودة في اللغة العربية.

(9) انظر التبريرات الأخرى التي قدمناها لاتضاء هذه الوظيفة في الفصل الثاني من هذا الكتاب.

(23) أ — ؟ أهدت هند المعطف خالدًا.

ب — ؟ أهدى المعطف خالدًا.

(24) أ — ؟ أهدت هند معطفاً خالدًا.

ب — ؟؟؟ أهدى معطف خالدًا.

يتضح من المقارنة بين الأوزاج الجمعية (22) و(23) و(24) أن المكود المتقبل (المعطف) لا يكتسب خاصية الفعل الاساسية (احتلال الموقع الموالى لموقع الفاعل والسيابة عن الفاعل) إلا إذا ورد «عبارة محيلة» (10).

نستخلص، إذن، أن الوجهة تشمل حدين اثنين، فحسب - الحد الذي يشكل المنظور الرئيسي لوجهة والحد الذي يشكل المنظور الثانوي وأن هذين الحدين بأعداد، لذلك، الوجهة التركيبية الفاعل والوظيفة التركيبية المفعول، بالتالي.

1.1 — إسناد الوظيفة : الفاعل والمفعول :

يرتبط إسناد الوظيفة التركيبية الفاعل والمفعول بموع للوظائف الدلالية التي تحملها حدود البنية الجمعية.

وقد استدلنا، في مكان آخر، (11) على أن سلمتي إسناد الفاعل والمفعول هما السلميتان (25) و(26) بالنسبة للغة العربية :

(25) سلمية إسناد الفاعل

$$\left\{ \begin{array}{c} \text{مك} \\ \text{ف} \\ \text{حد} \end{array} \right\} < \text{متى} < \text{مستق} < \left\{ \begin{array}{c} \text{مف} \\ \text{فو} \\ \text{متف} \\ \text{حا} \end{array} \right\} \\ + \quad + \quad + \quad + \quad \text{فا} <$$

(10) تقسم المبارات المعية، بالنظر إلى إساليتهما إلى «عبارات مُحيلة» و«عبارات غير مُحيلة». ونُحدد العبارات المُحيلة بأنها المبارات التي تحمل من المعلومات ما يجعل المخاطب قادراً على التعرف على ما يحيل عليه. ويطلق كذلك على المبارات المُحيلة، بهذا المعنى، مصطلح «المبارات المعينة» (Specific expressions)

(11) سطر الفصل الأول من الجزء الأول «دراسات في نحو اللغة العربية الوظيفية» والفصل الثاني من هذا الكتاب

(26) سلمية إسناد المفعول

$$\left\{ \begin{array}{c} \text{مك} \\ \text{ن} \\ \text{حد} \end{array} \right\} < \text{متق} < \text{مستق} \\ + \quad + \quad + \quad \text{مف}$$

يماد من السلمية (25) أن الحدود التي يمكن أن تستند إليها الوظيفة التركيبية الفاعل هي الحدود الحاملة للوظائف الدلالية «المتفد» (أو «القوة» أو «التموضع» أو «الحائل») و«المستقبل» و«المستقبل» و«المكان» و«الزمان» و«الحدث»، وأن هذه الوظيفة يمتنع إسنادها إلى غير هذه الحدود كما يدل على ذلك لحن الجمل (27) :

(27) له — وقف احترام لدخول الأب.

ب — جيء راكب

ج — سير والنيل

في مقابل الجمل (28) :

(28) أ — عاد عائد

ب — أعطى عائد قلما

ج — كُتبت الرسالة

د — صلي في المسجد

هـ — صبح يوم الجمعة

و — ميرر سير خيئت

كما نعيد نفس السلمية أن إسناد الوظيفة الفاعل يمتنع لسلمية معينة تفضي بأن هذه الوظيفة تستند، حسب درجات الأولوية، إلى الحد — المتفد (وما يحاقله) ثم إلى الحد المستقبل ثم إلى الحد — المستقبل فأحد الحدود الحاملة للوظائف الدلالية «المكان» و«الزمان» و«الحدث».

أما السلمية (26) فتعيد أن الوظيفة «المفعول» يجوز إسنادها، بحسب درجات الأولوية، إلى الحد — المستقبل والحد — المستقبل وأحد الحدود الحاملة للوظائف الدلالية «المكان» و«الزمان» و«الحدث» كما يتبين من الجمل (29) :

(29) أ — أعطيت خالدا ياقة ورد

ب — قابلت هندا

ج — سار القوم فرسخين
د — صام غمرو يوم الاثنين
هـ — سرت سيرا حثيثا.

7 1 — خصائص المكونين الفاعل والمفعول :

تسهم الوظيفتان التركيبتان الفاعل والمفعول في الربط بين البنية الحسنية (بنية الوظائف الدلالية) والبنية المكونية (البنية الصورية — التركيبية)، إذ تحددان إعراب وموقع المكونين اللذين تسندان إليهما.

أ — بأحد المكونين المسندة إليه الوظيفة التركيبية الفاعل الحالة الاعرابية «الرفع» كما يتضح من البنية الوظيفية المحددة إعرابيا (30) للجملة (29 أ) :

(30) [مضى عاد ف (س¹) : خالد (س¹)] منف $\frac{\text{قال}}{\text{مع}}$ [يوجد مع]

وبأحد المكونين المفعول الحالة الاعرابية «النصب» كما في الجملة (29 ب)، مثلا، التي نفترض أن بنيتها الوظيفية المحددة إعرابيا هي البنية (31) :

(31) [مضى قابل ف (س¹) : ت (س¹)] منف $\frac{\text{قال}}{\text{مع}}$

(س²) : هند (س²) متق $\frac{\text{ينف}}{\text{نصب}}$ [يوجد نصب]

ب — أثبتنا في مكان آخر (12)، أن البنيات الوظيفية التي تترتب المكونات طبقا لها هي الجملة الفعلية، والجملة الاسمية والجملة الرباطية، بالنسبة للغة العربية الفصحى، هي البنيات (32) و(33) و(34) بالتوالي :

(32) م⁴، م²، م¹ م³ ف (م²) فا (مف) (ص)، م³.

(33) م⁴، م²، م¹ م³ فا $\left\{ \begin{array}{l} \text{م}^1 \text{ س} \\ \text{م}^2 \text{ ص} \\ \text{م}^3 \text{ ح} \\ \text{م}^4 \text{ ط} \end{array} \right\}$ (مف) (ص)، م³.

(12) انظر «الوظائف التداولية في اللغة العربية» والتعامل الثاني من الجزء الأول من «دراسات في نحو اللغة العربية الوظيفية»

$$(34) \text{ م}^4, \text{ م}^2, \text{ م}^1 \text{ م}^* \text{ ط} \text{ ح} \left\{ \begin{array}{l} \text{م}^2 \text{ س} \\ \text{م}^2 \text{ ص} \\ \text{م}^2 \text{ ح} \\ \text{م}^2 \text{ ط} \end{array} \right\} \text{ (مف) (ص), م}^3.$$

يحتل الموقف «الخارجية» م⁴ و م² و م³، في البنيات الموقعية الثلاث المكونات الخارجية عن الجمل (13) : «المبادئ» و «المبتدأ» و «الذيل»، كما يتبين من الجمل الآتية :

(35) يا خالدا، انته

(36) يا خالدا، الأطفال، ألم يحزن وقت رجوعهم جد ؟

(37) سامعي البارحة سلوكه، خالدا.

ويحتل الموقعين صدري الجمل م¹ و م^{*} الأوت «الصدور» (أو «المصدريات») (14) وأحد المكونات المسندة إليها إحدى الوظيفتين التداوليتين المحور ووزن المقابلة أو اسم استنهام، بالتوالي، كما في الجمل (38) :

(38) أ — أصمرا قايلت اليوم ؟

ب — في المفهي قايلت خالدا

ج — متى سألقاك ؟

ويحتل الموقعين فـ و فـ المكونات المسندة إليهما الوظيفتان التركيبتان «الفاعل» و «المفعول» بالتوالي.

ويحتل محمول الجملة الفعلية الموقع المخصص للعمل، الموقع فـ، في حين أن محمول الجملة الإسمية أو الجملة الرباعية يحتل الموقع المرموز إليه بين حاصتين هي البنتين الموقعيتين (33) و (34)، حين يرد مركبا اسميا أو مركبا وصفيا أو مركبا حرفيا أو مركبا ظرفيا .

(39) أ — خالدا سيد قومه

ب — عمرو لقوي

(13) تنقسم الجملة إلى حمل ومكونات «خارجية» كالمكونات الثلاثة «المبتدأ» و «الذيل» و «المبادئ» ويشمل الحمل المحمول والخطود الموصوعات والتلاحق. أما المكونات «الخارجية» الثلاثة فلا تنتمي إلى الحمل رغم ارتباطها به. انظر للمزيد من التفصيل حول «خارجية» هذه المكونات «الوظائف» التداولية في اللغة العربية.

(14) يقترح د. الفاسي الفهري مصطلح «المصدري» في مقابل المصطلح العربي «Complementizer»

ج - هند في دارها

د - السفر غدا

(40) أ - كان خالد سيد قومه

ب - أصبح عمرو لغويا

ج - ظلت هند في دارها

د - سيكون السفر غدا

أما الرباط فإنه يحتل الموقع ط طبقا للنية (34) كما يتضح من الجمل (40 أ - د). ويختص الموقع المتوسط بين موقعي الفعل والفاعل (19)، الموقع م* للمكون المستند إليه للوظيفة التداولية المحور حين يصدر احتلال هذا المكون للموقع المصدر م* فيما يخص المكون الفاعل، فإنه يحتل الموقع فا الوليد متأخرا عن موقع المحمول في الجمل الفعلية ومتقدما عليه في الجمل الاسمية والجمل الرباطية كما يتبين من المقارنة بين الجمل (28) من جهة والحمل (39) و(40) من جهة ثانية (16).

(15) استدلالنا في الفصل الثاني من الجزء الأول من «دراسات في نحو اللغة العربية الوظيفية» على أن من التنبأت الرتبة الواردة في اللغة العربية البنية الرتبة : ف من فا، حيث يحتل الموقع المتوسط بين موقعي الفعل والمفعول مكررا آخر كالمفعول وعمره وفن النامي لاحتلال هذا الموقع أن ورد المكون المعنى بالأمر حاملا للوظيفة التداولية المحور كما في الجمل الآتية

عشق عزة كثير (ينير «كثير»)

جاء في الصباح خالد (ينير «عالم»)

خرج من البيت خالد (ينير «عالم»)

سافر وعندما خالد (ينير «عالم»)

على اعتبارها اجوبة للجمل :

من عشق عزة ؟

من جاء في الصباح ؟

من خرج من البيت ؟

من سافر وعندما ؟

وفد اجبتا من خلال استدلالنا لهذه الفرضية، أن «فرضية النيل» التي يقوم عليها تحليل ديكت (ديكت 1980) للتركيب التي ورد فيها المفعول متقدما على الفاعل غير ولادة بالنسبة للغة العربية

(16) يرد المحمول غير الفعلي متقدما على فاعله اذا استندت إليه الوظيفة التداولية «بؤرة المقابلة»

في اليك خالد (لا في المكسب)

في اليك كان خالد (لا في المكسب)

أو الوظيفة التداولية «المحور» كما في الجملة الآتية :

في اليك خالد (ينير «عالم»)

=

ومن خصائص المكون فاعل الجملة الفعلية، في اللغة العربية، أنه لا يتقدم على فعله إلا أن
الجمل التي من قبيل (41) لا يمكن أن تُفهم إلا على أساس أنها جمل معقدة تتكون من
«مبتدأ» ومن حمل يتضمن فعلاً ولاصفة فاعلاً يربطها إتحالاً المكون المبتدأ كما يتضح من
التمثيل (42) :

(41) الطالبات، نجحن.

(42) الطالبات ، [من نجح ف (س) : ن (س)] ، منف فامح [يوجد

لما المكون المفعول فإنه يحتل الموقع الموالي لموقع الفاعل في الجمل الفعلية والموقع الموالي
لموقع المحمول غير الفعلي في الجمل الاسمية والرابطة كما يتبين من الجمل (29) المكررة
هنا للتذكير والجمل (43) بالتوالي :

(29) أ — أعطيت خالداً باقة ورد

ب — قابلت هنداً

ج — سار القوم فرسخين

د — صام عمرو يوم الاثنين

هـ — سرت سراً حيناً

(43) أ — خالد عاشق هنداً

ب — كان خالد عاشقاً هنداً

ج — مازال خالد عاشقاً هنداً

ويحتل المكون المفعول موقعه المادي الذي تتبأ به البنيات الموقعية (32) و(33) و(34) في
حالتين اثنتين : إذا لم تسد إليه أية وظيفة تداولية وإذا ورد بؤرة جديد في جملة خبرية. أما إذا

= باعتبارها جواباً للجملة :

من في البيت ؟

وتقدم المحمول غير الفعلي على فاعله حين ورد «بؤرة جديد» في الجمل الاستثنائية (حين ورد اسم
المضمحل) :

أين خالد ؟

أين كان خالد ؟

في هذه الحالات الثلاث، يحتل المحمول الموقع المصدر م* يقتضى قاعدة الوصية الآتية :

$$م^* = \left\{ \begin{array}{l} \text{اسم المضمحل} \\ \text{بؤرة معاملة} \\ \text{محذور} \end{array} \right\}$$

حيث يتر السهم (→) : «يتوقع في».

كان مسئلة إليه احدى الوظيفتين التالويتن المحور وبترة المقابلة أو كان بترة جلد في جملة استخبارية (اذا كان اسم استهمام) فإنه يحل الموقع الصدر م* كما في الجملة الآتية :

(44) أ — ألى عشى كثر ؟

ب — عرة عشق كثر

ج — الكتاب قرأته البارحة (ينصب «الكتاب»)

د — من أعطيت بقعة الورد ؟

هـ — عانا شربت في المنهى ؟

يطلب أن يحل المكون المفعول الموقع المتوسط بين موقعي الفاعل والفعل، الموقع م* إذا أسدت إليه الوظيفة التالوية المحور كما في الجملة (45 ب) الواردة جوابا للجملة (45 أ) :

(45) أ — من ألف هذا الكتاب ؟

ب — ألف هذا الكتاب خالد (ينبر «خالد»)

ولا يسوغ احتلاله الموقع الصدر م* اذا كان محورا إلا اذا ربط إحاليا ضميرا في موقعه العادي بعد الفاعل كما يتضح من التمثيل (46) للسبة الربطية للجملة (44 ج) :

(46) الكتاب قرأت — ٧

2 — خصائص المكونات غير الوجهية :

نستخلص من الفترتين السابقتين 1 و 2 مايلي :

1 — تنقسم حدود الحسل بالنظر إلى أهميتها بالنسبة للواقعة الذال عليها المحمول إلى حدود إجبارية أو حدود — موضوعات وحدود اختيارية أو حدود — لواحق كما تنقسم بالنظر إلى الوجهة التي تقدم الواقعة انطلاقا منها إلى حدود وجهة وحدود غير وجهة.

2 — بشكل الوجهة منظوران اثنان : «المنظور الرئيسي» و«المنظور الثانوي».

3 — تستد إلى الحدين اللذين يشكلان «المنظور الرئيسي» و«المنظور الثانوي» للوجهة الوظيفتان التركيبتان «الفاعل» و«المفعول».

4 — تنحصر الحدود الوجهية، بالنسبة للغة العربية على الأقل، في حدين اثنين : الحد — الفاعل والحد — المفعول وتعد بقى الحدود «حدودا غير وجهة».

5 — تحدد الوظيفتان التركيبتان الفاعل والمفعول الخصائص المكونية للحدين المستندين إليهما : اعرايهما وموقعيهما.

ويشير هذا الاستخلاص الأخير السؤال الآتي : اذا كانت الوظيفتان التركيبتان هما اللتان

تحددان الخصائص المكونة للحدتين الوجهيتين (الحد — الفاعل والحد — المفعول)، فكيف نُحدّد خصائص هذا المستوى اذا تعلق الأمر بالحدود غير الوجهية، أي الحدود التي لم تسد إليها الوظيفة الفاعل ولا الوظيفة المفعول؟ بعبارة أخرى، إذا كان الربط بين البنية الحميمية والبنية المكونية يتم عبر الوظيفتين التركيبيتين بالنسبة للحدتين الوجهيتين (المستقبلين إليهما هاتان الوظيفتان) فكيف يتم هذا الربط اذا تعلق الأمر بالحدود غير الوجهية؟

1.2 — «التوجيه» الثابت و«التوجيه» المتغير :

نقترح إطلاق مصطلح «التوجيه» (Perspectivization) على العملية التي يتم بها إدخال حد من حدود الحمل في مجال الوجهة. ونقترح التمييز بين صنفين من «التوجيه» : التوجيه «الثابت» والتوجيه «المتغير». ونقابل بين هذين الصنفين من التوجيه كما يلي :

أ — ثمة حدود لا يمكن أن ترد في الجملة الا وهي «وجهة» أي داخلة في مجال الوجهة المقدمة انطلاقاً منها الواقعة الدال عليها المحمول.

فيما يخص اللغة العربية، يُطرد ورود الحد المحامل للوظيفة الدلالية «المستقبل» أو إحدى الوظائف الدلالية الثلاث التي تعاطفها «القوة» و«المتوضع» و«الحائل» فاعلا اذا استثنينا التراكيب النادرة التي يأخذ فيها الوظيفة الفاعل حد آخر بينما يعبر عن «المستقبل» بمركب حرفي كما في الجمل (47 أ — ج) :

(47) أ — كُتِبَت الرسالة من قبل زيد

ب — كُتِبَت الرسالة من لدن زيد

ج — كُتِبَت الرسالة من طرف زيد

يُطرد ورود الحد المحامل للوظيفة الدلالية «المستقبل» مفعولا أو فاعلا كما تدل على ذلك المقبولية الدنيا التي تنسم بها الجمل التي من قبيل (23 أ — ب) و(24 أ — ب) حيث أُسندت الوظيفة المفعول والوظيفة الفاعل، بالتوالي، إلى حد آخر غير الحد — المستقبل :

(23) أ — أعدت هند المعطف خالدا

ب — أهدي المعطف خالدا

(24) أ — أعدت هند معظما خالدا

ب — أهدي معطف خالدا

ب — في مقابل الحد — المتفرد والحد — المستقبل، ثمة حدود يتمتع توجيهها بحيث يتعدى اسناد إحدى الوظيفتين التركيبيتين إليها. هذه الحدود هي، بالنسبة للغة العربية، الحدود

«الحاملة للوظائف الدلالية» «الحال» و«العله» و«المصاحب» كما يدل على ذلك لحسن
لجمل (27 أ - ج) المكررة هنا للتذكير :

(27) * أ - وَقَفَ احْتِرَامًا لدخول الأب

* ب - سير واكتب

* ج - سير والنيل

ج - بين هاتين الزمرتين من المحدود، نجد، في اللغة العربية، الزمرة التي تشمل المحدود
لحامدة للوظائف الدلالية «المتقبل» و«الحدث» و«الزمان» و«المكان» والتي تتميز بإمكان
ورودها موجهة وغير موجهة.

1 - نرد المحدود المتقبل والمكان والزمان والحدث مسددة إليها الوظيفة «المفعول» كما
في الجمل (29 ب - هـ) المكررة هنا للتذكير :

(29) ب - قابلت هذا

ج - سار القوم فرسخين

د - صام عمرو يوم الاثنين

هـ - سرت سيرا حليثا

أو الوظيفة «الفاعل» في التراكيب المبنية للمجهول التي من قبيل (28 ج - و) :

(28) ج - كُتِبَتِ الرسالة

د - صَلِّيَ في المسجد

هـ - صِيَمَ يوم الجمعة

و - سِرَّ سِرَّ حليث

2 - ونرد نفس المحدود، خارجة عن مجال الموجهة، في الحالات التي تكون فيها الوظائف
لتركيبات الفاعل والمفعول مسدنتين إلى غيرها. يرد الحد - المتقبل خارج مجال الموجهة
حين تسد الوظيفة الفاعل إلى الحد - المنفذ والوظيفة المفعول إلى الحد - المستقبل كما
في الجملة (29 أ) مثلا، التي نعيد سوقها للتذكير :

(29 أ) أَعْطَيْتُ خَالِدًا بَاقَةَ وِرد

ونرد المحدود الحدث والمكان والزمان خارج مجال الموجهة في التراكيب التي أسدت فيها
الوظيفة المفعول إلى الحد المستقبل :

(48) أ - سلمت خالدا الرسالة تسليما

ب - سلمت خالدا الرسالة في بيته

ج — سلمت خالدا الرسالة البارحة

وفي التراكيب المسندة فيها هذه الوظيفة إلى المحدث — المتقبل :

(49) أ — ضرب خالد ابنه ضرباً شديداً

ب — اشترى خالد السيارة البارحة

ج — استقبل المدير الزور في مكتبه

وهي حالة ورود أحد هذه المحدود الثلاثة فاعلاً أو مفعولاً يظل الحطان الآخران خارج الوجهة
كما يتبين من الجمل الآتية :

(50) أ — سير فرسخان سيرا حثيثاً

ب — سير فرسخان اليوم

ج — سير سير حثيث فرسخين

د — سير سير حثيث ساعة

هـ — سيرت ساعة سيراً حثيثاً

و — سيرت ساعة فرسخين

(51) أ — سرت فرسخين سيراً حثيثاً

ب — سرت فرسخين اليوم

ج — سرت سيراً حثيثاً فرسخين

د — سرت سيراً حثيثاً اليوم

هـ — سرت ساعة سيراً حثيثاً

مستنتج مما سبق ان حدود الحمل، بالنظر إلى الوجهة المنظور منها إلى الواقعة الدال عليها
المحمول، أصناف ثلاثة : حدود موجهة وجوبا وحدود غير موجهة وجوبا وحدود موجهة جوازا.
ونحاول في ما يلي رصد أهم الخصائص المكونة للمحدود المنتمية إلى الزمرتين الأخيرتين.

2.2 — إعراب المكونات غير الوجهية :

2.2.2 — أنواع الإعراب :

يمكن تقسيم الحالات الاعرابية (cases) أقساماً ثلاثة : للحالات الاعرابية «اللازمة»
(Inherent cases) والحالات الاعرابية «البنوية» (structural cases) والحالات الاعرابية
«الوظيفية» (Functional cases).

أ — نعدُّ حالةً اعرابيةً «لازمةً» الحالةُ الاعرابية التي تتلخَّص المكون في مختلف السياقات

البيوية والوظيفية التي نرد فيها.

وتعتبر الصمائر، بصفة عامة، من المكونات التي تحمل حالات إعرابية لازمة لا تتغير بتغير الوظائف المسندة إلى هذه المكونات ولا بتغير السياقات التي نرد فيها (17).

ب - وتعدُّ حالات إعرابية «وظيفية» الحالات الإعرابية التي تسند إلى المكونات بمقتضى وظائفها الدلالية أو التركيبية أو الدلالية.

ح - أما الحالات الإعرابية «البيوية» فإنها الحالات الإعرابية التي تسند إلى المكونات بحسب السياق البيوي الذي ترد فيه هذه المكونات. فبما يحصر اللغة العربية الفصحى تعد حالة إعرابية «بيوية» الحالة الإعرابية «الجر» التي بأنواعها المكون صفة المركب الإضافي :

(52) جمعت تحت هذا

والمكون الداخل عليه حرف من حروف الجر (18) :

(53) أ - زلزلني خالد في البيت

ب - سافر خالد إلى الخارج

ج - جلست على الكرسي

د - فتح الباب بالفتح

2.2.2 - الحالات الإعرابية في اللغة العربية :

أ - الحالات الإعرابية الواردة، بالنسبة للغة العربية الفصحى، ثلاث حالات : حالتان إعرابتان «وظيفيتان» وحالة إعرابية «بيوية». الحالتان الإعرابتان الوظيفيتان هما حالتا «الرفع» و«النصب» أما الحالة الإعرابية «البيوية» فهي الحالة الإعرابية «الجر» التي مثلنا لها بالجملة (52) و(53).

ب - يجدر التنبيه، حين الحديث عن الأعراب بصفة عامة، إلى أن الأعراب إعرابتان : أعراب «مجرد» («عسيق») وأعراب «محقق» («سطحي»). ونفرض إطلاق مصطلحي «الحالة الإعرابية» و«العلامة الإعرابية» على الأعراب «المجرد» والأعراب «المحقق» بالتوالي.

تُندُّ للحالات الإعرابية إلى المكونات انطلاقاً من المعلومات المتوفرة في البنية الوظيفية

(17) الحالات الإعرابية اللازمة هي الحالات التي تسم ما كان يسميه النحاة العرب القدماء «المهي» من معمل «المعرب».

(18) انظر «الوظائف الدلالية في اللغة العربية».

المجسلة في حين أن العلامات الاعرابية تلتصق في شكل لواحق (suffixes) في مرحلة متأخرة، عن طريق تطبيق قواعد صوفية — صوبية.

وشير، بهذا الصدد، إلى أن الحالات الاعرابية يمكن أن تتحقق في شكل علامات إعرابية كما يمكن ألا تتحقق كما يحصل، مثلاً، فيما أسماء النحلة للعرب القدماء «الاعراب المعدر».

3.2 2 — امتداد الحالات الاعرابية :

أ — تحكم إسناد الحالات الإعرابية المبادئ الآتية :

- 1 — بما أن المكونات ذات الحالات الاعرابية اللازمة لا تتغير، بالنظر إلى إعرابها، بتغير أسبقيتها الوظيفية ولا بتغير أسبقيتها النحوية فإنه يحتل لها كما هي داخل المعجم ذاته،
 - 2 — تتعامل الوظائف الدلالية والوظائف التركيبية والوظائف التداولية في تحديد الأعراب «الوظيفي» أي في تحديد الحالات الاعرابية التي تأخذها المكونات بمقتضى وظائفها.
- فكما يخص اللغة العربية، أنشأ، في مكان آخر (19)، أن تتعامل الوظائف المنتمية إلى المستويات الوظيفية الثلاثة في تحديد الحالات الاعرابية يتم بالشكل الآتي :

تأخذ المكونات غير المنتمية إلى الحمل «أنه حالاتها الاعرابية بمقتضى وظيفتها التداولية ذاتها إذ أن هذه المكونات، بحكم عارجيتها بالنسبة للحمل، لا تحمل وظيفة دلالية ولا وظيفة تركيبية. فالمكون المبتدأ، مثلاً، يأخذ الحالة الاعرابية «الرفع» بمقتضى وظيفته التداولية نفسها، وظيفته «المبتدأ».

لما المكونات المنتمية إلى الحمل، أي المكونات التي تشكل حديداً للمحمول إما باعتبارها موضوعات أو باعتبارها لواحق، فإنها تأخذ للحالة الاعرابية التي تقتضيها وظيفتها الدلالية أن لم تكن لها وظيفة تركيبية (أن لم تكن فاعلاً ولا مفعولاً) والحالة الاعرابية التي تخولها إياها وظيفتها التركيبية (الفاعل والمفعول) أن كانت مسندة إليها وظيفة تركيبية بالإضافة إلى وظيفتها الدلالية.

معاد هذا أمران : (أ) أن الوظائف التداولية لا ورود لها في تحديد الحالات الاعرابية إذا تعنى الأمر بالمكونات المنتمية إلى الحمل و(ب) أن الحالة الاعرابية التي تقتضيها الوظيفة التركيبية «تُخجّب» الحالة الاعرابية التي تخول المكون إياها وظيفته الدلالية.

بحكم إذن، التفاعل القائم بين الوظائف المنتمية إلى المستويات الوظيفية الثلاثة سمي

(19) انظر المرجع السابق.

تعلو فيها الوظائف التركيبية الوظائف الدلالية التي تعلو الوظائف التداولية. وقد اقترحنا صوغ هذه السلمية كما يلي :

(54) سلمية تحديد الحالات الاعرابية :

الوظائف التركيبية > الوظائف الدلالية > الوظائف التداولية.

3 - إذا ورد مكون ما في أحد السياقين البيويين الاتفي المذكور كأن يكون فصلة لمركب إصاهي أو مدحولا لحرف جر فإنه يأخذ الحالة الاعرابية البيوية التي يقتضيها هذان السياقان أما كانت الوظيفة الدلالية التي يحملها ولما كانت الوظيفتان التركيبية والتداولية المستندان إليه. بهذا المعنى، يمكن القول بأن الحالة الاعرابية البيوية «الجر» «توجب» الحالة الاعرابية «الوظيفية» سواء أكانت الوظيفة المفتضة لهذه الحالة الاعرابية للوظيفية وظيفة دلالية أم وظيفة تركيبية أم وظيفة تداولية. ويمكن، بالتالي، أن يصح المبدأ الاتي :

(55) «إذا توارد على المكون الواحد حالة إعرابية وظيفية وحالة اعرابية بيوية فإن الحالة الاعرابية التي يأخذها المكون هي الحالة الاعرابية البيوية».

ب - يُنْتَلَّ للمكونات ذات الحالات الاعرابية اللازمة، كما أسلفنا، في المعجم. أما المكونات التي تأخذ حالانها الاعرابية بمقتضى السياق الوظيفي أو السياق البيوي فإن إساد الحالات الاعرابية إليها يتم من طريق إحدى مجموعات القواعد التي تشكل «قواعد التعبير» التي يتم بواسطتها نقل البنية الوظيفية إلى بنية مكونية.

تُسند هذه المجموعة من القواعد، «قواعد إساد الحالات الاعرابية»، حالات إعرابية «مجردة» إلى المكونات طبقا للمعلومات التي تتوفر في البنية الوظيفية. وهذا مثال لتطبيق مسطرة إساد الحالات الاعرابية : البنية الوظيفية للجملة (20)، المكررة هنا للتذكير، هي البنية (56) :

(20) دحرج الطفل الكرة

(56) [عجب متى دحرج ف (س¹ : طفل (س¹)) متف فامح
(س² : كرة (س²)) متى مم] يؤجد

تشكل البنية الوظيفية (56) دخلا لقواعد إساد الحالات الاعرابية التي تُسند بمقتضاها الحالة الاعرابية «الرفع» والحالة الاعرابية «النصب» إلى الموضوع (س¹) والموصوع (س²) بالتوالي طبقا لوظيفتيهما التركيبيتين الفاعل والمفعول، فينتج عن ذلك البنية الوظيفية المحددة إعرابيا (57) :

(57) [عجب مضى دحرج ف (س¹ : طفل (س¹)) متعب يقل مع
مع
(س² : كرة (س²)) متعب مع] يوجد
نصب

2 2 4 — اعراب الحدود الوجهية :

تقدم أن الحدود التي تدخل في مجال وجهة الواقعة حدان :

الحد — المنظور الرئيسي والحد — المنظور الثانوي، كما تقدم أن هذين الحدين يستأثران بأخذ الوظيفة التركيبية الفاعل والمفعول.

تسند إلى الحد المسندة إليه الوظيفة التركيبية الفاعل الحالة الاعرابية الرفع كما تبين من البنية الوظيفية المحددة إعرابيا (57). وتأخذ الحد للفاعل الحالة الاعرابية الرفع بقصر النظر عن وظيفته الدلالية ووظيفته التداولية إذ إن الحالة الاعرابية التي تقتضيها الوظيفة التركيبية «تعجب» كما تقدم، الحالة الاعرابية التي تحول المكون إليها وظيفته الدلالية أو وظيفته التداولية فالحد — الفاعل، في الجمل (28)، مثلاً، مرفوع على اختلاف وظائفه الدلالية إذ ورد، بالتوالي «مفعلاً» و«مستقبلاً» و«متقبلاً» و«مكاناً» و«زماناً» و«حدثاً» باستثناء الجملة (28 د) التي يأخذ فيها الحالة الاعرابية «النيوية» الجر كما يتجلى بذلك المبدأ (55) :

(28) أ — عاد محالداً.

ب — أعطيت خالد فلماً.

ج — كتبت الرسالة

د — صلي في المسجد

هـ — صيم يوم الجمعة

و — سير سير حديث

وتسند إلى الحد المسندة إليه الوظيفة التركيبية المفعول الحالة الاعرابية النصب كما يتضح من البنية الوظيفية المحددة إعرابيا (57). وتتمحور الحالة الاعرابية التي تحولها المكون الوظيفة التركيبية المفعول الحالة الاعرابية التي تقتضيها الوظيفة الدلالية أو الوظيفة التداولية المسندتان إليه فالحد — المفعول منصوب في الجمل (29) على أنه حامل لوظائف دلالية مختلفة إذ إنه «مستقبل» و«متقبل» و«زمان» و«حدث» بالتوالي :

(29) أ — أعطيت خالداً بقله ورد

ب — قابلت هنداً

ج — صام عمرو يوم الاثنين

د — سرت سيرا حثيثاً

2 2 5 — إعراب الحدود غير الوجهية :

أ — سبق أن يبين أن الحدود غير الوجهية مستفان : الحدود القابلة لأن «تُوجَّه» وأن ترد فاعلاً أو مفعولاً والحدود غير القابلة لأن تُوجَّه. وبيننا أن الحدود التي تنتمي إلى الصنف الأول، هي اللغة العربية، هي الحد — المتقبل والحد — الحدث والحد — الزمان والحد — المكان وأن الحدود المنتمية إلى الصنف الثاني هي الحدود الحاملة للوظائف الدلالية «الحال» و«العلة» و«الزمان» و«المكان». تأخذ الحدود الأولى، حين ترد داخل مجال الوجهية، الحالة الاعرابية الوقع إذا كانت مفعلاً والحالة الاعرابية النصب إذا كانت مفعولاً، كما رأينا في الفقرة السابقة أما حين ترد خارج مجال الوجهية فإنها تأخذ الحالة الاعرابية التي تقتضيها الوظيفة الدلالية التي تحملها. هذه الحالة الاعرابية هي «النصب» كما يبين من البيتين الوظيفيين المحددين إعراباً (58) و(59) للجملتين (48 أ) و(48 ج) المكررتين هنا للتذكير.

(48 أ) سلمت خالداً الرسالة تسليماً

(48 ج) سلمت خالداً الرسالة البارحة

(58) [نصب مفعول ف (س) : ت (س) 1] متفـ رفاً (س) 2 - خالداً (س) 2 مستقـ مفعـ مع نصب

(س) 3 : رسالة (س) 3 متقـ مع (س) 4 : تسليم (س) 4 جـد بوجدت نصب

(59) [نصب مفعول ف (س) 1 : ت (س) 1] متفـ رفاً (س) 2 - خالداً (س) 2 مستقـ مفعـ مع نصب

(س) 3 : رسالة (س) 3 متقـ مع (س) 4 : بارحة (س) 4 جـد بوجدت نصب

في البنية الوظيفية المحددة إعراباً (58)، أُسِّدَت، بمقتضى الوظائف الدلالية، الحالة الاعرابية «النصب» إلى المحدثين غير الوجهيين المتقبل والحدث. وأسِّدَت نفس الحالة الاعرابية، في البنية الوظيفية المحددة إعراباً (59)، إلى المحدثين غير الوجهيين المتقبل والزمان.

وتأخذ الحدود غير الوجهية الحالة الاعرابية «البيوية» الجبر، بمقتضى المبدأ (55)، إذا كان داخلها حرف جر كما هو الشأن بالنسبة للحد المكان في الجملة (48 ب) المكررة هنا للتذكير :

(48 ب) سلمت خالداً الرسالة في بيته

ب — ربما يتعلق بالحدود التي ترد دائماً خارج الوجهية، الحال والعلة والمصاحب، يتحدد إعرابها بمقتضى وظائفها الدلالية «الحال» و«العلة» و«المصاحب». بصفة عامة،

تأخذ المحدود الحال والعلّة والمصاحب الحالة الاعرابية النصب كما يتبين من البيات الوظيفية (63) و(64) و(65) للجمل (60) و(61) و(62) :

(60) عاد خالد صاحبا

(61) تراجع خالد خوفا

(62) سافر خالد هندا

(63) [حب مصر علا ف (س¹ : خالد (س¹)) متف رقا مع (س² : صاحبك (س²)) يحب يوجد]

(64) [حب مصر تراجع ف (س¹ : خالد (س¹)) متف رقا مع (س² : خوف (س²)) يحب يوجد]

(65) [حب مصر سافر ف (س¹ : خالد (س¹)) متف رقا مع (س² : هند (س²)) يحب يوجد]

وقد تأخذ المحدود الثلاثة الحالة الاعرابية البنية الجر. يرد الحال مركبا حرفيا اذا كان مصدرا داخل على حرف الجر «الباو» كما في الجمل (66) :

(66) أ — حطم الجنود المدينة بسرعة

ب — أغلقت الباب بشدة

ج — يعامل خالد هندا يرمي

ويأخذ المحدد — العلّة الحالة الاعرابية البنية الجر كما في الجملتين (67) :

(67) أ — تراجع خالد من الخوف

ب — علق عمرو ابنه لتأديبه

ويتبين أن يأخذ هذه الحالة اذا لم يكن مصدرا كما يتبين من المقارنة بين الجملتين (68) والجملتين (69) :

(68) أ — جئت لك للماء

ب — أتيتك للنار

(69) أ — جئتك ماء

ب — أتيتك نارا

لما الحد — المصاحب فإنه يأخذ الحالة الاعرابية الجر اذا دخل عليه حرف الجر «مع»

(70) سافر خالد مع هند

2 3 — مواقع الحدود غير الوجهية

أ - تقدم أن الحدين الوجهيين الفاعل والمفعول يحلان، بمقتضى وظيفتهما التركيبيتين الموقعين ما وصف «بالترالي» طبقاً للبيانات الموقعية (32) و(33) و(34). فيما يتحقق بالحدود الأخرى، غير الحدين الفاعل والمفعول. ينحسب ذلك إلى أنها تحتل الموقع من في كل من هذه البيانات الموقعية الثلاث، أي الموقع الذي يلي موقعي الفاعل والمفعول. إلا أن موقعة الحدود غير الوجهية تميز إشكالات ثلاثة تصوغها في شكل الأمثلة الثلاثة الآتية :

- 1 — ما هي الموقعات، غير الموقع من، التي يمكن أن تحتلها الحدود التي لم تسد إليها الوظيفة التركيبية للفاعل ولا الوظيفة التركيبية للمفعول ؟
 - 2 — متى تحتل هذه الحدود مواقع أخرى غير الموقع من ؟
 - 3 — في حالة توارد حدين غير وجهيين أو أكثر في نفس الجملة، كيف تترتب هذه الحدود ؟
- ب — تحتل الحدود غير الوجهية الموقع الذي يلي موقعي الفاعل والمفعول أي الموقع من، كما في الجمل (29 أ) و(49 أ — ج) و(60) و(61) و(62) المكررة هنا للتذكير :

(29 أ) أعطيت خالدًا هاتفةً ورد

(49 أ) — ضرب خالد ابنه ضرباً شديداً

ب — اشترى خالد السيارة الباردة

ج — استقبل المدير الزوار في مكتبه

(60) عاد خالد ضاحكاً

(61) تراجع خالد خوفاً

(62) سافر خالد وهماً

وتحتل الحدود غير الوجهية الموقع من في ورودها مسندة إليها الوظيفة التشغيلية «بؤرة الجديد» في الجمل الأخيرة كما في الجمل (29 أ) و(49 أ — ج) و(60) و(61) باعتبارها أجوبة للجمل (70) و(71 أ — ج) و(72) و(73) :

(70) ماذا أعطيت خالدًا ؟

(71) أ — كيف ضرب خالد ابنه ؟

ب — متى اشترى خالد السيارة ؟

ج — أين استقبل المدير الزوار ؟

(72) كيف عاد خالد ؟

(73) لماذا تراجع خالد ؟

إلا أن المحدود غير الوجهية يمكن أن تحل، بالإضافة إلى الموقع ص، الموقعين م* و م²
تحل المحدود غير الوجهية الموقع م* بمقتضى قاعدة الموقفة (74) إذا كانت مسندة إليها
الوظيفة التداولية «بؤرة الجديد» في جملة استخيرية (أي إذا كانت أسماء استعهام) كما هي
الجملة (70) و (71) و (72) و (73) أو إذا كانت مسندة إليها الوظيفة التداولية «بؤرة
المقابلة» كما في الجملة (75) :

(74) قاعدة الموقفة في م*

$$M^* \rightarrow \left\{ \begin{array}{l} \text{اسم استعهام} \\ \text{بؤرة مقابلة} \\ \text{محور} \end{array} \right\}$$

(75) أ — يائنة ورد أعطيت خالد (لا كتابا)

ب — البارحة اشترى خالد السيارة (لا اليوم)

ج — في المكتب استقبل المدير للوزير (لا في قاعة الاجتماعات)

د — ضاحكا عاد خالد (لا غاضبا)

هـ — خوفا تراجع خالد (لا زهدا)

و — ضربتين ضرب عمرو خالد (لا أربع ضربات).

أو إذا كانت مسندة إليها الوظيفة التداولية «المحور» كما هو شأن المكونين المتصدرين في
الجملتين (76 أ — ب).

(76) أ — اليوم أتم خالد تأليف كتابه

ب — في القاعة الكبرى، انعقد الاجتماعات العامة

ونلاحظ، بصدد احتلال المحدود غير الوجهية الموقع الصر م*، ما يلي :

1 — يحصر أن يحل الموقع م* المكون المسندة إليه الوظيفة التداولية المحور إذا كان من
الموضوعات، أي إذا كان حاملا للوظيفة الالالية المتقبل كما يتيسر من الجملة (78)
باعتبارها جوابا للجملة (77) :

(77) من أعطيت الكتاب ؟

(78) ??? الكتاب أعطيت خالد

ولا يتألف احتلال المحور للموقع م*، إذا كان موضوعا، إلا إذا نه إحيالها صمرا لاصفا
بالفعل :

(79) الكتاب أعطيت خالداً (نصب «الكتاب»)

2 — نمتاز الحدود الحاملة للوظائف الدلالية «الحال» و«العلقة» و«الحديث» باستغابها للوظيفة التداولية «بؤرة الجديد» بمعنى أنها تستأثر بهذه الوظيفة دون غيرها من الحدود (20). وبرز استغاب هذه الحدود الثلاثة للوظيفة «بؤرة الجديد» أنها تُشكّل، دون باقي الحدود التي تسابقها، حيز النفي في الجمل المنفية كما يتبين من المغارزة بين طرفي الأرواح الجمالية الآتية :

(80) أ — لم يعد خالد ضاحكاً بل غاضباً

ب — ؟؟؟ لم يعد خالد ضاحكاً بل عمرو

(81) أ — لم يضرب عمرو خالداً ضربتين بل أربع ضربات

ب — ؟؟؟ لم يضرب عمرو خالداً ضربتين بل أربع

(82) أ — لم يتراجع خالد خوفاً بل زهداً

ب — ؟؟؟ لم يتراجع خالد خوفاً بل عمرو

هذه الخاصية تجعل من الحدود الثلاثة، «الحال» و«العلقة» و«الحديث» حدوداً يصر أن تسند إليها الوظيفة التداولية المصنوعة التي تسند إلى الحد الحامل لمعلومة يتقاسمها المتكلم والمخاطب على نقض الوظيفة «بؤرة الجديد» التي تسند إلى الحد الحامل للمعلومة التي يجهلها المتكلم (في حالة الاستخبار) أو المخاطب (في حالة الأخبار).

لهذا السبب يصر أن تتوقع هذه الحدود الثلاثة في الموقع المصدر م* باعتبارها محورا، كما يتبين من لحن الجمل الآتية :

(83) أ — ضاحكاً عاد خالد

ب — خوفاً تراجع خالد

ج* — ضربتين ضرب عمرو خالداً

باعتبارها أجوبة للجمل (84) :

(84) أ — من عاد ضاحكاً ؟

ب — من تراجع خوفاً ؟

ج — من ضرب عمرو ضربتين ؟

3 — متى أن أشرباً إلى أن من خصائص الحد المصاحب المكونية أنه يرد داخلاً عليه أحد

(20) انظر للمزيد من التفصيل حول استغاب هذه المكونات للوظيفة «بؤرة الجديد» الفصل الأول من الجزء الأول من المرجع السابق.

الحرفين «الواو» و«مع» كما يتبين من الجملتين (62) و(70) المكررتين هنا للتذكير

(62) سافر خالد وعندما

(70) سافر خالد مع هند

في حالة وروده داخلا عليه حرف الجر «مع» يمكن للمكون - المصاحب أن يحتل الموقع م* إذا كان اسم استفهام :

(85) مع من سافر خالد ؟

أو بوزن مقابلة :

(86) مع هند سافر خالد (لا مع ذهب)

أو محورا كما في الجملة (87 ب) باعتبارها جوابا للجملة (87 أ) :

(87) أ - من سافر مع هند ؟

ب - مع هند سافر خالد

أما في حالة وروده داخلا عليه الحرف «الواو» فإن احتلاله للموقع م* ممنوع، كما يدل على ذلك لحن الجمل (88) :

(88) أ - ومن سافر خالد ؟

ب* - وعندما سافر خالد (لا وذهب)

ج* - وعندما سافر خالد

ونخصص قاعدة الموقعة في م* (74)، بالنسبة للمكونات الممكنة احتلالها هذا الموقع، لقيد «أحادية الموقعة» الذي صغناه كما يلي :

(89) قيد أحادية الموقعة في م*

«لا يحتل الموقع م* أكثر من مكون واحد».

إلى غرض هذا القيد يمكن إرجاع لحن الجمل التي من قبيل (90) و(91) و(92) حيث يحتل الموقع م* اسما استفهام وبوزن مقابلة ومحوران بالتوالي :

(90) أ - من ماذا أعطيت ؟

ب* - ماذا متى اشترى خالد ؟

(91) أ - خالد بكم ورد أعطيت

ب* - البارجة السيارة اشترى خالد

ج* — في المكتب ضاحكا استقبل المدير الزوار

د* — ضرتين خالدا ضرب عمرو

(92) أ* — اليوم في المكتب استقبل المدير الزوار

ب* — في القاعة الكبرى البارحة، انعقد اجتماع عام

ج* — البارحة الكتاب أعطيت خالدا (ينصب «الكتاب»)

د* — الكتاب البارحة أعطيت خالدا (ينصب «الكتاب»)

ويعبر عنق مصر القيد لحن الجمل التي من قيل (93) حوث تولد في الموقع م* اسم
استهلام ومحوّر، وبثرة مقابلة ومحوّر، بالتوالي :

(93) أ* — من في المكتب استقبل المدير ؟

ب* — ضرتين اليوم ضرب عمرو خالدا

ألبتاء، في مكان آخر (21)، أنه من الولد تخصيص موقع بتوسط موقعي الفعل والفاعل للمكون
المسند إليه الوظيفة التبادلية المحور.

واقترحنا أن يكون هذا الموقع هو الموقع م* كما يتضح من البنية المولدة

(32) التي نهد سوقها هنا للتذكير :

(32) م⁴، م²، م¹ م* ف (م²) فا (مف) (ص)، م³

يحتمل الموقع م* المكون المفعول إذا كانت مسندة إليه الوظيفة التبادلية المحور كما في
الجملة (94 ب) باعتبارها جوابا للجملة (94 أ) :

(94) أ — من قابل هنداء ؟

ب — قابل هنداء خالدا (بئر «خالدا»)

ويمكن أن يحتمل هذا المرفع حد من الحدود غير الوجهية شريطة أن يكون من الجدود
القابلة للمحوّرة كأن يكون الحد — الزمان :

(95) أ — من فاز هذه السنة ؟

ب — فاز هذه السنة خالدا

أو الحد — المكان :

(96) أ — من صلى في المسجد ؟

ب — صلى في المسجد أهل الحي

(21) انظر «دراسات في نحو اللغة العربية الوطنية» الفصل الثاني من الجزء الأول.

أو الحد — المصاحب

(97) أ — من سافر معنا ؟

ب — سافر معنا خالد (بئر «خالد»)

ج — نستنتج من الفقرة السابقة أن الحدود غير الموجهة تحتل، بصفة عامة، أحد الموقعين «الموسومين» (marked) م و² إذا كانت مسئلة إليها إحدى الوظائف التداولية المحولة ذلك. وتحتفظ في باقي الحالات، بموقعها العادي من الموالي لموقعي الفعل والفاعل.

وسنحاول الآن أن نسهم في معالجة الإشكال المتمثل في السؤالين الآتيين :

إذا كان من الممكن أن يتوارد في نفس الجملة أكثر من حد غير وجهي واحد، فهل الموقع من موقع واحد أم هل هو مواقع متعددة ؟ ما هو الأساس الذي يقوّل إليه ترتيب الحدود غير الوجهية في الموقع من سواء أكان هذا الموقع موقعا واحدا أم كان مواقع متعددة ؟

1 — يستخلص من تأمل الجمل (98 أ — د) :

(98) أ — خرج خالد البارحة من الحفل مُستاء

ب — أعطى خالد هنداً باقة ورد البارحة أمام بيتها

ج — أتب خالد هنداً تأنيبا شديدا اليوم في بيتها تأديبا لها

د — أتم خالد تأليف كتابه البارحة صباحا.

لأنه بالإمكان أن يتوارد في الحيز الموسمي غير الوجهي، أي الحيز الموسمي الموالي لموقعي الفاعل والمفعول، أكثر من مكون واحد. ففي الجملة (98 ج)، مثلا، يشغل هذا الحيز أربعة مكونات : المكون — الحدث والمكون — الزمان والمكون — المكان والمكون — العلة.

لرصد الخصائص الوظيفية للمكونات غير الوجهية في الجمل التي من قبل (98 أ — د)، يمكن، مبدئيا، اعتماد فرضيتين اثنتين : فرضية «الموقع الواحد» التي تعتبر أن هذه المكونات تحتل موقعا واحدا وإن تعددت وفرضية «المواقع المتعددة» التي تعتبر أن كل مكون من هذه المكونات يشغل موقعا مستقلا عن مواقع المكونات الأخرى. ببساطة أخرى، يمكن أن نعتبر من موقعا واحدا يتخلله مكون واحد أو أكثر من مكون واحد كما يمكن أن نعتبره «موقعا» يتضمن أكثر من موقع واحد.

بالنسبة للفرضية الأولى فرضية «الموقع الواحد»، يحول دون تبنيها ما يلي

يمكن اعتبار المكونات الحاملين لنفس الوظيفة الدلالية مكونا واحدا يشكل المكون الأول «رأسه» والمكون الثاني «فصله» أو «ذيله» كما هو الشأن بالنسبة للمكونات الزمانية في الجملة (98 د)، لكن هذا الإمكان يعتبر حين يتعلّق الأمر بمكونات تحمل وظائف دلالية

متباينة كما في الجمل (98 أ — ج). إذا افترضنا أن الموقع ص، على اعتباره موقعاً واحداً، يمكن أن يحتله أكثر من مكون واحد، نَحْنُ علينا التخلي عن عمومية «قيد أحادية الموقعة» القاضى بالألا يحتل الموقع الواحد أكثر من مكون واحد وأصبح هذا القيد، بذلك، قيداً وارداً بالنسبة لمواقع معينة (كالموقع م) وغير وارد بالنسبة لمواقع أخرى.

هذان العائقان يؤديان إلى التخلي عن الفرضية الأولى وقيني الفرضية الثانية، «فرسية المواقع المتعددة» أو «الحيز الموقعي» التي تمتاز بملاءمتها للمعطيات من جهة، وحفاظها على عمومية القيد الذي يقضى بأن الموقع الواحد لا يحتله أكثر من مكون واحد، من جهة ثانية إذا اعتمدنا هذه الفرضية أصبح الرمز ص في البنيات الموقعية (32) و(33) و(34) تالاً لا على موقع واحد بل على «حيز موقعي» (Positional Area) يتضمن أكثر من موقع واحد وأصبح من الممكن، بالتالي، أن يحمل هذا الرمز باعتباره رمزا موقعيا، كما يلي :

(99) ص : ص¹ ص² ص³...

حيث تشير الرموز ص¹ وص² وص³... إلى المواقع المتوالية التي يتضمنها الحيز الموقعي ص. على هذا الأساس، تصبح البنيات الموقعية التي تترب المكونات بمقتضاها في الجملة الفعلية والجملة الاسمية والجملة الرباطية هي البنيات الآتية :

(100) (م⁴)، (م²)، م¹ م³ ف (م²) فا (مف) (لص ص¹ ص² ص³...)، (م³)

(101) (م⁴)، (م²)، م¹ م³ فا $\left\{ \begin{array}{c} م \\ م \\ م \\ ح \\ م \end{array} \right\}$ (مف) (لص ص¹ ص² ص³...)، (م³)

(102) (م⁴)، (م²)، م¹ م³ ط فا $\left\{ \begin{array}{c} م \\ م \\ م \\ ح \\ م \end{array} \right\}$ (مف) (لص ص¹ ص² ص³...)، (م³)

2 — فيما يتعلق بالأساس الذي يؤول إليه ترتيب المكونات داخل الحيز الموقعي ص، نكتفي، في المرحلة الحالية بإبداء الملاحظات الآتية :

أ — توحى المقارنة بين جمل الحويلة التي كوئلتها من جمل تنتمي إلى اللغة العربية

القديمة وجعل تنتمي إلى اللغة العربية المعاصرة أن ليس ثمة فرق ملحوظ بين اللغتين فيما يتعلق بترتيب المكونات المعية بالأمر.

ب — يندر أن يتولد في الحيز الموقفي من جميع المكونات الممكن، مبدئياً، أن تتخال في هذا الموقع. فالجمل التي من قبل (103) نحوية إلا أنها في درجة دنياً من المقبولية .

(103) ؟ لئب خالد هذا تأتيا شديدا اليوم في البيت غاصبا عقبا لها.

ج — يستخلص من كتب النحاة العرب القدماء أن ثمة علاقات سلمية تقوم بين مختلف أجزاء الجملة التي تؤكد الفعل. وتقوم هذه العلاقات على مدى أهمية هذه الأجزاء بالنسبة للفعل (أو درجة «تفضاء» الفعل لها).

ويمكن صوغ هذه العلاقات في السلمية (104) :

(104) فاعل > مفعول > مفعول مطلق > زمان > مكان > حال
مفعول لأجله > مفعول منه

التي، إذا ترجمت إلى مفاهيم دلالية أصبحت السلمية (105) :

(105) منفذ > $\left\{ \begin{array}{l} مستقبل \\ مستقبل \end{array} \right\}$ > حدث > زمان > مكان > حال > علة > مصاحب

يرى النحاة العرب القدماء أن هذه السلمية تحكم ترتيب المكونات داخل الجملة إذ إن الترتيب الأكثر طبيعية، بالنسبة لهم، هو الترتيب الذي نجده مثلا في الجمل التي من قبل الجملة (103).

إذا غطينا النظر عن المبررات الواردة في كتب النحو القديمة لتدعيم العلاقات المثبتة في السلمية (105) وأخذنا بأراء النحاة القدماء على أنها أحكام مجرد متكسبين مطلقين أمكنا أن نفترض أن للوظائف الدلالية دورا، بخلاف المعتقد العام (22)، في تحديد ترتيب المكونات داخل الجملة وأن هذا الترتيب يخضع، بالنسبة للغة العربية، للسلمية (105).

د — إذا منعت هذا الافتراض، كان التفاعل بين الوظائف التداولية والوظائف التركيبية والوظائف الدلالية في تحديد ترتيب المكونات داخل الجملة على النحو الآتي

إذا أسندت لمكون ما إحدى الوظائف التداولية فإنه يحل الموقع الذي تقتضيه هذه الوظيفة

(22) ثمة شبه اجماع في النظريات اللغوية المعاصرة على أن لادور للوظائف الدلالية في تحديد رتبة المكونات.

أيا كانت وظيفته التركيبية وأيا كانت وظيفته الدلالية. فالمكون «عزة»، في الجملة (106)،
مثلا .

(106) عزة عشق كثير (خير «عزة»)

يحصل الوظيفة الدلالية «المتقبل» والوظيفة التركيبية «المفعول» والوظيفة التداولية «بؤرة
المقابلة» كما يبين من البنية الوظيفية التامة التحليل (107) :

(107) [عَب [مض عشق ف (س¹ : كثير (س¹)) متض فا مع
(س² : عزة (س²)) متض مف يؤمقا]

«يتضمن في م⁰، بمنتهى قاعدة الموقفة (74)، طبقا لوظيفته التداولية «بؤرة المقابلة»
إذا ورد مكون ما حاملا لوظيفة دلالية ووظيفة تركيبية ولم يكن مستند إليه أي وظيفة تداولية
فإنه يحتل الموقع الذي تقتضيه وظيفته التركيبية، الموقع فا إذا كان فاعلا أو الموقع مف إذا
كان مفعولا. فالمكون «عزة» في الجملة (108)، مثلا :

(108) عشق كثير عزة

يحصل الوظيفة الدلالية «المتقبل» والوظيفة التركيبية «المفعول» ولا يحصل أي وظيفة تداولية
كما يتضح من البنية الوظيفية (109) :

(109) [عَب [مض عشق ف (س¹ : كثير (س¹)) متض فا مع
(س² : عزة (س²)) متض مف [يؤجد]

ويحتل الموقع مف بمنتهى وظيفته التركيبية إذ لا وظيفة تداولية تحولها احتلال موقع خاص
آخر.

أما إذ تعلق الأمر بمكون لا يحصل وظيفة تركيبية ولا وظيفة تداولية فإنه يشق بمنتهى
الوظيفة الدلالية التي يحصلها كما هو شأن المكون «البارحة» في الجملة (48 ج) المكررة هنا
لنتذكّر :

(48 ج) سلمت حالنا الرملة البارحة

حيث يحتل هذا المكون أحد موقع الحيز الموقفي من المختص للمكونات التي لا وظيفة
تركيبية بها ولا وظيفة تداولية تحولها احتلال موقع خاص. ويمكن صوغ التفاعل بين أنواع
الوظائف الثلاثة في تحديد ترتيب المكونات في السلمية الآتية التي تقترح تسميتها «سلمية
تحديد المواقف» :

(110) «سلمية تحليل المواقع» :

الوظائف العلوية > الوظائف التركيبية > الوظائف الدلالية

هـ — بناء على ما سبق، نفترض أن المكونات التي لا تحمل سوى وظيفة دلالية تحتل الحيز الموقفي من وترتيب داخل هذا الحيز طبقاً للسلمية (105) حيث يحتل الموقع الأول (ص¹) المكون — المفعول حين يرد غير مستند إليه الوظيفة التركيبية المفعول، والموقع الثاني (ص²) المكون — الحدث، والموقع الثالث (ص³) المكون — الزمان — والموقع الرابع (ص⁴) المكون — المكان والمواقع الخامس والسادس والسابع المكونات الحاملة للوظائف الدلالية «الحال» و«العلّة» و«المصاحب» بالتوالي.

إلا أن ترتيب هذه المكونات داخل الحيز الموقفي من لا يتم على هذا النحو إلا في حالة غياب «الوسائط» (parameters) الثلاثة الآتية :

أ — ثمة، كما تقدم، حدود لا تدخل في حيز الوجهة (لا تأخذ الوظيفة الفاعل ولا الوظيفة المفعول) على أنها حدود إيجابية، حدود موضوعات، كما هو شأن الحد — المتقبل في الجملة (48 ج)، المكررة هنا للتذكير :

(48 ج) سلمت عمالدا الرسالة البارحة

هذا الضرب من الحدود غير الوجهية يزج، بقصص أهمية بالنسبة للواقعة الدال عليها محمول الجملة، إلى احتلال الموقع الموالي، مباشرة، لموقفي الفاعل والمفعول، أي الموقع الأول (ص¹) داخل الحيز الموقفي من بحيث يعسر تقديم مكون آخر عليه كما تبين من المقارنة بين الجملتين (49 ج) و(111).

(111) ؟؟ سلمت عمالدا الرسالة البارحة

وهناك حدود غير وجهية تمتاز بدرجة معينة من الأهمية بالنسبة للواقعة الدال عليها محمول الجملة دون أن تكون حدوداً إيجابية (حدوداً موضوعات) كالحدود الحاملة للوظيفة الدلالية «المكان» حين يتعلق الأمر بمحمولات مثل «دخل» و«خرج».

إذا وازدت الحدود الحاملة للوظيفة الدلالية «المكان» محمولات مثل «دخل» و«خرج» فإنها تستأثر، نظراً لانتفاء المحمول لها أكثر من غيرها، بالأسبقية في احتلال الموقع الموالي لموقع الفاعل، أي الموقع الأول (ص¹) من الحيز الموقفي من. وتضع هذه الأسبقية من المقارنة بين جمل الزمرتين (112) و(113) :

(112) أ — دخل عمالدا إلى البيت في الصباح

ب — ؟؟ دخل عمالدا في الصباح إلى البيت

ج - ٢٢٢ دخل خالد في الصباح متخاضاً إلى البيت

(113) أ - خرج خالد من المكتب في المساء

ب - ٢٢ خرج خالد في المساء من المكتب

ج - ٢٢٢ خرج خالد في المساء متخاضاً من المكتب

2 - من المجمع عليه الآن أن المعلومات، في مستوى البنية الاحيائية (Informational Structure)، تتوزع داخل الجملة حسب «قدمها» أو «جنتها» بالنسبة للوضع المعياري القائم بين المتكلم والمخاطب. فالمعلومات «القديمة»، أي المعلومات التي يتقاسمها المتكلم والمخاطب (أو يعتقد المتكلم أنها يتقاسمها) تحتل المواقع الأولى في الجملة في حين أن المعلومات «الجديدة» (أي المعلومات التي لا يشارك المخاطب المتكلم بمعرفتها)، تنزع إلى احتلال المواقع الأخيرة، كما يتبين من التمثيل الآتي :

(114) [معلومات قديمة ... معلومات جديدة]

حمل

يتمكّن توزيع المعلومات على هذا النحو في ترتيب المكونات داخل الجملة، إذ تحتل المكونات العاملة للمعلومات القديمة المواقع الأولى في حين أن المكونات العاملة للمعلومات الجديدة تحتل المواقع الأخيرة.

وينطبق هذا المبدأ على ترتيب المكونات غير الوجيهة داخل الجيز الموقفي من بالشكل الآتي :

إذا أُسبِدت الوظيفة الدلالية «بؤرة الجديد» (التي تستند، كما هو معلوم، إلى المكون العامل للمعلومة «الجديدة») إلى أحد المكونات الوجيهة كالمكون الفاعل أو المكون المفعول فإن ترتيب المكونات غير الوجيهة في الجيز الموقفي من يتم طبقاً لدرجة (105) كما هو الشأن بالنسبة للجملتين (115 أ) و (115 ب) باعتبار الثانية جواباً للأولى :

(115) أ - من سلم خالد الرسالة المارحة في المكتب ؟

ب - سلم خالد هُنداً الرسالة المارحة في المكتب (بئر «هند»)

أما إذا أُسبِدت الوظيفة «بؤرة الجديد» إلى مكون من المكونات غير الوجيهة فإن هذا المكون يرفع إلى احتلال الموقع الأخير داخل الجيز الموقفي من بعض النظر عن وظيفته الدلالية، بمعنى أن السليمة (105)، في هذه الحالة، تصبح «معلّلة» المفعول. ويرجع هذا إلى الفكرة الأساسية التي تقوم عليها «سليمة تحديد المواقع» (110).

ونمثل، لانطلاق هذا الجمل (116 ب) و(117 ب) و(118 ب) حيث يحتل الموقع الأخير في الحيز الموقفي من مكون من المفروض أن يحتل داخل هذا الحيز الموقفي الموقع الأول والموقع الثاني والموقع الثالث بالتوالي :

(116) أ — ماذا سَلَّمَ خالد هذا البرحة في المكتب متسما ؟

ب — سلم خالد هذا البرحة في المكتب متسما رسالة (بنير «رسالة»)

(117) أ — متى سلم خالد هذا الرسالة في المكتب متسما ؟

ب — سلم خالد هذا الرسالة في المكتب متسما البرحة (بنير «البرحة»)

(118) أ — أين سلم خالد هذا الرسالة البرحة متسما ؟

ب — سلم خالد هذا الرسالة البرحة متسما في المكتب (بنير «المكتب»)

ونلاحظ، بهذا الصدد، أن المكونات التي أثبتنا أنها تنزع إلى ملاصقة المحمول موقفيا تحتل الموقع الأخير في الحيز الموقفي من حين ترد مسندة إليها الوظيفة التداولية «بؤرة الجديد» فيسوع اذك أن يحصل بها وبين المحمول بمكونات من المفروض أن ترد متأخرة عنها رتبة. فالجمل (112 ب — ج) و(113 ب — ج) تسترد مقبولتها التامة حين تؤوّل على أساس أن المكون — المكان المحتل للموقع الأخير حامل للوظيفة التداولية «بؤرة الجديد» كما يبين من الجمل (119 ب — ج) و(120 ب — ج) :

(119) أ — أين دخل خالد في الصباح ؟

ب — دخل خالد في الصباح إلى البيت (بنير «البيت»)

ج — دخل خالد في الصباح مغاضبا إلى البيت (بنير «البيت»)

(120) أ — من أين خرج خالد في المساء ؟

ب — خرج خالد في المساء من المكتب (بنير «المكتب»)

ج — خرج خالد في المساء متعبا من المكتب (بنير «المكتب»)

3 — من العوامل التي لها دخل في تحديد رتبة المكونات داخل جمل اللغات الطبيعية مدى تعقيدها المقولي. يرى ديك (ديك 1978 : 190 — 212) أن المكونات الأقل تعقيدا مقوليا تنزع، بصفة عامة، إلى أن تتقدم على المكونات الأكثر تعقيدا.

ويحدد ديك التعقيد المقولي بالشكل الآتي :

(121) أ — بالنسبة لكل مقولة م، م > ح م

ب — بالنسبة لكل مقولة م، م > م م

ج — بالنسبة لكل مقولتين م و م، م > م (م)

بناءً على هذا التحديد للتعقيد المقولي، يضع ديك (ديك 1978 : 192) السليمه
الآتية :

(122) ضمير متصل > ضمير منفصل > م > م > ف > م > م > م > ح > ج

التي تعيد أن الضمير المتصل يتقدم الضمير المنفصل وأن الضمير المتصل يتقدم المركب
الاسمي البسيط الذي يتقدم المركب الحرفي وأن المركب الحرفي يتقدم الجملة

فيما يتعلق بالحدود غير الوجهية المتواردة في الحيز الموقفي ص، فإنها تختص، في ترتيبها
داخل الحيز الموقفي، لمعيار التعقيد المقولي إذ تنزع المكونات الأقل تعقيدا مقوليا إلى الترتيب
رتبة، على المكونات الأكثر تعقيدا كما يتبين من الجمل الآتية :

(123) أ — قابل خالد هذا في الكلية بعد أن عادت من السفر

ب — استقبل المدير الزوار مبتهجا في القاعة التي أعدت للاجتماعات

ج — سلم خالد هذا اليوم الرسالة التي أتى بها ساعي البريد أمس.

حيث ورد المكون — المكان متضمنا على المكون — الزمان والمكون — الحال على
المكون — المكان والمكون — الزمان على المكون — المستقبل بالتوالي.

وهو وورد معيار التعقيد المقولي في ترتيب المكونات داخل الحيز الموقفي ص أن الجمل التي
لا تختص لهذا المعيار جمل ذات مقبولة ديا إن لم تكن لاحقة :

(124) أ — قابل خالد هذا بعد أن عادت من السفر في الكلية

ب — استقبل المدير الزوار في القاعة التي أعدت للاجتماعات مبتهجا

ج — سلم خالد هذا الرسالة التي أتى بها ساعي البريد أمس اليوم

و «يعطى» مبدأ التعقيد المقولي لا معمول الوظائف الدالية في تحديد ترتيب المكونات
فحسب، بل كذلك معمول الوظائف التداولية. فالمكونات غير الوجهية الحاملة للوظيفة
التداولية «بؤرة الجهد» والمرشحة، بالتالي، لاحتلال الموقع الأخير في الحيز الموقفي ص ترد
متقدمة على مكونات أخرى إذا كانت هذه المكونات أكثر تعقيدا مقوليا كما يتبين من
المقارنة بين الجملتين (ب و ج) في الزوجين الجملتين (125) و (126) :

(125) أ — ماذا سلم خالد هذا بعد أن انتهى من عمله في المكتب ؟

ب — سلم خالد هذا رسالة بعد أن انتهى من عمله في المكتب

ج — سلم خالد هذا بعد أن انتهى من عمله في المكتب رسالة

(126) أ — متى سلم خالد هذا الرسالة التي أتى بها ساعي البريد أمس ؟

ب — سلم خالد هذا البريقة الرسالة التي أتى بها ساعي البريد أمس

ج — ٢٢٢ سلم خالد هذا الرسالة التي أتى بها ساعي البريد أمس البارحة

إذا صح أن التعقيد المقولي «محتمل» دور الوظائف الدلالية والوظائف التداولية هي تحديد ترتيب المكونات داخل الجملة وإذا علمنا أنه يغير كذلك الترتيب الذي تقتضيه الوظائف التركيبية كما تدل على ذلك المقارنة بين الجملتين (128 أ — ب) :

(128) أ — ساء هذا أن خالدنا هاجم عمرا أمام الملا

ب — ساء أن خالدنا هاجم عمرا أمام الملا هذا

حيث قدم المكون — المفعول على المكون — الفاعل لورود المكون الثاني جملة والمكون الأول مركبا اسميا، أمكننا أن نعدل «سلمية تحديد المواقع» (110) بإضافة عنصر التعقيد المقولي فتصبح، إذ ذلك، السلمية الضابطة لترتيب المكونات داخل الجملة هي السلمية (129) :

(129) سلمية تحديد المواقع :

التعقيد المقولي < الوظائف التداولية > الوظائف التركيبية < الوظائف الدلالية (23).

ملاحظة :

1 — لتحديد خصائص الحدين الوجهين عن طريق الوظيفتين التركيبيتين الفاعل والمفعول اللتين يتم عبرهما الربط بين البنية العملية — الدلالية والبنية المكونية بالنسبة بهذين الحدين :

أ — بأخذ، في اللغة العربية، المكون للفاعل والمكون للمفعول الحالتين الأخرى الوظيفيتين «الرفع» و«النصب» بالتوالي أي كانت وظيفتهما الدلالتان وأما كانت وظيفتهما التداوليتان.

ب — يحتل المكونان الفاعل والمفعول الموقعين في وصف اللذين تخولهما إياهما وظيفتهما التركيبيتان. يحتل المكون المفعول الموقع المصدر م* إذا ورد مسندة إليه إحدى الوظائف التداولية الثلاث : «بؤرة الجديد» (في الجمل الاستثنائية) و«بؤرة المقابلة» و«المحور» كما يمكن أن يحتل الموقع المتوسط بين موقعي الفعل والفاعل، الموقع م* حين يكون حاملا للوظيفة التداولية الثالثة.

2 — وتؤول الخصائص المكونية للحدود غير المرجعية لوظيفتهما الدلالية ووظيفتهما التداولية ومدى تعقيدهما المقولي :

(23) يلاحظ أن العلاقات داخل «سلمية تحديد المواقع» مكونة لنا قوتت بالعلاقات داخل «سلمية تحديد الأعراب» إذ أن الوظائف التداولية هي التي تملأ الوظائف الأخرى في السلمية الأولى

أ - تأخذ الحدود غير الوجهية حالاتها الاعرابية («النصب») بمقتضى وظائفها الدلالية («الزمان»، «المكان»، «الحال»، «العلة»...) إلا إذا تولدت عليها حالة إعرابية «وظيفية» وحالة إعرابية «هوية» حيث تأخذ الحالة الاعرابية الثانية («الجر»).

ب - تحتل الحدود غير الوجهية الموقع الصلبي م* إذا وردت أسماء استعهام أو مؤنر مقابلة أو محاور كما يمكن أن تحتل الموقع المتوسط بين متوحي الفاعل والمفعول، الموقع م'، حين ترد محاور.

وتتموقع في الحالات الأخرى في الحيز الموقفي من المتضمن لموقع متعينة بمقتضى سلمية الوظائف الدلالية إلا إذا «عطل» معمول هذه السلمية الوظيفة التداولية «نبرة الجهد» أو مبدأ التعقيد المفولي اللذان يخرجان احتلال الموقع الأخير في الجملة.

الرباط، 4 دجبر 1985

الفصل الثاني

الوظيفة المفعول في اللغة العربية

الوظيفة المفعول في اللغة العربية

مدخل :

من الاشكالات التي استقطبت الدراسات اللغوية، في السنوات الأخيرة، في مختلف النظريات اللسانية المتواجدة الآن، اشكال الوظائف التركيبية («الوظائف النحوية»، العلاقات النحوية...) من عناصر هذا الاشكال ما صيغ في تساؤلات من قبيل : هل الوظائف التركيبية واردة في وصف اللغات الطبيعية ؟ هل هذه الوظائف معاهيم أولي (Primitives) أم هل هي مفاهيم مشتقة (derived) ؟ ما هو دورها في الربط بين البنية الحتمية — الدلالية والبنية المكونية (البنية — الصرفية التركيبية) ان كان لها دور في ذلك (1)؟ ما هو عددها في النحو الكلي (Universal Grammar) وما هو العدد المتفق في كل نحو من الانحاء الخاصة ؟.

خصصنا، في مكان آخر (2)، دراسة للوظيفة التركيبية الفاعل، حاولنا فيها ان نستدل على ورود هذه الوظيفة في وصف اللغة العربية وان تبين دورها في تحديد الخصائص الدلالية والتداولية والصرفية والتركيبية للمكون الذي نُسند إليه.

ونستهدف، في هذا البحث، تكملة لتلك الدراسة، ان تبين ما اذا كانت الوظيفة التركيبية المفعول واردة في وصف خصائص الجملة العربية وروية الوظيفة التركيبية الفاعل.

ينقسم البحث إلى ثمانية مباحث. نذكر في المبحث الأول بمصير الوظيفة المفعول في النحو الوظيفي ويستدل في المبحث الثاني على ان اللغة العربية من اللغات الطبيعية التي يستلزم وصفها الملائم اللجوء إلى استعمال هذه الوظيفة. في المبحث الثالث، نتعرف على المسطرة التي يتم بها إيراد المفعول حسب «النحو الوظيفي» وعلى الترابط القائم بين اسناد المفعول

(1) انظر للمزيد من التفاصيل حول اشكال الوظائف التركيبية في النماذج اللغوية الضخمة الذي قدم به د. الفاسي المهدي لمائدة التريبات في «البحث الفلسفي والبياني»، منشورات كلية الآداب الرباط 1984

(2) «الفاعل في اللغة العربية» مجلة «موقف»، عدد خاص، والفصل الأول من الجزء الأول من «دراسات في نحو اللغة العربية الوظيفي».

والوظائف الدلالية وتُختلص، في نهاية الشق الثاني من هذا المبحث، إلى وضع «سلمية اسناد المفعول» المتباعدة للمكونات التي يمكن اسناد المفعول إليها ولأسبقية بعضها على البعض في أخذ هذه الوظيفة. في المباحث الرابع والخامس والسادس والسابع، نحاول رصد تفاعل الوظيفة التركيبية المفعول والوظيفتين التناوليتين «المحور» و«البؤرة» في تحديد الخصائص الاعرزية والموقعية و«الربطية» للمكون المستند إليه، بالاصاق إلى الوظيفة الأولى، إحدى الوظائف الثانية. ونحاول، في المبحث الثامن، ان نسهم بحصص عناصر الاجابة على السؤال، الاتي . ماهو عدد المفعولات التي يستلزمها رصد خصائص التراكيب التي تُرخ على اعتبارها متضمنة لأكثر من مفعول واحد ؟ فنعرض لفرضيات أساسية ثلاث : «فرضية المفعولين» («المفعول المباشر» و«المفعول غير المباشر») و«فرضية المفعول الزوج» و«فرضية المفعول الواحد» ثم نحاول الاستدلال على أن أوزة الفرضيات الثلاث، بالنسبة للغة العربية على الأقل، هي الفرضية الثالثة.

1 — تعريف الوظيفة المفعول :

1.1 — المسهرات الوظيفية في النحو الوظيفي : تفكير :

تربط بين مكونات الجملة، حسب النحو الوظيفي، ثلاثة أنواع من العلاقات : «علاقات دلالية»، و«علاقات تركيبية» (نحوية) و«علاقات تداولية»، بصطلاح على تسميتها، في هذا النحو بـ «الوظائف الدلالية»، و«الوظائف التركيبية» و«الوظائف التداولية» (Pragmatic functions) بالتوالي :

أ — نحدد الوظائف الدلالية الأدوار التي تقوم بها حدود (Terms) الحمل بالنسبة إلى «الواقعة» (عمل، حدث، وضع، حالة) التي يدل عليها المحمول (Predicate). ففي الجملة (1)، على سبيل المثال، نأخذ المحمود «عالم» و«هذا»، و«عائما» و«البارحة» الوظائف الدلالية «المستند» و«المستقبل» (بكر الاء) و«المضيق» و«الزمان» بالتوالي، بحكم الادوار التي تقوم بها بالنسبة إلى الواقعة (عمل) الدال عليها المحمول «أهدى» :

(1) أهدى خالد هذا عائما البارحة.

ب — نحدد الوظيفتان التركيبتان «الفاعل» (Subject) و«المفعول» (Object) «الوجه» (Perspective) المتطلق منها في تقديم الواقعة التي يدل عليها المحمول كما سيبين فيما بعد.

ح — ويحدد الوظائف التداولية (3) «المبتدأ» (Theme) و«النيل» (Tail) و«المنادى» (Vocative) و«البؤرة» (Focus) و«المحور» (Topic) العلاقات القائمة بين مكونات الجملة بالنظر إلى المقام (Setting).

وأيضاً، تدخل هذه الوظائف الخمس، بين «الوظائف الخارجية» المبتدأ والنيل والمنادى التي لا تعد جزءاً من المحمل ذاته و«الوظيفتين الداخليتين» البؤرة والمحور اللتين تستندان إلى مكونين يشكلان عنصرين من عناصر المحمل.

كما اقترحنا أن يُعبر، بالنسبة للوظيفة البؤرة، بين «بؤرة الجهد» التي تُسند إلى المكون (أو المحمل برمته) الحامل للمعلومة غير المعروفة لدى المخاطب و«بؤرة المقابلة» التي تُسند إلى المكون (أو المحمل كاملاً) الحامل للمعلومة يتردد المخاطب بين ورودها وورود غيرها أو معلومة يتكرر المخاطب ورودها. وتشكل الأنواع الثلاثة من الوظائف مستويات وظيفية مستقلة يُمثل بها داخل النحوي، في مستويات تمثيلية مستقلة وإن كانت مترابطة.

فالوظائف الدلالية تُحدد، بدءاً، في الإطار المحمولي (Predicate frame) مصدر اشتقاق الجملة كما ينبى من الإطار المحمولي (2) المتحقق في الجملة (1) .

(2) اهدى ف (س¹ : حي (س¹)) منف (س² : حي (س²)) مستق
(س³) متق (س⁴) زج.

وأسند الوظيفتان التركيبتان الفاعل والمفعول إلى حدين من حدود البنية الحملية (Predicative Structure) فَبُشِجَ عن ذلك بناء بنية وظيفية جزئية كالبنية (3) .

(3) مهن اهدى ف (س¹ : خالد (س¹)) منف فا (س² : هند (س²)) مستق مف
(س³ : عاتق (س³)) متق (س⁴ : بارحة (س⁴)) زج.

(3) الوظائف التداولية التي يفرحها ذلك، في إطار النحو الوظيفي، أربع وظائف : وظيفتان «خارجيتان» (بالنسبة إلى حمل الجملة الذي يشمل المحمول وحووده المبرجعات واللاحق) ووظيفتان «داخليتان»

الوظيفتان الخارجيتان هما «المبتدأ» و«النيل» المستندان إلى ما يسمى، في الأنحاء التوليدية النحوية «المكون المصكك إلى اليمين» و«المكون المصكك إلى اليسار» (انظر القاسي النهري 1982) كما هي الجمالتان الآتيت :

هند، عشقها خالد

عشقها خالد، هند

أما الوظيفتان الداخليتان فهما «المحور» و«البؤرة». وقد اقترحنا (المتركل 1985) أن ندخل تعديلياً على هذه المجموعتين من الوظائف : إضافة وظيفة «خارجية» ثانية، وظيفة المنادى، ونعبر بين «بؤرة الجهد» و«بؤرة المقابلة».

لما الوظيفتان التالفتان الدائريتان البيورة والمحمور قسدتان إلى حدين من حدود البنية الوظيفية الجزئية فينتج عن ذلك بنية وظيفية تامة التحديد (4) :

(4) مصر اهدي ف (س¹ : خالد (س¹)) منف قامح (س² : هند (س²)) مستق صف
(س³ : عاتم (س³)) متق يوجب (س⁴ : بارحة (س⁴)) زم

2.1 - الوظائف التركيبية :

الوظائف التركيبية حسب النحو الوظيفي، كما اشرنا إلى ذلك، وظيفتان اثنتان : الوسيعة الفعل والوظيفة المفعول. وقد اقترح ان تضاف، بالنسبة لبعض اللغات الطبيعية، وظيفة تركيبية ثالثة : الوظيفة «المفعول الثاني» (أو «المفعول غير المباشر») وسنعود إلى هذا الاشكال في آخر فترات هذا البحث.

أ - تُعرف الوظيفتان التركيبتان الفاعل والمفعول، في النحو الوظيفي، في إطار مفهوم «الوجهة».

يمكن ان تُقدّم الواقعة الدال عليها محمول الحمل حسب وجهات مختلفة اختلاف الحد المنطلق منه، فالجملتان (5 أ) و (5 ب) مثلا، مترادفتان اد تمران عن نفس الواقعة (استقبال خالد لهدي) غير انهما تبايان من حيث الوجهة :

(5) أ - استقبال خالد هندا

ب - استقبلت (بضم التاء وكسر الباء) هند.

في الجملة (5 أ) قدمت الواقعة انطلاقا من الحد - المنفذ (خالد) وهي الجملة (5 ب) قدمت انطلاقا من الحد - المتقبل (هند).

وتشمل الوجهة عنصرين بضاويتان ايجابية : المنصر الذي يشكل «المنظور الأول» للوجهة والمنصر الذي يشكل «المنظور الثاني». ففي الجملة (5 أ)، مثلا، يشكل الحد (خالد) المنظور الأول للوجهة في حين ان الحد (هندا) يشكل المنظور الثاني.

ونعرف الوظيفتان التركيبتان الفاعل والمفعول، اعتمادا لمفهوم الوجهة كما حددناه، بالشكل الاتي :

(6) تعريف الوظيفة الفاعل :

«تُسند الوظيفة الفاعل إلى الحد الذي يشكل المنظور الأول للوجهة المعتمدة في تقديم الواقعة الدال عليها محمول الحمل».

(7) تعريف الوظيفة المفعول :

«تُستند الوظيفة المفعول إلى الحد الذي يشكل المنظور الثاني للوجهة المعتمدة في تقديم الواجهة الدال عليها محمول الحمل»

ب - من المتفق عليه في الدرس اللساني الحديث أن الهدف الأساسي لبناء الانحاء هو الربط بين معنى جمل اللغات الطبيعية ومبناها. ويُعرِّف عادة، على هذا الأساس، داخل السامح اللغوية بين بنية دلالية - منطقية («بنية حملية») وبنية تركيبية - صوفية («بنية مكبوبة») إلا أن هذه السامح تختلف بالنظر إلى كيفية الربط بين البينتين - فمنها ما يعتمد مبدأ أن هذا الربط ربط مباشر ومنها ما يعتمد مبدأ أنه ربط غير مباشر. وبم الربط بين البينتين في الفئة الثانية من النماذج اللغوية بواسطة بنية مستقلة («البنية الوظيفية») يمثل فيها للوظائف (4). ويعني النحر الوظيفي إلى هذه الفئة من السامح إذ يُعرِّف مستوى تمثيليا للوظائف يربط بين البنية الحملية والبنية المكبوبة إلا أنه يمتاز بخاصيتين :

— كون المستوى الوظيفي يُمثل فيه، للوظائف التبادلية، إلى جانب الوظائف التركيبية.
— وكون هذا المستوى الوظيفي يتقل عبره من البنية الحملية (بنية الوظائف الدلالية) إلى البنية المكبوبة لا العكس.

ویمتاز، أساساً، بأنه لا يعتبر الوظائف التركيبية وظائف كلية. «الوظائف التركيبية الفاعل والمفعول يمكن أن يكون استخدامها وارداً في وصف بعض اللغات الطبيعية وغير وارد في وصف البعض الآخر.

بعبارة أخرى يشكل اسناد الوظيفتين التركيبيتين إجابة متوافرة في النظرية تُستخدم في بعض الأنحاء الخاصة ويستخدم في البعض الآخر. وقد اثبتت دراسات مختلفة أن عدداً من اللغات الطبيعية لا يتلزم وصفها استخدام قاعدة اسناد الفاعل أو اسناد المفعول أو اسناد الوظيفتين معا (5).

(4) يرتبط أشكال استقلال البنية التي يمثل فيها للوظائف التركيبية («الملاخات أو الوظائف الصوفية») بأشكال طبيعتها. أنماطهم «مشقة» هي ثم مخلفهم «قول» ؟ النماذج اللغوية التي تعتمد مبدأ «البنية» الوظائف التركيبية («النحو الملاقي»)، «النحو المعجمي - الوظيفي» «النحو الوظيفي»، على عكس النماذج اللغوية التي تقول بـ «شقيها» («النظرية المعيار» «النظرية المعيار الموسعة» () عرّف مستوى لتمثيل لهذه الوظائف انظر للمزيد من التفاصيل حول مفهوم «البنية» و«المشقة» مقدمتي كتابنا «الوظائف التبادلية في اللغة العربية» و«دراسات في نحو اللغة العربية الوظيفية».

(5) انظر، بالنسبة للغات التي لا يتلزم وصفها اسناد الوظائف التركيبية (ديك 1978 وديك 1980 ب).

أما فيما يتعلق باللغة العربية فالتنا في مكان آخر (6) ان الوصف الكافي لهذه اللغة يستلزم استخدام اساد الوظيفة الفاعل ومحلول ان يبرهن في الفقرة الموالية، على انه يستلزم، كذلك، استخدام اساد الوظيفة المعقول.

2 — ورود الوظيفة المعقول في اللغة العربية :

1.2 — روابط ورود الوظائف التركيبية :

تعدّ وظيفة تركيبية ما ولدت بالنسبة لنحو من الأنحاء الخاصة (بالنسبة لوصف لغة من اللغات الطبيعية) اذا ثبت انها تحدد مجموعة من خصائص الجملة أي اذا ثبت ان تطبيق مجموعة من قواعد النحو يقتضي الرجوع إليها. بالنسبة للوظيفة الفاعل، يورود ورودها في نحو لغة من اللغات الروايز الآتية :

— امكان اسادها إلى حد آخر غير الحد الحامل للوظيفة الدلالية «المنفذ» كاسد — المستقبل أو الحد المتقبل أو غيرها.

— توافر صيغة البناء للمعقول إلى جانب صيغة البناء للفاعل وكونها صيغة منتجة (Productive).

— تحديد هذه الوظيفة لبعض من خصائص المكون المسند إليه كموقعه في الجملة والحالة الاعرابية التي يأخذها.

وقد اتينا فيما يتعلق باللغة العربية، استنادا إلى هذه الروايز، ورود الوظيفة الفاعل حيث يتنا ان هذه الوظيفة تسند إلى الحد — المنفذ وتند إلى غيره من الحدود (7)، وانها تحدد موقع المكون المسند إليه (أي الموقع الموالي لموقع الفعل) والحالة الاعرابية (الرفع) التي يأخذها. وفيما يلي مجموعة من الروايز فُرج على استعمالها في الاحتجاج لورود الوظيفة المعقول.

(6) انظر دراستنا حول «الفاعل في اللغة العربية» مجلة موافق عند خامس والفصل الأول من الجزء الأول من كتابنا «دراسات في نحو اللغة العربية الوظيفية».

(7) الوظيفة التركيبية الفاعل مسندة في الجمل الآتية، إلى الحد — المنفذ والحد — المتقبل والحد — المستقبل والحد الزمان والحد — المكان والحد — الحدث بالتوالي :

سافر عمرو
أغلق الباب
منحت هند جائزة
صيم يوم الجمعة
قيم في البيت
سير سور حيث

2 2 — روائز ورود الوظيفة المفعول :

أ — يرى ديك (ديك 1978 وديك 1980 ب) ان من الروائز التي يمكن استعمالها في معرفة ما اذا كانت الوظيفة المفعول ولودة في نحو لغة من اللغات الروائز الآتية — امكان اسناد هذه الوظيفة إلى حد آخر غير الحد الحامل للوظيفة الدلالية «المتقبل».

— توافر التراكيب التي يلي فيها الفعل والفاعل مركبان اسميان غير مسبوقين بحرف
(Prepositionless Noun Phrases)

— توافر البنيات المسماة بـ «البنيات التعليلية» (8) (Causative Structures).

— توافر البنيات الناتجة عن ما يسمى في الانحاء التحولية بـ «تصعيد الفاعل إلى المفعول» (Subject-to-object Raising).

— تحديد الوظيفة المفعول لموقع المكون المسند إليه وحالة الاعرابية

ب — هذه الخصائص الخمس متوافرة جميعها في اللغة العربية.

فالوظيفة المفعول يمكن اسنادها، كما تنفصل القول في ذلك، لا إلى الحد المتقبل فحسب بل كذلك إلى الحد المستقبل كما يتبين من الجملتين (8) و(9) بالتوالي :

(8) بنى عمرو داراً

(9) وهب خالد هذا داراً.

ويترتب عن هذا ان التراكيب التي يلي فيها الفعل والفاعل مركبان غير حرفيين متوافرة في اللغة العربية كما تدل على ذلك الجملة (9).

وبلاحظ ان «البنيات التعليلية»، في اللغة العربية، ليست متوافرة فحسب بل هي بنيات ناتجة عن قاعدة ذات انتاجية كبرى اد تشتق عن طريق وسائل متعددة كزيادة الهمزة في أول الفعل وتصعيد وسطه كما يتبين من الجملتين (10 ب — ج) المشتقتين من الجملة (10 أ)

(10) أ — شرب المريض الدواء

ب — أشرب الطبيب المريض الدواء

ج — شرب الطبيب المريض الدواء.

وُلحاحاً، بالاضافة إلى ذلك، إلى استعمال الفعل «جعل» حين تصحيل «التعدي»، من

(8) نرجم بـ «البنيات التعليلية» مصطلح «Causative structures» المقترح من د. القاسي الفهري (حديث شخصي).

طريق الوسيطتين الصرفيتين الأولين :

(11) أ — طَلَّقَ خَالِدَ زَوْجَهُ.

ب — جَلَّ عَمْرُو خَالِدًا يَطْلُقُ زَوْجَهُ.

ونوجد في اللغة العربية «البنيات التصعيدية» التي يُصبح فيها فاعل الجملة المندرجة (بفتح الميم) مفعولا لفعل الجملة المندرجة (بكسر الميم). ويحصل هذا في التراكيب التي يكون محمولها الرئيسي فضلا عن أعمال «الاعتقاد» كالفعلين «حسب» و«ظن» :

(12) أ — حسب زيد أن خالدا شاعر

ب — حسب زيد خالدا شاعرا.

(13) أ — ظن خالد أن هذا مسافرا

ب — ظن خالد هذا مسافرا.

وتشكل هذان النمطان من البنيات «البنيات الفعلية» و«البنيات التصعيدية» حجة في ورود الوظيفة المفعول أو يمكن إسناد هذه الوظيفة إلى مكون كان يحمل، في البنية مصدر الاشتقاق، وظيفة أخرى ؛ وظيفة الفاعل. وأخيرا، تحدد الوظيفة المفعول، في اللغة العربية، كما هو معلوم موقع المكون المسند إليه (أي الموقع الموالي لموقع الفاعل) وحالته الاعرابية (النصب). إذا صحت هذه الخصائص الخمس يوازئ لورود الوظيفة المفعول نستطيع أن نتطرق من أن اللغة العربية من اللغات التي يستلزم وضعها استخدام قاعدة إسناد هذه الوظيفة.

3 — إسناد الوظيفة المفعول :

1.3 — قاعدة الإسناد :

تُسند الوظائف التركيبية الفاعل والمفعول طبقا لتعريفيهما الأنهي الذكر (6) و(7) إلى الحدين اللذين يشكلان المنظور الأول والمنظور الثاني للوجهة المستندة في تقديم الواقعة الدال عليها المحمول.

وتتم إسناد هاتين الوظيفتين عن طريق إضافة مؤشريهما (فا) و(مف) إلى حدين من حدود البنية الحاملة حاملي لوظيفتين ثلاثيتين كما يتبين من المقارنة بين البنية الحمائية (15) للجملة (14) وبينها الوظيفية (16) الناتجة عن إضافة مؤشري الفاعل والمفعول إلى الحدين (س¹) و(س²) بالتوالي :

(14) كتب زيد رسالة

(15) مضى كسبي (س¹ : زيد (س¹) صف (س² : رسالة (س²) متق

(16) مض كسبي (س¹ : زيد (س²) متف فا (س² : رسالة (س²) متق مف.

يلاحظ من المقارنة بين البنيتين (15) و(16) أن من مميزات النحو الوظيفي اسناد الوظيفة الفاعل والمفعول إلى حدين حاملين لوظيفتين دلالتين. وما يرد في الاحتجاج لهذه المسطرة ما يلي :

في كل لغة من اللغات الطبيعية، ثمة حدود يمكن أن تستند إليها الوظيفتان التركيبتان الفاعل والمفعول وحدود يمنع أن تستند إليها هاتان الوظيفتان وذلك حسب الوظائف الدلالية التي تحملها الحدود. ويتم اسناد الوظيفتين التركيبتين إلى الحدود الممكن اسنادهما إليها حسب سمية معينة للوظائف الدلالية كما سترى في الفقرة الموالية (9).

2.3 — المفعول والوظائف الدلالية :

تنقسم الحدود بالنظر إلى اسناد الوظيفة المفعول، قسمين : حدود يمكن اسناد هذه الوظيفة إليها وحدود يمنع اسنادها إليها.

أ — يمنع اسناد المفعول، في اللغة العربية، إلى الحدود الحاملة للوظائف الدلالية «إفعال» و«العلة» (المفعول لأجله) و«المصاحب» (المفعول معه) و«الأداة» و«المستفيد» كما يدل على ذلك لحن الجملتين (17) و(18) حيث ورد الحدان المستفيد والأداة (10) مفعولين.

(17) * اشترى زيد هذا سواراً

(9) بالنسبة لاسناد الوظيفة التركيبية الفاعل وضياء في دراستها حول «الفاعل في اللغة العربية»، المشار إليها أعلاه، السمية الآتية .

سمية اسناد الفاعل :

مفعول	مستقبل	مضارع	حدث	حال	مضارع
+	+	+	+	+	+

التي يعاد منها أن الفاعل يُستند إلى المفعول والمستقبل والمضارع والحدث والزمان والمكان وأن إسناده منع بالنسبة للحال والعلة والمصاحب («المفعول معه») كما يعاد منها أن المنع الأسبق في أحد هذه الوظائف على المستقبل وأن لهذا الأسبقية على المضارع وهكذا... (10)

(10) نلاحظ أنه يجوز في عدد من اللغات اسناد الوظيفة التركيبية المفعول إلى الحدين الحاملين للوظيفتين الملائمتين المستفيد والأداة. ففي اللغة الإنجليزية مثلاً يأخذ المستفيد الوظيفة المفعول في الجمل التي صيغتها الفعل «eto buy» (اشترى) كالجملة الآتية :

— John bought Mary a coat

(18) • كَثَبْتُ القلم الرسالة.

كما يتمتع اسناد المفعول إلى الحد الحامل للوظيفة الدلالية «المتعد» إلا في حالتي حين يتعلق الأمر بالبيات التحليلية (11)، حيث تسند هذه الوظيفة إلى فاعل الجملة الأصل الذي يحمل الوظيفة الدلالية «المتعد» كما يبين من المقارنة بين طرفي الروح الجملي (19)

(19) أ — جلست هند على الكرسي
ب — أَجَلَسْتُ رَنْبَ هَذَا عَلَى الْكَرْسِيِّ.

وحين يتعلق الأمر بالبيات «التصهيدية» حيث تسند، كذلك، إلى فاعل الجملة المستتجة الحامل للوظيفة الدلالية «المتعد» :

(20) أ — ظن خالد أن عمرا منطلق
ب — ظن خالد عمرا منطلقا.

ب — ويحور أن تسند الوظيفة المفعول في اللغة العربية، إلى الحدود الحاملة للوظائف (12) الدلالية «المستقبل» و«المتقبل» و«الحدث» («المفعول المطلق») و«الرمز» و«المكان» كما يبين من الجمل (13) (21 أ — هـ) :

(11) الحدثان الأساسيان في البيات المتعلبة الحداد «المطل» (بكسر اللام) و«المطل» (فتح اللام) وهما، على سبيل المثال الحد «هتوب» والحد «هندا» في الجملة (19 ب). وتُسند الوظيفة المفعول إلى الحد «المطل» الذي يحمل، في البنية الأصل، الوظيفة الدلالية «المتعد»

(12) يلاحظ أن ثمة تطابقا بين الوظائف الدلالية التي يمكن أن تأخذ وظيفة المفعول والوظائف الدلالية التي يمكن أن تأخذ وظيفة الفاعل باستثناء الوظيفة الدلالية «المتعد» التي يتمتع (أخذها) الوظيفة المفعول إلا في حالات نادرة كما تقدم في الهامش السابق بل يمكن القول أنه لا يصلح أن يكون فاعلا إلا ما صلب أن يكون مفعولا

وتحدد هذه الملاحظة — التي قد تكون مبدأ من المبادئ العامة التي تحكم إسناد الوظائف التركيبية — نميرا طبيعيا في إطار النحر الوظيفي إذ لا يكون الحد «منظورا أساسيا» للوجهة إلا إذا كان صالحا لأن يكون «منظورا ثانويا» لها. ونفث هنا مع ما ذهب إليه النحاة العرب القدماء من أنه لا يصلح أن يفرم مقام الفاعل (في المصطلح الفنية للمجهول) إلا «المفعول به» (المتقبل أو المستقبل في اصطلاحنا) أو ما صلب لأن يكون مفعولا به.

(13) يعتبر النحاة العرب القدماء «المفعول به» وظيفة تمايز، دلالية، المفعولات الأخرى «المفعول المطلق» و«المفعول فيه» (ظرفي الزمان والمكان) و«المفعول لأجله» و«المفعول معه» أما في منظورنا فإن ما سببه «مفعولا» وظيفة تركيبية تُستند، حسب شروط معينة إلى حدود حاملة لوظائف دلالية بما فيها المفعول التي يندرج النحاة العرب القدماء «مفعولا مطلقا» و«مفعولا به» فالمفعول المطلق، مثلا، حد حامل للوظيفة الدلالية «الحدث» يمكن أن يشكل «المنظور الذي» للوجهة، بعد الفاعل، فيأخذ الوظيفة التركيبية «المفعول». مفهوم «المفعول» عندنا، إذن، لا يطابق مفهوم «المفعول به» عند النحاة العرب القدماء

(21) أ — أعطى خالد عمرا قلما

ب — شرب عمرو لبنا

ج — سار القوم سيرا حثيثا

د — صام عمرو يوم الجمعة

هـ — سرت فرسخين

ج — وبلاحظ ان هذه الحدود لا تساوى كلها في قابلية اخذها للوظيفة المفعول
فالمفعول المستقبل الأسمية على الحد المتقبل (14)، في اخذ هذه الوظيفة كما يبين من
المقارنة بين الجملتين (22 أ) و(22 ب).

(22) أ — أمار خالد هندا السهارة

ب — ؟ أمار خالد السيارة هندا.

وإذا تعارض الحد — المتقبل مع الحد — المحدث فالذي تسند إليه الوظيفة المفعول هو
الحد الأول :

(23) أ — ضرب عمرو ابنه ضربا شديدا.

ب — ؟ ضرب عمرو ضربا شديدا ابنه.

أما الحدود الحاملة للوظائف الدلالية «المحدث» و«الزمان» و«المكان» فلا اسبقية لأحدها
على الآخر كما يبين من المقارنة بين طرفي الأرواح الجمالية الآتية :

(24) أ — صام عمرو يوم الاثنين صوم قصاء.

ب — صام عمرو صوم قصاء يوم الاثنين.

(25) أ — سار عمرو سيرا حثيثا فرسخين.

ب — سار عمرو فرسخين سيرا حثيثا.

(26) أ — سار عمرو فرسخين ساعة كاملة.

ب — سار عمرو ساعة كاملة فرسخين.

سنخلص من هذا ان الحدود التي يمكن اسناد المفعول إليها هي، مُرْتَبَةً، الحد —
المستقبل والحد — المتقبل ثم الحد — المحدث أو الحد — الزمان أو الحد — المكان.
وبصوغ هذا الامتناع هي شكل السلبية الآتية :

(14) معصم القول في أسبقية المتقبل على المتقبل في اخذ الوظيفة المفعول في المبحث الثامن.

(27) «سلمية استناد المفعول» :

$$\left\{ \begin{array}{c} \text{زمان} \\ \text{حدث} \\ \text{مكان} \end{array} \right\} \text{ مستقبل متقبل} \quad \begin{array}{c} + \\ + \\ + \end{array}$$

يماد من السلمية (27) مايلي :

1 — تسد الوظيفة التركيبية المفعول، في اللغة العربية، إلى الحد — المستقبل ثم إلى الحد — المتقبل إذا لم يكن ثمة حد — مستقبل ثم إلى الحد — الحدث أو الحد — الزمان أو الحد — المكان في حالة ما إذا كان الحمل غير متخص لحد — مستقبل ولا لحد — متقبل.

2 — إذا أمكن أن تسد الوظيفة المفعول إلى حد من الحدود الممثلة في السلمية (27) فإنه بالامكان أن تسد إلى الحد الذي يملؤه متجنباً بالأولى طبقاً لمبدأ (الاستمرارية) (Continuity Principle) الذي يقترح ذلك (ديك 1978) صوغه كما يلي :

(28) مبدأ الاستمرارية :

«بالنسبة لكل لفظة، إذا أمكن إسناد الفاعل أو المفعول إلى وظيفة دلالية ما ظ ع فإنه يمكن إسناد الفاعل أو المفعول إلى أي وظيفة دلالية ظ ي، على اعتبار أن ظ ي تملو ظ ع في سلمية الوظائف الدلالية»

3 — بقدر ما يكون الحد المسند إليه الوظيفة المفعول متأخراً في السلمية (27) تكون الجملة «موسومة» (15) (marked). فالجملتان (22 ب) و (23 ب)، مثلاً، أكثر «موسومة» من الجملتين (22 أ) و (23 أ).

4 — بقدر ما يكون الحد متأخراً في السلمية (27)، يكون استناد المفعول إليه مفيداً (16).

(15) نقابل بمصطلح «موسوم» المصطلح الغربي «marked» وضماً لاقتراح د. عبد القادر القاسي الفهري.
(16) يأخذ المستقبل الوظيفة المفعول دون قيد، على ما يبدو، أما الحدود التي تملؤه في سلمية استناد المفعول، فلا تأخذ هذه الوظيفة إلا جوار شروط معينة كشرط «الاحالية» «Referentiality» بالإضافة إلى هذه القيود، يلاحظ أن الحد المكان، مثلاً، لا يصلح دائماً لأن يكون مفعولاً (انظر محمد الشكري 1984) كما تبين من المقارنة بين الجملتين الآتيتين :

دخل عمرو البيت

مخرج عمرو البيت

=

فالحمد — المتقبل، مثلاً، يُشترط في اخذه لهذه الوظيفة ان يكون «عبارة محيلة»⁽¹⁷⁾،
(عبارة حاملة للمعلومة التي تُمكن المخاطب من التعرف على المحال عليه) كما يتبين
من المقارنة بين الجملة (22 ب) والجملة (29) :

(29) ؟؟؟ اعلم خالد سيارة هندا.

وسعود إلى هذه القيود في الفقرة الثامنة بالنسبة للمفعول المتقبل.

4 — المكون المفعول والوظائف التداولية :

سبق ان أشرنا إلى أن البنية التي تشكل جسراً بين البنية الحيلية والبنية المكونية يمثل فيها
لصنفين اثنين من الوظائف : وظائف تركيبية (الفاعل والمفعول) ووظائف تداولية (المبتدأ والدليل
والمسادي والبؤرة والمحور). مفاد هذا ان الحمد الواحد يمكن ان تسند إليه بالإضافة إلى وظيفته
الدلالية، وظيفة تركيبية ووظيفة تداولية.
فيما يخص المكون المفعول، يمكن ان تسند إليه إحدى الوظيفتين «الداخيتين» البؤرة
والمحور

4.1 — المفعول البؤرة :

أشرباً، فيما سلف، إلى أننا نرى ان البؤرة بؤرتان . «بؤرة جديدة» و«بؤرة مقابلة». ونقرنا
الأولى بأنها الوظيفة التي تُسند إلى المكون الدال على المعلومة المجهولة والثانية بأنها الوظيفة

= يسر من المقارنة بين هاتين الحيلتين ان الحمد المكون لا يأخذ الوظيفة المفعول الا اذا دلّ على
«الهدف» أو «الغاية» ونلاحظ بهذه المناسبة أن هذا المكون نفسه لا يتأق مع جميع الأفعال في
اللغة العربية على عكس اللغة المصرية الفصحى .

* ذهب زيد إلى الرباط

ذهب زيد إلى الرباط

* سافر خالد فلياً

سافر خالد إلى عاس

حفر روح السنداء بكره

حانسان القهر

(17) «العبارة المُحيلة» (Referential Expressions) هي مقابل «العبارة غير المحيلة» هي العبارات التي
تعمل من المعلومات ما يجعل المخاطب قادراً على التعرف على ما تحيل عليه. وشمل، دون ان
نطابقها دائماً، العبارات المتعارف على احتياها «سماوي» كالعبارات «المُحيلة» بالالف واللام
و«الأعلام».

التي تستند إلى المكون الدال على المعلومة المراد في ورودها أو المنكر ورودها
أ — تستند بؤرة الجديد إلى المكون المعقول الدال على المعلومة التي بجهلها المنكح (في
حالة الاستحبار) أو المحاطب (في حالة الاختيار) كما يتبين من السياقات الوظيفية (18)،
(32) و (33) و (34) و (35) للجمل (30 أ — ب) و (31 أ — ب) :

(30) أ — ماذا شرب خالد ؟

ب — شرب خالد شايًا.

(31) أ — من قابل خالد ؟

ب — قابل خالد هندا.

(32) سه — [مض شرب و (س¹ : خالد (س¹)) متف فا مع
(س² : عانا (س²)) متق مف يؤجد]

(33) خب [مض شرب و (س¹ : خالد (س¹)) متف فا مع
(س² : شاي (س²)) متق مف يؤجد]

(34) سه — [مض قابل و (س¹ : خالد (س¹)) مف فا مع
(س² : من (س²)) متق مف يؤجد]

(35) خب [مض قابل و (س¹ : خالد (س¹)) متف فا مع
(س² : هند (س²)) متق مف يؤجد]

ب — تستند إلى المكون المعقول بؤرة المقابلة إذا كان يدل على المعلومة التي يتردد المنكح
(في حالة الاستحبار) في ورودها أو المعلومة التي ينكر المحاطب (في حالة الاختيار)
ورودها كما يتبين من السياقات الوظيفية (37) و (38) للجملين (36 أ — ب) .

(36) أ — أرواية كتب خالد ؟

ب — شكرًا كتب خالد

(37) سه — [مض كتب و (س¹ : خالد (س¹)) متف فا مع
(س² : رواية (س²)) متق مف يؤمقا]

(38) خب [مض كتب و (س¹ : خالد (س¹)) متف فا مع
(س² : شعر (س²)) متق مف يؤمقا]

(18) يشير الرمزان سه وخب في السياقات الوظيفية (32 — 35) إلى «مخصصي الحمل» الدال على «القوة
الإنشائية» (Illocutionary Force) (استفهام غير) التي تراكب حمل الجملة. انظر اقتراحات المتبعة
بالتشيل للقوة الإنشائية في النحو الوظيفي في كتابنا «دراسات في نحو اللغة العربية الوظيفية»

يُـ، في مكان آخر (19)، ان اليؤرة بصريها يمكن ان تُـد إلى الحمل برمتة («يؤره حمل») كما تُـد إلى احد مكوناته («يؤره مكون») وقد سُـفأ، أعلاه، امثلة ليؤرة الجديد ويؤرة المقبلة مسندين إلى معمول مفرد (مركب اسمي). وهذه امثلة لليؤرين مسندتين إلى معمول جملة .

يأخذ الحملان المدمجان (يفتح الميم) في الجملتين (39) و(40) يؤره الجديد (20) ويؤره المقبلة بالأصاحة إلى الوظيفة التركيبية المعمول كما يتبين من بيئتهما الوظيفيتين (21) (41) و(42).

(39) سألت هل عاد عمرو ؟

(40) علمت أن خالفا غائب

(41) عـب [مضى سأل في (س¹) ت (س¹)] متف لا مع

(س²) : (سـ) [مضى عاد في (س ع . عمرو (س ع)) متف لا]

(س²) [متق مف يؤملا]

(42) عـب [مضى علم (س¹) : ت (س¹)] متف لا مع

(س²) : (عـب) [مضى غائب من (س ع : خالفا (س ع)) متف لا]

(س²) [متق مف يؤملا]

2.4 — المفعول المحور :

أ — تعرف الوظيفة التبادلية «المحور» في النحو الوظيفي كما يلي :

- (19) نظر كتابها «الوظائف التبادلية في اللغة العربية» الفصل الأول من الجزء الأول.
(20) البيت (المتوكل 1985 أ والمتوكل 1985 ج) ان الفرق بين لادائي الاستهتام «الهمزة» و«هل» يتكـس في ان الأداة الثانية تنصدر حملا مسندة إليه زُمت الوظيفة يؤره الجديد في حين ان الأداة الأولى تنصدر حملا أو مكونا من مكونات حمل مسندة إليه الوظيفة يؤره المقابلة.
السبب على هذا التوزيع التكاملي بين الادائين ان «هل»، على عكس «الهمزة»، لا تنصدر حملا متعلما فيه الفعل أحد مكوناته :

• محبة اشرب ؟

هل مجلة اسرب ؟

ولا حملين معطوفين بينهما بـ «أم» :

أمافر خالدا أم مكث في البيت ؟

• هل سافر خالدا أم مكث في البيت ؟

- (21) نظر للمزيد من التعصيل حول البنية الحيلية والبنية الوظيفية للجملة المركبة (الجملة التي يرد احد مكوناتها جملة) ديكت 1981

(43) «تُسند الوظيفة المحور إلى الحد الدال على ما يشكل «محط الحديث» داخل الحمل في مقام معين».

وقد بينا في مكان آخر (22)، ان الوظيفة المحور يمكن أن تُسند إلى أي حد من حدود الحمل الا انها تُسند بالأولى إلى الحد الفاعل. ولتقربنا صوغ هذا الاتجاه الذي يبدو انه اتجاه عام في شكل «سلمية امتداد المحور» الآتية :

(44) سلمية امتداد المحور :

$$\left\{ \begin{array}{c} \text{مف} \\ \text{مستقبل} \\ \text{مقبل} \\ \text{أداة} \\ \text{=} \\ \text{=} \end{array} \right\} \text{فا} <$$

التي تفيد ان للمكون الفاعل الأسبقية (23) على غيره من المكونات في أخذ الوظيفة التداولية المحور وان الحمل التي يأخذ فيها هذه الوظيفة مكون آخر غير الفاعل جمل «موسومة».

ب — تسند الوظيفة المحور إلى الحد العامل للوظيفة التركيبية للمفعول حين يدل هذا الحد على ما يشكل محط الحديث داخل الحمل في مقام معين كما في الجملتين (45) أ — ب) اللتين تمثلان تحقيقين للبيتين (46) و(47) بالتوالي :

(45) أ — من كتب الرسالة ؟

ب — كتب الرسالة خالد

(46) سه [مضى كتب] (س¹ : من (س¹)) مف فا يوجد

(س² : رسالة (س²)) متق مف مع

(47) محب [مضى كتب] (س¹ : خالد (س¹)) مف فا يوجد

(س² : رسالة (س²)) متق مف مع

(22) انظر (المتبركل 1985 أ وبتوكل 1985 ب).

(23) يمكن تبليط ما للفاعل من أسبقية على غيره من مكونات الجملة في أخذ الوظيفة التداولية «المحور» بأنه أكثر المكونات استغناءً لخصائص المحور التي أهمها احتلال أحد المواقع الأولى في الحمل بحكم حمله لمعلومة معطاة (Given).

درسنا في هذه الفقرة والفقرة السابقة خصائص المكون المفعول في مستوى البنية الوظيفية،
وسمى في الفقرات الثلاث الآتية لرصد الخصائص الاعرابية والموقعية والربطية التي تتفاعل
الوظيفية المفعول والبنوة (أو المحور) في محيطها.

5 — اعراب المفعول :

أ — تُسند الحالات الاعرابية إلى المكونات بمقتضى وظائفها الدلالية أو التركيبية أو التداولية.
وتتفاعل الأنواع الثلاثة من الوظائف في تحديد الحالات الاعرابية بالشكل الآتي :

1 — المكونات الخارجية (المبتدأ والذيل والمنادي) لا تأخذ، كما هو معلوم، وظيفة دلالية ولا
وظيفة تركيبية. على هذا الأساس، تسند إليها الحالات الاعرابية بمقتضى وظائفها التداولية
فقط.

2 — المكونات الداخلية تأخذ وظيفة دلالية وأحياناً وظيفة تركيبية (الفاعل أو المفعول) ووظيفة
تداولية. الوظائف التداولية لا تُعزّل، في اللغة العربية (24)، المكونات التي تسند إليها
حالة اعرابية معينة. على هذا يأخذ المكون الداخلي حالة الاعرابية بمقتضى وظيفته
الدلالية إن لم تكن له وظيفة تركيبية وتأخذ حالة الاعرابية بمقتضى وظيفته التركيبية إن
كانت له وظيفة تركيبية أما كانت وظيفته الدلالية بحيث «تُحجب» الحالة الاعرابية التي
تحوّلها الوظيفة التركيبية الحالة الاعرابية التي تحوّلها الوظيفة الدلالية.

وقد اقترحنا صوغ هذا التفاعل بين الوظائف الثلاثة، بالنسبة للغة العربية، في شكل «سلمية»
تحدد الحالات الاعرابية» الآتية :

(48) سلمية تحديد الحالات الاعرابية :

الوظائف التركيبية > الوظائف الدلالية > الوظائف التداولية.

وسيز بين الاعراب «المجرد» («الحالات الاعرابية») والاعراب «المُحقّق» («العلامة
الاعرابية»)، ونقصد بالحالة الاعرابية الاعراب الذي يسند إلى المكونات في ما قبل المستوى
الصرفي — الصوتي. ونحقق هذه الحالة الاعرابية، في السطح، في شكل علامة اعرابية كما
يمكن ألا نحقق («اعراب مقدّر»). أما المكونات «المبينة» كالضمائر، مثلاً، فلا تُسند إليها
حالات اعرابية بل يمثل لها، كما هي، في الأطر الحملية أي في المعجم.

ب — يأخذ المكون المفعول الحالة الاعرابية (المجردة) «التعصب» بمقتضى وظيفته التركيبية

(24) نوه لغات تحدد فيها الوظائف التداولية «الداخلية» الحالات الاعرابية. ففي اللغة اليابانية، مثلاً، تُعزّل
بالمكون المحمل للوظيفة التداولية «المحور» اللاحقة «Wa».

(المفعول) أيًا كانت وظيفة الدلالة ووظيفته التداولية كما يتبين من البيات الوصفية
المحددة إعرابيا (49) و(50) و(51) للجمل (30 ب) و(36 ب) و(45 ب)
بالتوالي .

(30 ب) شرب خالد شايًا

(36 ب) شعرا كتب خالد

(45 ب) كتب الرسالة خالد

(49) كتب [مصر شرب] (س¹ : خالد (س¹)) منف رُفِيع مع

(س² : شاي (س²)) متق رُفِيع يُوْجَد

(50) كتب [مصر كتب] (س¹ : خالد (س¹)) منف رُفِيع مع

(س² : شعر (س²)) متق رُفِيع يُوْجَد

(51) كتب [مصر كتب] (س¹ : خالد (س¹)) منف رُفِيع يُوْجَد

(س² : رسالة (س²)) متق رُفِيع مع

6 - مواقع المفعول :

تفاعل في تحديد الرتبة، داخل الجملة، حسب النحو الوظيفي، عوامل ثلاثة . الوظائف
التركيبية والوظائف التداولية والتعقيد المقولي للمكونات. وقد اقترحنا في مكان آخر (25)، البنية
الموقعية (52) بالنسبة لترتيب المكونات داخل الجملة الفعلية في اللغة العربية .

(52) م⁴، م²، م¹ م^{*} ف (م²) فا (مب) (ص)، م³.

يحتل المواقع المراحبة الثلاثة (م⁴ و م² و م³) المكونات المصادي والمبتدأ والدليل بالتوالي .

ويحتل المواقع ف وفا وصف المكونات الفاعل والمفعول بالتوالي . ويحتل الموقع ص
أي مكون لا وظيفة تركيبية له ولا وظيفة تداولية تخوله احتلال موقع خاص .

ويخصص الموقع المصدر في الحمل (م¹) لاحدى الأدوات الصلور (complementizers)
كأداتي الاستعهام و«إن» و«ما» النافية وغيرها . ويخصص الموقع م^{*} للمكون المسند إليه
احدى الوظيفتين التداوليتين بوزة المقابلة والمحور أو لاسم استعهام . اما الموقع م² فيحتله

(25) نظر كتابنا «الوظائف التداولية في اللغة العربية»

المكون المحور في حالة عدم إمكان احتلاله للموقع م.

فيما يتعلق بالمكون المعقول، فإنه يحتل لما الموقع غير الموسوم (unmarked) م
بمعنى وظيعة التركيبية أو أحد الموقعين الموسومين (marked) م و م⁺ بمقتضى وظيعة
لتداولية

16 — الموقع غير الموسوم :

يحتل المكون المعقول الموقع م، حسب البنية (52)، بمقتضى وظيعة التركيبية طبقاً
لقاعدة الموقعة (53) .

(53) قاعدة الموقعة في م :

م ← م.

حيث يقرأ السهم (→) : «يتموقع في».

ويحتل المكون المعقول هذا الموقع سواء، أكان لا يحمل وظيفة تداولية كما في الجملة .

(54) هل تزوج خالد هنداً ؟.

أم كان يحمل الوظيفة التداولية بؤرة الجديد كما في الجملة (55 ب).

(55) أ — ماذا ألف خالد ؟

ب — ألف خالد كتاباً في النحو.

ينادى من هذا أن بؤرة الجديد (26) لا تخول في اللغة العربية المكون المسند إليه موقعاً

(26) من الأدلة التي سقاهما (البنوك 1985 أ) للتمييز بين بؤرة الجديد وبؤرة المقابلة أن الأولى بخلاف
الثانية، لا دور لها في تحديد موقع المكون المسند إليه، فهذا المكون يحتل الموقع الذي تنصبه
وظيفة الدلالة (الموقع م) أن لم تكن له وظيفة تركيبية :

منى عاد عمر وخالد ؟

عاد عمر وخالد البارحة

أو الموقع الذي تفعله إياه وظيعة التركيبية :

من خرج ؟

خرج زهدة

من رأي ؟

رأي أخاك

إلا أن حماد بؤرة الجديد بالنسبة لتحديد الموقع لا يصدق إلا على الجمل الخيرية، فالمكونات التي
تحتل هذه الوظائف هي الجمل الاسمية استغناءً لاسماء استفهام تحتل بالتالي صدر الجملة.

حائضا وإنما يحتل هذا المكون الموقع الذي تنحصره أما وظيفته الدلالية إن لم تكن له وظيفة تركيبيّة أو وظيفته التركيبيّة إذا كان يحمل أيضا وظيفة تركيبيّة. وتحتل يوّرة الجديده، في هذا، عن يوّرة المقابلة كما سرى في الفقرة الموالية.

6 2 — الموقعان الموصومان :

1.2.6 — الموقع م* :

يحتل المكون المعمول الموقع م*، بمقتضى «قاعدة الموقفة في م*» (56) في حالتين اثنتين : إذا كان حائلا لأحدى الوظيفتين التلويين يوّرة المقابلة والمحمور وإذا كان اسما من أسماء الاستفهام :

(56) قاعدة الموقفة في م* :

$$م* = \begin{cases} \text{محمور} \\ \text{يوّرة مقابلة} \\ \text{اسم استفهام} \end{cases}$$

وهذه جمل تملك لموقفة المكون المعمول في م* بموجب كونه اسم استفهام ويوّرة مقابلة ومحمورا بالتوالي :

(57) أ — من أعطى عالة القميص ؟

ب — ماذا اشترى عمرو ؟

(58) أ — أهدنا أعطى عالة القميص ؟

ب — فاطمة أعطى عالة القميص.

(59) الكتاب اشترى عالة (ينصب «الكتاب»)

ونخصص القاعدة (56) لما اسمناه، في مكان آخر، (27) بـ «قيد أحادية الموقفة» والذي صماه كما يلي :

(60) قيد أحادية الموقفة في م* :

«لا يتوقع في م* أكثر من مكون واحد»

يمنع بمقتضى القيد (60)، أن يتوقع في م* اسما استفهام أو يوّرا مقابلة أو

(27) انظر كتابنا «وظائف التلوية في لغة العربية»

محور (28)، كما يدل على ذلك لحى الجمل (61) و(62) و(63) :

(61) * من ماذا أعطى خالد ؟

(62) = هذا القميص أعطى خالد

(63) * هذا القميص أعطها إياه خالد

يسين من لحى الجمل الثلاث ان المكون المفعول لا يتموقع في م* الا اذا كان هذا الموقع شاعراً.

وبشير إلى ان هذا المكون لا يحتل الموقع م* حين تُسند إليه الوظيفة التداولية المحور، الا اذا كان رابطاً لصمير داخل الجمل (29) كما يتبين من المقارنة بين الجملتين (64 ب و ج) الواردتين جوازين للجملة (64 أ).

(64) أ — من قابل هذا

ب — هذا قابلها عمرو

ج — ؟؟؟ هذا قابل عمرو

وسننصل القول في هذا، في الفقرة 7 المختصة للحدث من البنية الوظيفية للجمل التي يحتل فيها المكون المفعول الموقع م*.

وبصاف بالنسبة لاحتلال المفعول المحور الموقع م*، فقد آنر بوجب ان يكون هذا المكون «عبارة محولة» (عبارة حاملة للمعلومة الكمية بشكس المخاطب من التعرف على

(28) كما يتنم ان يتوقع في م* بؤرة مقابلة ومحور :

* هذا في الكلية قابلت

أو بؤرة مقابلة واسم استفهام :

* من القميص أعطى خالد ؟

أو محور واسم استفهام :

من في القميص قابلت ؟

(29) عت في الفصل الثاني من الجزء الأول من كتابنا «الوظائف التداولية في اللغة العربية» وجود البنيات «الاشتمالية» في اللغة العربية كما يلي : يمكن ان تحتل الموقع م* الحدود التواصية والحدود الموضوعات بمقتضى وظفه بؤرة المعالجة أو وظيفة المحور، الا انه يصعب ان تحتل هذا الموقع الحدود — الموضوعات اذا كانت محاور فالجمل التي من قبل (64 ج) لا يمكن ان تحط سليمة الا اذا أولت على أساس ان المكون المتصلر عها بؤرة معالجة.

واستنتاج من هذا ان الاشتغال استراتيجيه تعتمد إليها اللغة في التوصل إلى موقفة المكون المحور في م* حين يصر ذلك، أي حين يكون هذا المكون حلاً موضوعاً.

المحال عليه). فالجملة (65) مثلا لاحقة في معادل الجملة (59) لأن المفعول المحور فيها عبارة غير محيلة :

(65) * كتابا اشتراه خالد

بما يتعلق بالمكون المفعول الوليد اسم استفهام («من»، «ماذا») ابتداءً في مكان آخر، (30) مايلي :

أ — يحتل اسم الاستفهام الموقع م*، في اللغة العربية بمقتضى قاعدة الموقعة (56) ما عدا في الجمل الاستفهامية — الصدى (echo-questions) كالجملتين (66 أ — ب) حيث يحتفظ اسم الاستفهام بموقعيهما العاديين بعد الفاعل :

(66) أ — قابل خالد من ؟ (بئر «من»)

ب — شربت هند ماذا ؟ (بئر «ماذا»)

ب — في حالة ما يسمى بـ «الاستفهام المتعدد» (أي في حالة ورود أكثر من اسم استفهام واحد في نفس الجملة) يتحتم أن يحتل الموقع م* أحد أسماء الاستفهام كما يدل على ذلك لحن الجملة (67)

(67) * انهر من من يمانا ؟

في مقابل الجملة (68) :

(68) من انهر من يمانا ؟

ج — حين يصدر أحد أسماء الاستفهام، تفضل أسماء الاستفهام الأخرى محتفظة بمواقعها داخل الجمل إذ لا يمكن أن يحتل الموقع م* أكثر من اسم استفهام واحد طبقا بقيد احادية الموقعة، كما يدل على ذلك لحن الجملة (61) المعادة هنا لتذكير :

(61) = من ماذا أعطى خالد ؟

د — اذا توارد في نفس الجملة أسماء استفهام متعددة فإن اسم الاستفهام الفاعل هو الذي يحتل الموقع م* كما يتبين من المقارنة بين الجملتين (69 أ) و(69 ب) .

(69) أ — من ألب ماذا ؟

ب * — ماذا ألب من ؟

(10) انظر كتابنا «تولاس في سحر اللغة العربية الوظيفي» الفصل الأول من الجزء الثالث المخصص لدراسة ظواهر الاستفهام في اللغة العربية

وهي عدم تضمين الجملة اسم استفهام فاعل فإن لاسم الاستفهام المفعول الأسقية على
بحره في احتلال الموقع م* .

(70) أ — ماذا فتح خالد بماذا ؟

ب * — بماذا فتح خالد ماذا ؟

وقد اقترحنا صوغ درجات الأسقية هذه في شكل السلمة الآتية :

(71) سلمية احتلال لاسماء الاستفهام الموقع م* :

الفاعل > المفعول > ص

حيث يمرر بـ (ص) إلى أي اسم استفهام لا وظيفة تركيبية له كاسم الاستفهام الأداة واسم
لاستفهام الحال وغيرهما.

2.2.6 — الموقع م :

من الثابت أن اللغة العربية الفصحى من اللغات ذات البنية الرتيبة : فها مدف أي من
مدفات التي يلي فيها موقع المكون المفعول موقعي الفعل والفاعل إلا أن المفعول قد يتوسط،
في اللغة العربية، بين الفعل والفاعل كما في الجملة (45 ب) المعادة هنا للتذكير .
(45 ب) كتب الرسالة خالد

وقد اهدانا دراسة خاصة بإمكان توسط المفعول (31) بين الفعل والفاعل انتهينا فيها إلى
النتائج الآتية :

أ — في اللغة العربية صناد من التراكيب التي يبدو فيها الفاعل عبر واردة بعد
الفعل : التراكيب التي يمثل لها بالجملة (72) والتراكيب التي يمثل لها بالجملة (73).

(72) أ — تزوج زينب بكر

ب — عاد البارحة خالد

ج — سافر إلى مراكش عمرو

د — صلت في المسجد هند

(31) في تلك الدراسة «دراسات في نحو اللغة العربية الوظيفية»، الفصل الثاني من الجزء الأول، تعرضنا
بظاهرة توسط مكون آخر بين الفعل والفاعل (ف من فاع) سواء أكان هذا المكون المفعول أم غير
المفعول

(73) أ — استقبلاً الطلبة، الاستاذان

ب — أتجزوا بحوثهم، الطلبة

ج — حضرن المحفل، الكتاتيب

تتكون التراكيب الممثل لها بالجمل (72) من فعل وفاعل حقيقي يتوسطهما مكون آخر (المفعول في (72 أ) والمكون — الزمان في (72 ب) والمكون — المكان في كل من (72 ج) و(72 د). ونشير اللاحقة الفعلية (ـ) و(ـت) مجرد علامة للمطابقة بين الفعل والفاعل (32) أما التراكيب الممثل لها بالجمل (73) فأنها من قبيل : (حمل)، دبل، فالجمل (73 ب)، مثلاً، تتكون من حمل قائم الذات يتضمن فعلاً وفاعلاً (اللاحقة المعينة «وا») ومعمولاً به وذيل «محلول» (من «التحليل» (coreference) لللاحقة الفاعل. على هذا، تكون الفئة الأولى من التراكيب وحدها تراكيب يتوسط فيها المفعول (أو غيره) الفعل والفاعل (33).

ب — تألف التراكيب التي يلي فيها المفعول الفاعل والتراكيب التي يتوسط فيها المفعول الفعل والفاعل من حيث البنية الحاملة (الدلالية) والبنية الوظيفية وتختلفان من حيث البنية التداولية (34). فالمفعول المتوسط بين الفعل والفاعل محور في حين أنه عندما

(32) انظر التحليل الذي يقترحه د. القاسي الفهري (القاسي الفهري قيد الطبع) لمصائص اللواصل الفعلية في اللغة العربية حيث انتهى إلى التمييز بين مجموعتين اللتين من اللواصل :

اللواصل التي ترد ضمائر وزد علامات مطابقة (الأمثلة (ـ) و(ـت)) وقد قلنا دراستنا لبنية الترتيب ف من فاء في اللغة العربية، على هذه الفرضية.

(33) مُرجع (ديك 1980 ب) البنيات التي من قبيل ف من فاء إلى البدايات حملء دبل على اعتبار أن الفاعل هو اللاحقة الفعلية الضمير. وقد بينا أن هذه الفرضية التي اسمناها «فرضية الدبل»، لا تصح إلا بالنسبة للتراكيب التي ترد فيها اللاحقة الفعلية ضميراً كالتراكيب الممثل لها بالجمل (73 أ — ج).

(34) حلال د. القاسي الفهري (القاسي الفهري 1982) التراكيب التي من قبيل :

ضرب الولد هذا

على أساس أنها ناتجة عن تطبيق «قاعدة الخلط» (Scrambling rule) التي صاغها كيب بي *

ف م س م س — ف م م م س
فا م م م م م م م م

ومن أن خاصية هذه القاعدة أنها لا تؤثر في المعنى (في البنية الدلالية المنطقية). إلا أنه أشد إلى أن لها تأثيراً في البنية «الافتراضية» (Presuppositional Structure) وقد حاولنا أن نثبت أن الفرق «الافتراضي» بين جمليتي من قبيل :

ضرب هذا الولد

ضرب الولد هذا.

كأن في أن المكون المفعول يؤدّ جديداً حين يتأخر عن الفاعل وفيه محور حين يتوسط بين الفعل والفاعل.

يلي الماعل يكون بؤرة جديد أوغير حامل لوظيفة قلولية.

وقد اقترحا صوغ القاعدة التي يحل بمقتضاها المكون المحور هذا الموقع (الموقع م) حسب البنية الموقعية (52) كما يلي :

(74) قاعدة الموقعة في م :

محور ← م.

ج — يحل المكون المحور الموقع م طبقا للقاعدة (74) حين يتغير احتلاله للموقع م أي اذا كان هذا الموقع معلوما ببؤرة مقابلة أو اسم استعهام.

ويحتار المكون المفعول بكونه لا يكاد يحل، حين نسد إليه الوظيفة المحور الا الموقع م² اذ يصعب احتلاله للموقع م² كما سبق ان أشرنا إلى ذلك. فالجملتان (75 ب) و(76 ب) لشارفان النحر اذا عُدتا جوابين للجملتين (75 أ) و(76 أ) أي اذا اعتبر المكون المتصدر فيهما محورا :

(75) أ — من ألف «دلائل الاعجاز» ؟

ب — ؟؟؟ «دلائل الاعجاز» ألف المجرجاني.

(76) أ — ماذا أعطى خالد عليا

ب — ؟؟؟ عليا أعطى خالد مالا.

ولا تعد الجملتان (75) و(76) سليمين الا اذا أولنا على أساس ان المكون المتصدر فيهما بؤرة مقابلة (لا محور) أي الا اذا وردنا جوابين للجملتين (77) و(78) بالتوالي :

(77) أ — «مفتاح العلوم» ألف المجرجاني ؟

(78) أ — أمحمدنا أعطى خالد مالا ؟

في حانة تصدير المفعول المحور، تلجأ اللغة العربية، كما أسلفنا إلى استراتيجية «الربط التصديري» تجعل هذا المكون رابطا لضمير فاعل الحمل. اذالك تستعيد البنية سلامتها التامة كما ينشئ من الجملتين (79) و(80) باعتبارهما جوابين للجملتين (75 أ) و(76 أ).

(79) «دلائل الاعجاز» ألفه المجرجاني (ينصب «دلائل»).

(80) عليا أعطاه خالد مالا.

6 3 — مواقع المفعول في الجملة الاسمية والجملة الربطية :

اقتضا في مكان آخر (35)، ان الجمل، في اللغة العربية، بالنظر إلى مقولة المحمول التركيبية،

(35) نظر الفصل الثاني من الجزء الأول من «الوقائع الخلفية في اللغة العربية».

نمطان . جمل فعلية وجمل غير فعلية. وقسمنا النمط الثاني قسمين : جملا اسمية وجملا رابعية (copular sentences) . وهذه امثله لقسمي النمط الثاني :

(81) أ — خالد مسافر

ب — خالد هازم العدو غداً

(82) أ — كان خالد مسافراً

ب — كان قيس عاشقاً لبللى.

يدلّ محمول الجمل غير الفعلية على واقعة معينة (عمل، حدث، وضع، حالة) على عرار محمول الجمل الفعلية. وتقدم هذه الواقعة حسب وجهة معينة تماماً كما يحصل في الجمل الفعلية. وتنقسم الجمل ذات المحمول غير الفعلي كالجمل الفعلية، قسمين بالنظر إلى عدد عناصر الوجهة . جملا لا تستلزم الا فاعلا كالجملتين (81 أ) و(82 أ) وجملا تستلزم فاعلا ومفعولا كالجملتين (81 ب) و(82 ب).

1.3.6 — مواقع المفعول في الجمل الاسمية :

استدللنا، في مكان آخر (36) ان المكونات تترتب داخل الجملة الاسمية، في اللغة العربية، طبقاً للبية الموقمية الآتية :

$$(83) \quad \left\{ \begin{array}{l} م \\ م \\ م \\ ح \\ م \end{array} \right\} \quad \text{م}^1, \text{م}^2, \text{م}^3, \text{م}^4, \text{م}^5$$

(مف) (ص)، م³.

تختلف البنية الموقمية (83) عن البنية الموقمية التي افترضناها بالنسبة للجملة الفعلية من وجهة .

أ — كون المحمول مركباً اسمياً أو مركباً وصفيّاً أو مركباً حرفياً أو مركباً ظرفياً،

ب — وتقدم موقع الفاعل على المحمول

يحتل السكون المحمول في الجملة الاسمية الموقم (مف) الذي يلي موقع المحمول في حالتين اثنتين :

— حين يكون غير حامل لوظيفة تدلّلية كما في الجملة الآتية :

(84) هل خالد هازم العدو غداً ؟

(36) انظر من الفصل من المرجع السابق.

— وحين يكون مسندة إليه الوظيفه التبادلية يؤثّر الجديد كما في الجملة (85 ب) الوارد
جواباً للجملة (85 أ).

(85) أ — من خالد منتظر ؟

ب — خالد منتظر هذا

ويعتبر في م*، طبقاً للقاعدة (56) السالفة الذكر، إذا كان يؤثّر مقابلة :

(86) أ — أهذا خالد منتظر ؟

ب — فاعلم خالد منتظر.

أو اسم استنهام :

(87) أ — من خالد منتظر ؟

ب — ماذا نحن آكلون اليوم ؟

ج — من أبوك وأهب عزائه ؟

كما يحتل نفس الموقع، إذا كان محوياً، شريطة أن يكون رابطاً لصميم داخل الحمل كما
يتبين من المقارنة بين الجملتين (88 ب) و (88 ج) الواردتين جواباً للجملة (88 أ).

(88) أ — من الذي يمشق هنا ؟

ب — هذا خالد عاشق ابها

ج — ؟؟ هذا خالد عاشق.

ووضع الجملة (88 ج) وضع مرادفاتها الفعلية في كونها لا يمكن أن تعد سليمة إلا إذا
أولت على أساس أن المكون المتصدر فيها يؤثّر مقابلة (لا محو)، ونخصص قاعدة مولعة
المحور في م* في الحمل الاسمية خضوعها له في الجمل الفعلية. فممنوع أن يحتل المفعول
هذا الموقع إذا كان مملوفاً كما يدل على ذلك لحن الجمل (89) :

(89) أ + — من في المقهى زيد منتظر ؟

ب + — من ماذا زيد وأهب ؟

ج + — أهذا في المقهى خالد منتظر ؟

د. قرب مواقع المفعول في الجملة الاسمية بمواقع في الجملة الفعلية وحددناها بمائلة ما
عنها هي أمري :

— يرد المفعول في كل من الجملتين متأخراً عن المحمول والفاعل، حين لا يكون ثمة
مرحب لتقدمه، إلا أنه في الجملة الاسمية يلي المحمول الذي يتقدمه الفاعل فالاسمية

الرتبة للجملة الفعلية : محمول (فعل) فاعل يد أنها في الجملة الاسمية ف محمول
مف.

ب - يحتل المحمول الموقع م* في كل من الجملتين إذا كان اسم استفهام أو بؤرة مقابلة أو
محوراً، إلا أنه، في الحالة الأخيرة (أي حين يكون محوراً)، يمكن أن يتوسط الفعل
والفاعل في الجملة الفعلية كما رأينا يد أن هذا ممتنع (37) في الجملة الاسمية كما
يدل على ذلك لحن الجملة (90).

(90) * خالد هذا منتظر

يشكل امتناع توسط المفعول بين الفاعل والمحمول خاصية من خصائص اللغات الطبيعية
دات الية الرتبة : ف محمول مف كما يدل على ذلك لحن الجملة الإنجليزية والجملة
الفرنسية الآتيتين :

(91) * John Mary kissed

(92) * Jean Marie a embrassée

(37) عدم إمكان توسط المفعول بين الفاعل والمحمول في الجمل غير الفعلية من الروايات التي تدعم فرضيتنا
(انظر نفس الفصل من المرجع السابق) التي تقول أن المكون المتشكّر في هذا الضرب من الجمل
ليس «مبتدأ» (Theme) بل هو عامل محور يختلف بالتالي عن المكون المنصدر في الجمل الفعلية
التي من قبل :

عمرو تزوج هذا.

ففي هذا الضرب الأخير من الجمل، يمكن أن يرد المفعول (أو أي مكون آخر) بين المكون المنصدر
(«المبتدأ») والفعل .

عمرو هذا تزوج.

بمختلف المكون المنصدر في الجمل غير الفعلية كما يدل على ذلك لحن الجملة (90)
نجدنا نفس الفرضية، يمكن سنّف روايات آخر . يبرز تقديم المفعول على المكون المنصدر في
الجملة الاسمية، كما رأينا بمختلف الجمل الفعلية :

* هذا عمرو تزوج.

مما يؤكد أن المكون المنصدر في الجمل الألفي «مكون داخلي» (فاعل محمول) وأن المكون المنصدر
في الجمل الثانية «مكون خارجي» (مبتدأ). هناك الملاحظات متعارفة، أن يسوّى من حيث بنيتهما
المكونيان بين الجملة الاسمية والجملة الفعلية، فنية الجملة الاسمية

عمرو متزوج هذا

هي : [فاعل محور + محمول + مفعول]

في حين أن بنية الجملة الفعلية .

عمرو تزوج هذا

هي : مبتدأ (1) فعل + ضمير فاعل محور (2) + مفعول

في مقابل الجمليين (93) و(94) :

(93) John Kissed Mary

(94) Jean a embrassé Marie

6 3 2. — موقع المفعول في الجملة الرباطية :

اسم لنا في مكان آخر (38)، على أن البنية الموقعية التي تترتب المكونات بمقتضاها في الجملة الرباطية في اللغة العربية هي البنية (95) :

$$(95) \begin{matrix} م^4, م^3, م^1, م^2 \end{matrix} \left\{ \begin{matrix} م^2 \\ م^1 \\ م^2 \\ م^2 \\ م^2 \end{matrix} \right\} \begin{matrix} (مفع) \\ (مفع) \\ (مفع) \\ (مفع) \\ (مفع) \end{matrix}$$

يتضح من البنية (95) أن لا فرق بين المواقع في الجملة الرباطية والمواقع في الجملة الاسمية (39) باستثناء إضافة الموقع ط المحقق للرباط («كان»...)

ويتجلى كذلك التماثل بين التماثلين من الجمل في أن المواقع التي يحتلها المكون المفعول في الجملة الرباطية هي المواقع التي يحتلها في الجملة الاسمية. فالمفعول، في الجملة الرباطية، يحتل الموقع مع الموالى مباشرة لموقع المحمول، إذا كان غير حامل لوظيفة تداولية كما في الجملة (96) :

(96) هل كان قيس عاشقا ليلي ؟

أو كان مسددة إليه بؤرة الجديد كما في الجملة (97 ب) الواردة جوابا للجملة (97 أ) :

(97) أ — من كان محالدا منتظرا ؟

ب — كان محالدا منتظرا هنا

ويحتل الموقع م⁴، طبقا للقاعدة (56)، إذا كان اسم استفهام :

(98) أ — من كان قيس عاشقا ؟

ب — ماذا كان يهد مرتليا ؟

أو بؤرة معاملة :

(38) انظر الفصل الثاني من الجزء الأول من «الوظائف التداولية في اللغة العربية»

(39) انظر في نفس الفصل من المرجع السابق قاعدة اندماج «الرباط» في اللغة العربية.

(99) أ - أُعْزِةٌ كَانَ فَيْسٌ عَاشِمًا ؟

ب - لَيْلَى كَانَ فَيْسٌ عَاشِقًا.

أو محورا بشرط أن يربط ضميرا داخل الجمل كما يتبين من المقارنة بين الجملة (100 ب) و (100 ج) الولدتين جوانين للجملة (100 أ) :

(100) أ - من الذي كان يعشق هنداً ؟

ب - هنداً كان خالد عاشقاً لياها

ج - هنداً كان خالد عاشقاً.

وينصص احتلال المفعول للموقع م* في الجملة الرباعية لقيد أحادية الموقفة كما يدل على ذلك لحن الجمل (101 أ) :

(101) أ - من في المقهى كان خالد منتظرا ؟

ب - من ماذا كان خالد واحدا ؟

ج - أينما في المقهى كان خالد منتظرا ؟

ستخلص مما سبق، أن المفعول يحتل موقعه العادي الذي تحوله إياه وظيفته التركيبية نفسها (الموقع الموالي لموقع الفاعل في الجملة الفعلية والموقع الموالي لموقع المفعول في الجملتين الاسمية والرباعية) حين يكون غير حامل لوظيفة تداولية أو حاملا لوظيفة بؤرة الجديد والموقع م* حين يكون بؤرة مقابلة أو اسم استنهام أو محورا (40) والموقع المتوسط بين موقعي الفعل والفاعل (الموقع م*) إذا كان محورا (41).

(40) تحدث النحاة العرب القدماء (انظر الفصح ج 3، ص 10) عن الحالات التي يتقدم فيها المفعول على الفعل وتلخص الورد في حالتين الأولى، كون المفعول بؤرة مقابلة أو اسم استنهام. إن الحالة الثالثة فلا ذكر لها عندهم.

(41) يحتل السكون المفعول للموقع م*، كما يتنا فلك في دراستنا للبنية الرئية ف م س ف م في اللفظ العربية (انظر الفصل الثاني من الجزء الأول من «دراسات في نحو اللغة العربية الوظيفية») في حادثة ثانية هي حالة وروده مقولة أقل تعقيدا من الفاعل كأن يكون مركبا اسميا، مثلا، والفاعل جملة :

بلغ هنداً أن خالدًا غازل مريم.

* بلغ أن خالدًا غازل مريم هنداً.

ونعبرُ وسطَ المفعول (أو غيره) بين الفعل والفاعل، في هذه الحالة، في إطار مبدأ عام يعصي ترتيب مكونات جمل اللغات الطبيعية حسب تعقيدها المقولي لا تحتل المواقع الأولى في الجملة المكونات الأقل تعقيدا في حين تحتل المواقع الأخيرة المكونات الأكثر تعقيدا انظر للمزيد من التفصيل حول هذا المبدأ وتفاعله مع الوظيفة في تحليل وية المكونات الفصل العاشر من (ديك 1978).

7 — المفعول والربط الاحالي :

علاقة الربط (42) (Binding) هي العلاقة القائمة بين «مقدم» رابط (Binder) و«تال» مربوط (Bindee) «محلولين» (coreferential) ويكون المربوط صغرا كما في الجملتين (102 أ — ب) :

(102) أ — هند قابلها

ب — الكتاب قرأته (بتصحب «الكتاب»)

أو موقعا كما في الجملتين (103).

(103) أ — هند قابلت

ب — من قابلت ؟

وقد اقترحنا (43) إطلاق مصطلحي (44) «الربط التضميري» و«الربط الموقفي» على علاقتي الربط الأولى والثانية بالتوالي.

7 1 — الربط الموقفي :

يربط المكون المحتل للموقع م* موقعا داخل الحمل وهذا الموقع هو الموقع الذي كان من المفروض أن يحتله المكون لو لم يتموقع في م*^٠ فيما يتعلق بالمفعول، فإنه يربط، حين يحتل الموقع م*، موقعه العادي بعد الفاعل في الجملة المعنية كما ينشئ من البيتين الربطيتين (104) و(105) للجملتين (103 أ — ب) :

(104) هذا (١) قابلت (٢) (١)

(105) من (١) قابلت (٢) (١)

وموقعه العادي بعد المحمول في الجملة الاسمية والجملة الربطية، كما يتضح من البيات الربطية (106 ب) و(107 ب) و(108 ب) و(109 ب) للجميل (106 أ) و(107 أ) و(108 أ) و(109 أ) :

(106) أ — هذا خالد متزوج

ب — هذا (١) خالد متزوج (٢) (١)

(42) انظر للتزيد من التفصيل حول مفهوم الربط (شوسكي 1981).

(43) انظر (المتوكل 1985 أ).

(44) يعادل مصطلحا «الربط الموقفي» و«الربط التضميري» مصطلحي «المرافقة المركبة» و«المرافقة المرجعية» عند د. القاسمي الفهري (القاسمي الفهري 1982، الفصل الخامس).

(107) أ — من خالد متزوج ؟

ب — من (1) خالد متزوج (2) (3)

(108) أ — هذا كان خالد متزوجا.

ب — هذا (1) كان خالد متزوجا (2) (3)

2.7 — الربط الضميري

ويربط المفعول المتوقع في م، حين يكون محورا، ضميرا لاصفا بالمفعول أو بمحمول الجملة غير الفعلية :

(109) أ — الضيوف استقبلتهم

ب — الضيوف (1) استقبلت — هم (2)

(110) أ — الامتحان اجتزته (بنتصب «الامتحان»).

ب — الامتحان (1) اجتزت — (2) (3)

(111) أ — هذا خالد عاشق لهاها.

ب — هذا (1) خالد عاشق لهاها (2)

(112) أ — هذا كان خالد عاشقا لهاها

ب — هذا (1) كان خالد عاشقا لهاها (2)

3.7 — المفعول «الجزري» :

تشكل «جزرا» (Islands)، كما هو معلوم، المكونات الآتية :

«المركب الاسمي المعقد» (المركب الذي يحتوي على جملة موصولة) و«البنية المطفية» والمركب الذي من قبيل «أ/أ» (المركب الذي يحتوي على مركب من نفس المفعولة التركيبية)...

وقد غُلبَ لحسن الجمل التي من قبيل (113) و(114) بأنها حارقة لقيود الجزر التي يخصص لها تحويل نقل المكون المتصدر فيها : (45)

(45) ثُمَّ الجمل (113) و(114) أ — ج) مشتقة من البنيات الآتية :

قابلت ثرجل الذي تزوج هذا

عشق خالد هذا وأبلى

خالد عاشق هذا وأبلى

كان خالد عاشقا هذا وأبلى

=

(113) * هذا قابل الرجل الذي تزوج

(114) * — ليلي عشق خالد هذا و.

بـ * — ليلي خالد عاشق هذا و.

جـ * — ليلي كان خالد عاشقا هذا و.

إلا أنه، في نحو غير تحويلي، يتحتم إعادة صياغة قيود الجزر بحيث يُعَلَّل لحن الجمل التي من قبل (113) و (114) في إطار غير تحويل النقل (46).

وقد اقترحنا (47)، في هذا الصدد، أن تعاد صياغة هذه القيود في النحو الوظيفي إما على أساس أنها قيود على الموقعة في م * أو على أساس أنها قيود على الربط الموقعي القائم بين المكون المحتل للموقع م * وموقع داخل الحمل.

بالنسبة للامكان الأول، يمكن تعليل لحن الجمل التي من قبل (113) و (114) بأنها عارقة للقيود الجزري الذي اقترحنا صوغه كما يلي :

(115) «القيود الجزري» على الموقعة في م * :

«بموقع في م * المكون الجزري يرمته»

أما بالنسبة للامكان الثاني، فيمكن تعليل لحن نفس الضرب في الجمل بكونها عارقة لقيدين الجزريين الآتيين :

(116) قيد المركب الاسمي المعقد :

«لا يربط المكون المشقوق في م * موقعا في مركب اسمي يحتوي جملة موصولة».

(117) قيد البنية العطفية :

«لا يربط المكون المشقوق في م * موقعا داخل بنية عطفية»

يتشع عن احترام «القيود الجزري» على الموقعة في م * الجمل السليمة (118) و (119) في مقابل الجمل (113) و (114) الانفة الذكر :

في إطار النحو التوليدي ذي الطابع التحويلي، عن طريق قاعدة «الموقعة» (Topicalization)، التي يتفعل بمقتضاها مكون من مكونات الجملة إلى صحتها. انظر للنزاهة من التفصيل حول هذه القاعدة والفرق بينها وبين قاعدة «الضكيك» (Dislocation) بالنسبة للغة العربية (القاسي النهري 1982)

(46) اقترح د. القاسي النهري (القاسي النهري 1982، الفصل الثامن) إعادة صياغة هذه القيود في إطار النحو المعجمي — الوظيفي، على أساس أنها قيود على «المراقبة المركبة»، وقد «ترجمنا» هذا الاقتراح في إطار النحو الوظيفي، بالنسبة للقيود الجزرية على «الربط الموقعي».

(47) انظر (المتوكل 1985 أ).

(118) الرجل الذي تزوج هذا قايلاً (48)

(119) أ — هذا وليلى عشق خالد

ب — هذا وليلى خالد عاشق

ج — هذا وليلى كان خالد عاشقاً

ومشيراً، الخيراً، إلى أن موقعة المفعول في م* لا تخضع للقيود الجزئية لذا كان هذا المكون
رابطاً لصيغ داخل الحمل كما تدل على ذلك سلامة الجمل الآتية :

(120) الرجل الذي تزوج هذا قايلاً

(121) أ — ليلي عشق خالد هذا وليها

ب — ليلي خالد عاشق هذا وليها

ج — ليلي كان خالد عاشقاً هذا وليها.

وتفسير سلامة الجمل التي من قبل (120) و(121) في إطار مبدأ عام يعني «الربط
الصميري» بصفة عامة (49) من القيود الجزئية التي ينص على «الربط الموقفي».

■ — كم مفعولاً في نفس الحمل ؟ :

يمر بين «الجملة» و«الحمل» ونقصد بالحمل «الجملة البسيطة» التي تتكون من
المحمول وحدوده موضوعات ولواحق.
ويمكن أن تتكون الجملة من حمل واحد كما يمكن أن تتكون من أكثر من حمل واحد أي

(48) تطرح الجمل التي من قبل (118) إشكالا ليس لدينا الآن من العناصر ما يكفي لمناقشته وهو إمكان
أو عدم إمكان تقدم المفعول على الفعل لذا ورد المفعول جملة. ويكفي بالإشارة إلى أن بعض النحاة
العرب القدماء ممنوا تقدم المفعول على الفعل لذا كان المفعول جملة تصيرها «أداة». فالجمل التي من
قبل الجمل الآتية :

* أن خالداً جمع عرفت

في رأي هؤلاء النحاة، جمل لائحة.

(49) يعني الربط الصميري من الخضوع للقيود الجزئية سواء أكان حاصلها في بنية «اشتتالية» كما تدل
على ذلك الجملة (120) والجمل (121) أ — ج) أم كان حاصلها في بنية من قبل مبدأ، [حمل]
(بنية «ممكنة») كما في الجمل الآتية :

هذه رأيت الشاب الذي تزوجها

عمر قرأت مقال

الكتاب اشترت المجلة وإياه

فالكون «المتن» في الجمل الثلاث ربط ضميراً داخل «مركب اسمي مفرد» وبه من قبل «أ/أ»
وبه عطية بالتوالي

من حمل مدمج (يكسر «الميم») وحمل مدمج (يمتح «الميم»). مثال ذلك الجملتان
(122 أ - ب).

(122) أ - يُلغ زيد عليا الحير

ب - بلغ عليا ان خالداً تزوج هذا

يشرح اشكال عدد المفعولات حين يتعلق الأمر بالحمل الواحد كما في الجملة (122 أ) وكل من حملي الجملة (122 ب) لا اشكال في ان تتعدد المفعولات بتعدد المفعول داخل الجملة الواحدة.

ويحصر الاشكال في فئات معينة من التراكيب كالتراكيب التي يدلّ مفعولها على «انتقال الملكية»

(123) أ - اعطت هند خالدا قلما

ب - وهبت هند خالدا الأرض

ج - منح الاستاذ الطالب جائزة

د - اهدى خالد هنداً سواراً

هـ - كسا زيد عمرا حبة

والتراكيب «التصعيدية» :

(124) أ - ظلت هند خالداً مريضا

ب - حسبت هند عمرا لغوها.

والتراكيب «التعليقية» :

(125) أ - شرب الممرض المريض الدواء

ب - أشرب الممرض المريض الدواء

تتمار هذه الفئات من التراكيب بان تُرَجَّح على اعتبارها متضمنة لأكثر من مفعول واحد. فالجملة (123 أ)، مثلاً، تشمل حسب المرف المسند، بالإضافة إلى المركب الاسمي الفاعل (هند)، على مركبين اسميين مفعولين (خالداً وقلما). إلا ان هذا الافتراض يوقش، حينئذ، في أكثر من نظرية لغوية.

يمكن ارجاع التحليلات القديمة منها والحديث، التي اقترحت لوصف الفئة الأولى من التراكيب إلى الفرضيات الثلاث الآتية :

أ - كل من المركبين الاسمين مفعول الا انهما مفعولان من نمطين مختلفين.

ب - كل من المركبين الاسمين حامل لنفس الوظيفة التركيبية : الوظيفة المفعول.

ج — يحمل الوظيفة التركيبية المفعول أحد المركبين الاسمي دون الآخر.
ونصطلح على تسمية هذه الفرضيات الثلاث بـ «فرصة المفعولين» و«فرصة المفعول
المردوج» و«فرصة المفعول الواحد» بالتوالي.

18 — «فرصة المفعولين» :

درج في أغلب الأنحاء الغربية التقليدية والحديثة على افتراض أن التراكيب التي من قبيل
(123 أ) تشمل، بالإضافة إلى الفاعل، على مكونين حاملين لمفعولين متباينين : «مفعول
مباشر» (Direct Object) و«مفعول غير مباشر» (Indirect Object).

وتنقسم هذه الأنحاء بين المفعولين كما يلي :

أ — يشكل «مفعولا مباشرا» المركب الاسمي الحامل للوظيفة الدلالية «المتقبل» (Patient).
ويشكل «مفعولا غير مباشر» المركب الحامل للوظيفة الدلالية «المستقبل» أو
«المستفيد».

ب — «المفعول المباشر» مركب اسمي (غير مسبوق بحرف) في حين أن المفعول غير
المباشر يمكن أن يكون مركبا اسميا كما يمكن أن يكون مركبا حرفيا كما يتبين من
الجملةين الانجليزيتين الآتيتين :

(126) a - John gave Mary the book

b - John gave the book to Mary

ج — يحتل المفعول غير المباشر، حين لا يكون مسبوqa بحرف، الموقع الذي يلي موقع
الفعل (في اللغات ذات البنية الرئية فـا ف مفع) أو الموقع الذي يلي موقع الفاعل (في
اللغات ذات البنية الرئية ف فـا مفع، كاللغة العربية).

د — لا تأثير لحذف المفعول غير المباشر في سلامة الجملة على العكس من حذف
المفعول المباشر كما يتبين من المقارنة بين الجملةين (127 أ) و(127 ب) :

(127) أ — أعطى زيد الكتاب

ب — ؟؟؟ أعطى زيد عليا

هـ — يمكن أن يعوض المفعول غير المباشر بمركب مسبوق بحرف على عكس المفعول
المباشر كما يتضح من الجملةين (126 a) و (126 b).

حسب فرصة المفعولين المتباينين، تُحطَّلُ الجمل التي من قبيل (123 أ — هـ) على
أساس أن المركب الاسمي الموالي للفاعل مفعول غير مباشر وأن المركب الاسمي الذي
يليه مفعول مباشر.

28 — «فرضية المفعول المزدوج» :

«العلاقات النحوية» حسب النحو العلاقي (50) (Relational Grammar) صنفان :
علاقات نحوية «مصرف» (Pure Grammatical Relations) وعلاقات نحوية «نشوء» (Imp-
pure Grammatical Relations) أو «مائلة» (Oblique Grammatical Relations)
وتشمل العلاقات النحوية الصرف القاعِل والمفعول المباشر والمفعول غير المباشر في حين
تشمل العلاقات النحوية المائلة الاداة والمستعبد والمكان...

في إطار هذا النحو، يقترح كين (كين وجاري 1977) لوصف الجمل التي تقابلها في
اللغة العربية الجمل الممثل لها بـ (123 أ — هـ) تحليلين اثنين : «تحليل الترقية»
(Promotion Analysis) و«تحليل المفعولين» (two Objects Analysis).

يقوم التحليل الأول على فكرة ان المفعول غير المباشر «ارتقى» إلى مفعول مباشر وان هذا
الانحصر لم يعد يحمل علاقة نحوية على اعتبار ان الجملة (123 أ) مثال مشتقة من الجملة
(128) :

(128) أعطت هند قلما لخاله.

ويقوم التحليل الثاني على فكرة ان المفعولين في الجمل التي من قبيل (123 أ — هـ)
مفعولان مباشران كلاهما.

وبعد المفاضلة بين التحليلين، ينتهي كين إلى نسي التحليل الثاني محتجا، أساسا، بان لكل
من المفعولين الخصائص التي تميز العلاقة النحوية للمفعول المباشر. تحسب التحليل الثاني،
ادن، لأسد الوهيدة التركيبية المفعول، في التراكيب التي من قبيل (123 أ — هـ) إلى مكونين
اثنين ذوي خصائص متماثلة.

ويبدو لنا ان التحليل المقترح في النحو العربي القديم لوصف هذا النمط من التراكيب
يمكن ارجاعه إلى نفس الفرصة القائمة على فكرة ان المكونين اليمينين بالأمر يحصلان نفس
الوظيفة، وظيفة المفعول، مع خلاف في الرتبة إذ يُتميز بين «مفعول أول» و«مفعول ثان». ففي
الجملة (123 أ)، مثلا، يُعدّ الفعل «أعطى» معنيا إلى مفعولين اثنين : «مفعول أول» (خاله)
و«مفعول ثان» (قلما).

38 — فرضية المفعول الواحد :

ثمة اقتراحات قدمت في إطار نماذج لغوية مختلفة يجمع بينها (أ) انها تستهدف تقيص

(50) انظر للنهـد من التفصيل حول العلاقات النحوية وعظيم الشعر في «النحو العلاقي» (كول وسيدرك
1977).

الوظائف التركيبية إلى وظيفتين اثنتين : وظيفة الفاعل ووظيفة المفعول و(ب) أنها تعتبر ان الوظيفة المفعول لا يحملها في نفس الجملة الا مكون واحد. من هذه الاقتراحات، اقترح كومري (كومري 1977) وديك (ديك 1978 - وديك 1980 ب) المقدمين في اطار النحو العلاقي والنحو الوظيفي بالتوالي.

أ - يمحصر كومري العلاقات النحوية «الصرف» في علاقيتين اثنتين . علاقة الفاعل وعلاقة المفعول. وتأخذ علاقة المفعول المركب الاسمي الدال على «المتقبل» (Patient) في الجمل التي يمتدّ فعلها إلى مفعول واحد أو للمركب الاسمي الدال على «المتقبل» (Recipient) أو «المستفيد» (Beneficiary)، في الجمل التي يُعَدُّ فعلها عادة، متعلّقا إلى مفعولين. اما باقي المركبات الاسمية فانها تدخل، حسب كومري، في تلك «الطبقة العامة من المركبات الاسمية التي ليست فاعلا ولا مفعولا».

حسب هذا الاقتراح، تُحلَّل الجملة (8) و(123 أ) المكررتان هنا للتذكير، من حيث العلاقات النحوية التي تضمنتها كما يلي :

(8) بني عمرو دارا.

(123 أ) اعطت هند خالدا قلما.

تخصّص كل من الجملتين (8) و(123 أ) علاقيتين فقط : العلاقة النحوية الفاعل التي يأخذها المركب الاسمي «عمرو» في الجملة الأولى والمركب الاسمي «هند» في الجملة الثانية، والعلاقة النحوية المفعول بالنسبة لهذه العلاقة النحوية الثانية، فان ما يأخذها هو المركب الاسمي الدال على المتقبل («دارا» في الجملة الأولى) والمركب الاسمي الدال على المستقبل («خالدا» في الجملة الثانية). اما المركب الاسمي «قلما» الوارد في الجملة (123 أ)، فليس مفعولا لـ ان هذه العلاقة النحوية لا يأخذها حسب اقتراح كومري الا مركب اسمي واحد.

ب - تنحصر الوظائف التركيبية، في النحو الوظيفي، كما سبق ان أشرنا إلى ذلك، في وظيفتين اثنتين : الوظيفة الفاعل ووظيفة المفعول. ويؤلف النحو الوظيفي، من حيث عدد الوظائف التركيبية، الاقتراح الولد في (كومري 1977) من وجهين : عدم التمييز بين مفعول مباشر ومفعول غير مباشر وحصر امكان اسناد الوظيفة المفعول في اسنادها إلى مكون واحد من مكونات نفس الجمل.

تُعَدُّ الجملة (123 أ) و(129) مشتقتين من نفس البنية للحملية، البية (130)

(129) اعطت هند قلما خالدا

(130) مضى اعطى (س¹ : هند (س¹) منع (س² : خالد (س²) مستق

(س³ : قلم (س³) متق.

وبحسب بيانهما الوظيفتان باختلاف الموضوع الذي تسند إليه الوظيفة التركيبية المفعول.
هذا أسندت هذه الوظيفة إلى الموضوع الحامل للوظيفة الدلالية «المتقبل» كانت البنية
لوظيفية هي البنية (131) :

(131) مضى أعطى (س¹ : هند (س¹) مضى فا (س² : بخالد (س²) مستق مضى.
(س³ : قلم (س³) متق.

التي تتحقق، فيما بعد في شكل الجملة (123 أ).

أما إذا أسندت إلى الموضوع الحامل للوظيفة الدلالية «المتقبل» فإن البنية الوظيفية تكون
هي البنية (132) :

(132) مضى أعطى (س¹ : هند (س¹) مضى فا (س² : بخالد (س²) مستق مضى.
(س³ : قلم (س³) متق مضى

التي تتحقق في شكل الجملة (129).

يتبين مما سبق أن الفكرة الأساسية التي يقوم عليها الاقتراح الوارد في النحو الوظيفي بالنسبة
لعدد وظائف التركيبية هي أن الوظيفة المفعول وظيفة واحدة تسند داخل نفس الحمل، إلى
مكون واحد : المكون المتقبل في الجمل التي من قبيل (8) والمكون المستقبل أو المكون
لمتقبل في الجمل التي من قبيل (123 أ — هـ).

4.8 — عدد المفعولات في اللغة العربية :

أ — ليس ثمة، فيما يبدو لنا، على الأقل بالنسبة للغة العربية، ما يبرر التمييز بين مفعول
مباشر أو مفعول غير مباشر.

المركب الاسمي الذي يُعَدُّ «مفعولا غير مباشر»، حسب «فرعية المفعول» لا يفرّد في
الواقع بخصائص سيّمة تُميزه عن المركب الاسمي المعتبر «مفعولا مباشرا» حسب نفس
الفرعية. ويتجلى عدم التمايز بين المكونين ههنا فيما يلي :

1 — ليس ثمة ما يخالف بين هذين المكونين من حيث عقولتهما التركيبية فلا يرد «المفعول
غير المباشر» في اللغة العربية إلا مركبا اسميا شأنه في ذلك شأن «المفعول المباشر» إذ
إن الحمل التي من قبيل (128) المكررة هنا للتذكير مشكوك في صحتها .

(128) أ — أعطت هند قلما لحالد.

ب — أعطت هند لخالد قلما.

وحتى في حالة ما إذا سلّمنا بحوية هذا النمط من التراكيب، فإننا نلاحظ أن ورود

«المفعول غير المباشر» مركبا حرفيا لا يمكن اعتباره عطية مميزة لذ فإن «المفعول المباشر» قد يرد مركبا حرفيا كما تدل على ذلك سلامة الجمل الآتية :

(133) أ — استغفر الله من الذنب.

ب — سميت هند ابنتها بعمر.

ج — روجت هند ابنتها يزوب.

د — كما زيد عمرا بهجة.

هـ — تدعو هند خالدا بأبي محمد.

2 — يحتل «المفعول غير المباشر» الموقع الذي يلي موقع الفاعل، حسب القاعدة العامة، لكن لاحتلال «المفعول المباشر» لهذا الموقع غير مستع :

(134) أ — وهبت هند الأرض خالدا.

ب — أهدى خالد السوار هنداً.

3 — تُرج على اعتبار خاصيتي القابلية للاصمار والصلاحية للفاعلية في الجمل «المبنية للمجهول» من الصفات المميزة للمكون المفعول. ونلاحظ ان كلا من المركبين الاسمين المحدثين بالأمر قابل للاضممار:

(135) أ — الأرض وهبتها هند خالدا

ب — خالد وهبه هند الأرض

وصالح لأن يكون فاعلا للجمل «المبنية للمجهول» :

(136) أ — وهب خالد الأرض

ب — وهبت الأرض خالدا

ندعو هذه الملاحظات إلى الشك في ورود التفسير بالنسبة للغة العربية بين مفعولين ذوي خصائص متباينة : «مفعول مباشر» و«مفعول غير مباشر».

ب — ندعو نفس الملاحظات إلى التفكير في ترجيح الفرضية الثانية، «فرضية المفعول المردوج»، القائمة على فكرة ان الوظيفة المفعول تشد في التراكيب «المثل لها بالحمل (123 أ — هـ) إلى مركبين اسميين اثنين باعتبار ان لهما المركبين الاسمين خصائص بيوية متماثلة (امكان احتلال نفس الموقع، اخذ نفس الحالة الاعرابية، القابلية للاضممار، الصلاحية للفاعلية في الجمل المبنية للمجهول...).

الا ان تبني «فرضية المفعول المردوج» يؤدي إلى مواجهة مجموعة من المشاكل ويمكن نصير هذه المشاكل صنفين : مشاكل تجريبية ومشاكل نظرية.

1 — من الملاحظ في اللغة العربية، أن الخصائص التي درج على اعتبارها من الصفات المميزة للمفعول هي التصق بالمكون الحامل للوظيفة الدلالية المستقبل منها بالمكون الحامل للوظيفة الدلالية المتقبل. مفاد هذا أن المركب الاسمي «خالدا» في الجملة (123 أ)، على سبيل المثال، اقوى على استقطاب خصائص المفعول من المركب الاسمي «قلما».

ونحن على ثقة المكون الحامل للوظيفة الدلالية «المتقبل» بالمفعولية فيما يلي .
 اثبت مجموعة من الدراسات (51) أن ثمة اتجاهًا عامًا في اللغات الطبيعية، يقضي بأسبقية المكون الدال على «إنسان» في أحد وظيفة المفعول على غيره، كما يتبين من المقارنة بين الجملتين (137 أ) و (137 ب) :

(137) أ — اهذى خالد قنب باقة الورد

ب — ؟ اهذى خالد باقة الورد قنب

وبما أن «المتقبل» يكون عادة إنسانًا فإن المكون الحامل لهذه الوظيفة الدلالية يحتل بالأولية في أحد وظيفة المفعول.

ونفترض صوغ هذه الأسبقية في شكل التسلمة الآتية :

(138) إنسان > غير إنسان

مف + +

ويمكن تفسير الأسبقية المتمثلة في السلسلة (138) انطلاقًا من مفهوم «الوجهة» الذي يقوم عليه تعريف الفاعل والمفعول. فمن الطبيعي، كما يرى هلمور (1977)، أن يقدم التكلم الواقعة المدلول عليها في الحقل من منظور المشارك الإنسان دون غيره (حيوان أو جسد). ومن الطبيعي، بالتالي، أن تُسند وظيفة الفاعل والمفعول إلى المكونين الدالين على «إنسان» دون غيرها على اعتبار أن هاتين الوظيفتين، تُندان، كما تقدم، إلى الحد الذي يشكل «المنظور الأول» والحد الذي يشكل «المنظور الثاني» للوجهة.

يمكن أن يحتل الموقع المخصص للمفعول (الموقع الذي يلي مباشرة موقع الفاعل في اللغات ذات البنية الرئية فـ فا مف كالعربية) كل من المكونات الحامل للوظيفة الدلالية «المتقبل» والمكون الحامل للوظيفة الدلالية «المتقبل» كما استقناه. إلا أن المكون الأول يحتل هذا الموقع دون قيد في حين أن احتلال المكون الثاني له خاضع لقيود. من هذه القيود أن يكون المتقبل «عبارة محولة»، كما يتبين من المقارنة بين الجملة (139 أ) والجملة (139 ب).

(51) انظر (هوبر وشيسود 1982).

(139) أ — ؟ اعلمت هند الكتاب زينب

ب — ؟؟؟ اعلمت هند كتابا زينب

ولا يشترط في المكون المستقبل ان يكون «عبارة محيلة» ليحل الموقع الموالي لتفاعل .

(140) أ — اعلمت هند زينب كتابا

ب — اعلمت هند رجلا كتابا.

تقدم ان كلا من المستقبل والمتقبل صالح لأن يكون فاعلا للجملة المبينة للمجهول، لا
انهما يحتلانه، بالنسبة لهذه الخاصية، في ان صلاحية المتقبل، على عكس المستقبل، لأن
يكون فاعلا للجملة المبينة للمجهول عقيدة بشرط الاحالة :

(141) أ — أعيرت زينب كتابا

ب — أعير رجل كتابا.

(142) أ — أعير الكتاب زينب

ب — ؟؟؟ أعير كتاب زينب.

2 — يما في مكان آخر (52)، في إطار النحو الوظيفي، ان اسناد الوظائف خاضع لقيد
«أحادية الاسناد» الذي الترحنا صوغه كما يلي :

(143) قيد أحادية الاسناد :

«لحمل موضوعات البنية الحولية وظائف دلالية ووظائف تركيبية ووظائف تداولية هي
أساسي أن :

أ — لا موضوع بحمل اكثر من وظيفة واحدة من كل نوع من الوظائف الثلاث في نفس
الحمل.

ب — لا وظيفة تُسند إلى اكثر من موضوع واحد داخل نفس الحمل.

يميد الشق الثاني من القيد (143) امتناع إسناد نفس الوظيفة إلى اكثر من مكون واحد
داخل نفس الحمل ومن الواضح ان «فرضية المفعول المزدوج» تتنافى وقيد أحادية
الاسناد إذ تقوم، كما أسلفنا، على فكرة أن الوظيفة التركيبية للمفعول يمكن أن تُسند
إلى اكثر من مكون واحد.

ج - هذه المشاكل يوعىها (التحريضي والنظري) خليفة بأن تدعونا إلى التحلي عن «فرضية
المفعول المزدوج» ونجني «فرضية المفعول الواحد» المحتملة، عامة، في النحو

(52) انظر الفصل الأول من الجزء الأول من كتابنا «الوظائف التداولية في اللغة العربية»

الوظيفة والتي تقوم، كما أسلفنا، على فكره أن وظيفة المفعول وظيفة واحدة تسند إلى مكون واحد داخل مصر الجمل.

نسي «فرضية المفعول الواحد»، يصبح تحليل الجمل، على مستوى الوظائف التركيبية، كالآتي :

يشتمل حمل الجملة على مفعول (محل أو غيره) وعدد من المحدود. من هذه المحدود ما يدخل في حيز «الوجهة» ومنها ما لا يدخل في حيزها (53). يدخل في حيز الوجهة حطان اثنان - (أ) الحد الذي يشكل «المنظور الأول» والذي تسند إليه، بالتالي، الوظيفة التركيبية الفاعل و(ب) الحد الذي يشكل «المنظور الثاني» والذي تسند إليه بالتالي، الوظيفة التركيبية المفعول. تسند الوظيفة المفعول إلى (أ) الحد الحامل للوظيفة الدلالية «المتقبل» (أو غيره) في الجمل الذي لا يتضمن «مستقبلا» كحمل الجملة (144) :

(144) أعلق زيد الباب بشدة

و (ب) إلى «المتقبل» في الجمل الذي يتضمن حدا حاملا لهذه الوظيفة الدلالية كحمل الجملة (123 أ) المكررة هنا للتذكير :

(123) أ — أعطت هند عائلتها قلما.

أو إلى «المتقبل» إذا توافرت الشروط (شرط الاحالية...):

(145) أعطت هند القلم خالدا.

بالنسبة للتركيب التي من قبل (123 أ — هـ) يبعد هذا التحليل أن الوظيفة الفاعل تسند إلى أحد الحدود الثلاثة (الحد — «المنفذ») وأن الوظيفة المفعول تسند إلى الحد «المتقبل» أو إلى الحد «المتقبل» إذا توافرت الشروط. وبظل الحد الذي لم تسند إليه وظيفة لمفعول دون وظيفة تركيبية.

ينتهي على كل تحليل يعتمد «فرضية المفعول الواحد» أن يُجيب، بالنسبة للمركب الاسمي الذي لم تسند إليه وظيفة المفعول في التركيب الممثل لها بالجمل (123 أ — هـ)، على لسؤال الاتي كيف يمكن تحليل للحالة الاعرابية (النصب) التي يأخذها هذا المركب والسوق الذي يحتله وامتناع (أو صعوبة) حذفه ؟.

بصعب، بالفعل رصد هذه الخصائص الثلاث على كل نحو يعتمد «فرضية المفعول الواحد» ولا يتضمن مستوى تمثيلا مستقلا للوظائف الدلالية. لما اتحو الوظيفة فاته بمصر

(53) انظر بالنسبة للتصنيف بين المكونات «الضرورية» والمكونات «الاختيارية» من جهة ومن المكونات الداخلة في حيز الوجهة والمكونات الخارجة عن حيزها من جهة ثانية (فيلسور 1977).

الحالة الاعرابية للمركب الاسمي المعني بالأمر وموقفه وصعوبة حذفه كما يلي

١ - تقدم ان أنواع الوظائف الثلاثة (الدالية والتركيبية والتعليلية) تتفاعل في تحديد الحالات الاعرابية التي تأخذها مكونات الجملة. فالمكونات «الداخلية» (المكونات التي تشكل اجزاء الحمل ذاته) تأخذ حالتها الاعرابية (الحالة الاعرابية «الرفع» أو الحالة الاعرابية «النصب» ان لم يدخل عليها حرف جر) إما بمقتضى وظيفتها الدالية ان لم تكن لها وظيفة تركيبية أو بمقتضى وظيفتها التركيبية ان كانت لها وظيفة تركيبية

بالنسبة للمركبات الاسمية الثلاثة المتوادة في التراكيب التي من قبيل (123 أ - هـ)، فإنها تأخذ حالاتها الاعرابية وفقاً للمسطرة الآتية :

يأخذ المكون المسند إليه الوظيفة التركيبية الفاعل الحالة الاعرابية «الرفع» ويأخذ المكون المسند إليه الوظيفة التركيبية المفعول الحالة الاعرابية «النصب». اما المكون الذي لا وظيفة تركيبية له فإنه يأخذ حالته الاعرابية «النصب» بمقتضى وظيفته الدالية نفسها (الوظيفة الدالية «المستقبل» أو الوظيفة الدالية «المتقبل»). على هذا تكون البتان الوظيفيتان المحددتان إعراباً للجمليتين (146) و (147) هما البتان (148) و (149) بالتوالي :

(146) أعطى خالد محمداً المجلة

(147) أعطى خالد المجلة محمداً.

(148) حب [مض أعطى ف (س^١ : خالد (س^١)) منف رفاً مع

مع

(س^٢ : محمد (س^٢)) مستق رافع

نصب

(س^٣ : مجلة (س^٣)) رافع يؤجد

نصب

(149) حب [مض أعطى ف (س^١ : خالد (س^١)) منف رفاً مع

مع

(س^٢ : محمد (س^٢)) مستق يؤجد

نصب

(س^٣ : مجلة (س^٣)) متق عفا

نصب

٢ - يحتل المكون المسند إليه الوظيفة التركيبية المفعول الموقع الذي يلي موقع الفاعل في الجمل الفعلية والموقع الذي يلي موقع المفعول في الجمل غير الفعلية (الاسمية والرابطة) بما تحتل المكونات التي لا وظيفة تركيبية لها الموقع (س) طبقاً لبيانات الموقعية (52) و (83) و (95) التي يفترض أنها تحكم ترتيب المكونات داخل انماط الجمل الثلاثة.

فيما يتعلق بالتركيبة التي تعينا هنا، يحتل المركب الاسمي الذي اسندت إليه الوظيفة التركيبية للمفعول الموقع الذي يلي مباشرة موقع الفاعل («محمدنا» في الجملة (146) و«المجئة» في الجملة (147)) ويحتل الموقع (من) المركب الاسمي الذي لا وظيفة تركيبية له («المجئة» في الجملة (146) و«محمدنا» في الجملة (147)).

3 — تنقسم الحدود المتواجدة في نفس الحمل، حسب النحو الوظيفي، إلى حدود — موضوعات وحدود — لواحق والمعار المعتمد في التمييز بين الصنفين من الحدود معيار دلالي لا معيار تركيبى. فالحدود الموضوعات هي الحدود التي تُسموهم في تعريف الواقعة «دال عليها المحمول والتي تمتاز، بالتالي، باقتصاء المحمول لها في حين ان الحدود اللواحق هي الحدود التي تقتصر على تخصيص ظروف الواقعة الزمانية والمكانية وغيرها والتي تختلف، بالتالي، عن الحدود الأولى بعدم اقتضاء المحمول لها. ولنا عدد، للتشيل لهذا، الواقعة المسمى عنها في حمل الجملة (150) :

(150) أعطى خالد محمدا مجلة اليوم في الكلية.

تنقسم الحدود المتواجدة في (150) إلى ثلاثة حدود — موضوعات وحدود لاحقة. الحدود الموضوعات هي الحد المنفذ (خالد) والحد — المستقبل (محمد) والحد — المتقبل (مجلة). أما الحدان اللاحقان فهما الحد — الزمان (اليوم) والحد — المكان (في الكلية). وتختلف الحدود — الموضوعات عن الحدود — اللواحق في ان حذف الحدود الأولى يمتنع (أو يصعب) على عكس حذف الحدود الثانية. ويكمن امتناع (أو صعوبة) حذف الحدود — الأولى في الاقتضاء الدلالي الذي يربطها بمحمول الجملة

من بين الحدود المتواجدة في الحمل، يُستقى حدان اثنان ليشكل «المنظور الأول» و«المنظور الثاني» للوجهة فُسد إلى الأول الوظيفة التركيبية للفاعل وإلى الثاني الوظيفة التركيبية للمفعول وتظل الحدود الأخرى خارج حيز الوجهة. هذه الحدود ليست بالضرورة حدودا لواحق بل يمكن ان تشمل حدا موضوعا (أو حدودا موضوعات). فالحدود الخارجة عن حيز الوجهة في الجملة (150)، بعد إسناد الفاعل والمفعول إلى الحدين المنفذ (خالد) والمتقبل (محمدنا)، هي الحد — الموضوع المتقبل (مجلة) والحدان اللاحقان الزمان والمكان (اليوم) وهي للكنية.

يعاد من هذا انه يجب اجراء تمييزين في مستويين مختلفين : أولا، التمييز بين الحدود — الموضوعات والحدود — اللواحق، (الحدود «الضرورية» و«الحدود الاختيارية») ثانيا، التمييز بين الحدود الداخلة في حيز الوجهة والحدود الخارجة عن حيزها : الحدين اللذين أُسندت إليهما الوظيفة التركيبية للفاعل والمفعول والحدود التي لا وظيفة تركيبية لها.

وستخلص من الاختلاف بين التمييزين أن ليس ثمة تطابق بين المحدود - الموصوعات (أو الحدود الضرورية) والمحدود الداخلية في حيز الوجهة (المحدود المسندة إليها وظيفة تركيبية) فيما يتعلق بالمركب الاسمي «مجلة» في الجملة (150)، فإنه يشكل حدا موصوعا، «ضروريا» بحكم وظيفته الدلالية («المتقبل») يمتنع (أو يصعب) حده، على أنه لا وظيفة تركيبية له (إذ هو خارج عن حيز الوجهة).

إذا صح ما قلناه عن خصائص المركبات الاسمية في الجمل التي من قبيل (123 أ - هـ) نُسئ لنا ان نستنتج انه لا داعي، في إطار النحو الوظيفي، للجوء إلى إضافة وظيفة تركيبية ثالثة لرصد هذه الخصائص ولا إلى التخلي جزئيا عن «قيد اتحادية الأساد» بافترض امكان مسد الوظيفة المفعول إلى أكثر من مكون واحد، وأنه بالإمكان الاقتصار على وظيفتين تركيبيتين انتهى : فاعل ومفعول تُسند كل منهما إلى مكون واحد داخل الجمل الواحد.

5.8 — أشكال المفعول في «البيات التصعيدية» و«البيات التعليلية» .

1.5.8 — المفعول في «البيات التصعيدية».

نقصد بـ «البيات التصعيدية» البيات (54) الممثل لها بالجمليتين (12 ب) و(13 ب) المعادتين هنا للتذكير :

(12 ب) حسب زهد خالدا شاعرا

(13 ب) ظن خالدا هنذا مسافرا.

وقد تقدم ان هذه البيات من البيات التي تُرج على اعتبارها متضمنة لأكثر من مفعول واحد. فجمهور النحاة العرب القدماء على ان المكونين المنصوبين في هذا الضرب من البيات يشكلا «المفعول الأول» و«المفعول الثاني» للفعل وسحلول، ها، أن نبين ان هذه البيات، شأنها في ذلك شأن البيات التي يدل محصولها على «انتقال السكينة» (البيات الممثل لها بالجمل (123 أ - هـ)، لا تتضمن الا مفعولا واحدا.

أ - من الواضح أن ليس لأي من المكونين المنصوبين في «البيات التصعيدية» انخصائص التي تميز ما يسمى بـ «المفعول غير المباشر». فلا يمكن، ادن، طبقا لـ «عرضة

(54) تشمل «البيات التصعيدية» مجموعة الأقوال التي اصطلح النحاة العرب القدماء على تسميتها بـ «اقوال القلوب» وجزء من مجموعة الأقوال التي اسمها ديقاسي الفوري (القاسي المهري 1982 245 - 273) بـ «اقوال المراقبة». ونخرج بحسب مصطلح «البيات التصعيدية» البيات التي يدل محصولها على «الاتقاة» بشقه «الظن» و«القيس». وسنحيط بهذا المصطلح في المحصلة «التعليلية» لاشتغالها بالرغم من اننا لا نجد هذه البيات مشتقة عن طريق تحويل «التصعيد».

المفعولين»، ان تحليل هذه التراكيب على أساس أنها متضمنة لمفعولين متمايزين «مفعول مباشر» و«مفعول غير مباشر».

كما أنه غير ممكن أن نفترض أن المكونين المعنيين بالأمر يأخذان كلاهما وظيفة واحدة، وظيفة المفعول. فالمكون الأول «خالدا» في (12 ب) و«هندا» في (13 ب) وحده مؤهل لأن سد إليه هذه الوظيفة وبذلك على ذلك استعطابه لخاصيتي المفعول الآتين :

1 — لا يحتل موقع المفعول (الموقع الذي يلي موقع الفاعل) إلا المكون المنصوب الأول :

(12 ب) حسب هند خالدا شاعرا

(151) ؟؟؟ حسب هند شاعرا خالدا

(13 ب) ظن خالدا هند مسافرة

(152) ؟؟؟ ظن خالدا مسافرة هند.

2 — لا يصلح لأن يكون فاعلا (في جملة مبهمة للمجهول) إلا المكون المنصوب الأول :

(153) أ — حسب خالدا شاعرا.

ب * — حسب شاعر خالدا.

(154) أ — ظنت هند مسافرة

ب = — ظنت مسافرة هند.

يُستخلص مما سبق ان «البيات التصعيدية» لا تضمن الا مفعولا واحدا وهو المكون المنصوب الوارد بعد الفاعل. وبين الآن كيف تُسند الوظيفة التركيبية المفعول في هذا النمط من «بيات حسب النحو الوظيفي».

ب — من التحليلات التي اقترحت (55)، في إطار النحو الوظيفي، قصد وصف «البيات التصعيدية»، التحليل المعتمد للبدأ الذي يُعقل مسطرة اسناد الوظيفتين التركيبيتين (الفاعل والمفعول) بشكلي هاتين الوظيفتين من «الشرب» (to penetrate) داخل حمل مدمج (بفتح السين) وانتقاء احد حدوده لأن يكون فاعل أو مفعول الفعل الرئيسي للجملة

حسب مسطرة اسناد الوظيفتين التركيبيتين المعطلة، يتم اشتقاق الجمل (13 ب) في المراحل الآتية : البية العملية لـ (13 ب) هي البنية (155) :

(55) انظر (ديك 1979) و(بولكنس واغريس 1981) للمزيد من التفصيل حول الاقتراح الذي تبناه هنا والاقتراحات الأخرى التي قُدمت، في إطار النحو الوظيفي، بديلا لتحليل التحويلي المقترح في الاسماء التوهمية ذات الطابع التحويلي.

(155) عجب [مضى ظن في (س¹ : عقالد (س¹)) مضى

(س² : [حضر مسافر من (س ع : هند (س ع)) متف] (س²)) متق]

حيث يأخذ المحمول «ظن» موضوعين : مركبا اسميا (س¹) وجملة (س²) ويحمل للموضوع (س¹) الوظيفة الدلالية «المتوضع» والموضوع (س²) الوظيفة الدلالية «المتقبل». ويتكون الموضوع (س²) من المحمول «مسافر» والموضوع (س ع) الحامل بالنسبة للمحمول «مسافر» الوظيفة الدلالية «المتخذ».

تشكل البنية (155) دغلا لاستناد الوظائف التركيبية الذي يتم في مستوى الحمل المندمج أولا ثم في مستوى الحمل المندمج «بكسر الميم»، ثانيا. ينتج عن اسناد الوظيفة التركيبية للفاعل في مستوى الحمل المندمج البنية (156).

(156) عجب [مضى ظن في (س¹ : عقالد (س¹)) مضى

(س² : [حضر مسافر من (س ع : هند (س ع)) متف ظا] (س²)) متق]

في مستوى الحمل المندمج، تستند الوظيفة التركيبية للفاعل إلى الموضوع (س¹) اما الوظيفة التركيبية المفعول فإنها تستند (56)، حسب مبدأ «التسرب»، إلى موضوع الحمل المندمج الموضوع (س ع) الحامل للوظيفة التركيبية للفاعل فتنتج عن ذلك البنية الوظيفية الجزئية (157).

(157) عجب [مضى ظن في (س¹ : عقالد (س¹)) مضى ظا

(س² : [حضر مسافر من (س ع : هند (س ع)) متف ظا متف] (س²)) متق]

ثم تستند الوظيفتان التبادليتان بؤرة الجديد والمحمور إلى مجموع الحمل والموضوع (س ع) بالتوالي :

(158) عجب [مضى ظن في (س¹ : عقالد (س¹)) مضى ظا

(س² : [حضر مسافر من (س ع : هند (س ع)) متف ظا متف مع] (س²)) متق يوجد]

(56) حسب هذا التحليل، تعد الجمالتان الآتيتان :

ظن عقالد متف مسافرة.

ظن عقالد ان متف مسافرة.

مشغرين كليهما من نفس البنية الحملية، البنية (155). ونتج أولاها عن اسناد الوظيفة التركيبية للمفعول إلى فاعل الحمل المندمج (هند) كما يوضح من البنية الوظيفية الجزئية (157) في حين ان ثانيهما نتج عن اسناد هذه الوظيفة إلى الحمل المندمج بزمته فتكون، بذلك، بيتها الوظيفية الجزئية التي تقابل البنية (157) هي البنية الآتية :

عجب [مضى ظن في (س¹ : عقالد (س¹)) مضى ظا

(س² : [حضر مسافر من (س ع : هند (س ع)) متف ظا] (س²)) متق متف]

تُشكّل البنية الوظيفية الثامة التحديد (158) دخولاً لقواعد التعبير التي تنقلها إلى بنية مكتوبة تتحقق فيما بعد في شكل الجملة (13 ب). من هذه القواعد، قاعدة موقعة المفعول التي يحتل بموجبها المكون (هـ) الموقع الموالي لموقع الفاعل (57).

ح — نستخلص من مسطرة اشتقاق «البنات التصعيدية»، في النحو الوظيفي، أن الوظيفة التركيبية المفعول تُسند في هذا الضرب من البنات إلى مكون واحد.

إذا تبيّننا «فرعية المفعول الواحد» بالنسبة للبنات التصعيدية يبقى علينا أن نجيب على السؤال الآتي: كيف يمكن أن نفسر في إطار النحو الوظيفي، الحالة الاعرابية النصب التي يأخذها المكون الذي لم تُسند إليه الوظيفة التركيبية المفعول؟ لمة تفسيران ممكنان بتلازمان كلاًهما رتبة النحو من النحو الوظيفي. نذكر بأن الحالات الاعرابية أنواع ثلاثة: الحالات الاعرابية «اللازمة» (Inherent Cases) التي تأخذها المكونات «البنية» والحالات الاعرابية «البنوية» (Structural Cases) التي تأخذها المكونات التي لا وظيفة لها والحالات الاعرابية «الوظيفية» (Functional Cases) التي تأخذها المكونات الحاملة لوظيفة بمقتضى هذه الوظيفة نفسها.

فيم يتعلق بالمكون الذي بعينا أمره، هناك إمكانان ثان لتفسير حالته الاعرابية النصب: اعتبارها إما حالة اعرابية بنوية أو حالة اعرابية وظيفية.

1 — حسب الامكان الأول، نضاه إلى قواعد اسناد الحالات الاعرابية البنوية قاعدة يتم بمقتضاها اسناد الحالة الاعرابية النصب إلى محمول الحمل المدّج (بفتح الميم) كما يتبين من التمثيل الاعرابي (159) للجملة (13 ب):

(159) يحب [مض فتن و (س¹ : خالد (س¹)] مض رفايل

(س²): [مض يسلم (س ع: هـ (س ع)] صف فا ميم مع

(س²) متى يؤجد.

وينتقف تطبيق هذه القاعدة على توفر الشروط الثلاثة الآتية:

أ — أن يكون المحمول الرئيسي من المحمولات «التصعيدية» (Raising Predicates)

(57) يذكر بأنه ليس ثمة ريب بين المكونات في مستوى البنية المحلية ولا في مستوى البنية الوظيفية أي قبل إجراء «قواعد الموقعة».

ب — احتلال المكون المحمول الموقع الموالي لموقع الفاعل لا يتم عن طريق نقله من موقع معين إلى هذا الموقع. الملاحظ هنا هو أن المكون يتموقع خارج مجال، أي خارج الحمل الذي يتمي إليه (الحمل (س²)). انظر التفصيل حول هذه الظاهرة (بولكستين وآخرون 1981).

أي المحمولات التي تتبع «تسرب» الوظائف التركيبية داخل الحمل المدمج
 ب — وإن يكون محمول الحمل المدمج محمولا غير فعلي (اسما أو صفة).
 ج — وإن تسند الوظيفة المعقول إلى المكون الفاعل في الحمل المدمج
 نُقضي، بالشروط الأول، الحالات التي لا يُتبع فيها المحمول الرئيسي للجملة «تسرب»
 الوظائف التركيبية داخل الحمل المدمج كما يتبين من المقارنة بين الجملتين (160 أ)
 و(160 ب) :

(160) أ — استمتع خالد أن هذا مسافرة

ب * — استمتع خالد هذا مسافرة.

ونُقضي، بالشروط الثالث، الحالات التي تُسند فيها الوظيفة المعقول إلى الحمل المدمج
 بكامله كما في الجملة (161) :

(161) ظن خالد أن هذا مسافرة.

إذا كانت إضافة هذه القاعدة الاعرابية واردة، أمكن صوغها كما يلي :

(162) «تُسند الحالة الاعرابية النصب إلى محمول الحمل المدمج إذا :

أ — كان المحمول الرئيسي من المحمولات «التصميديّة» و

ب — كان محمول الحمل المدمج محمولا غير فعلي و

ج — كانت الوظيفة المعقول مسندة إلى المكون الفاعل في الحمل المدمج».

2 — أما الامكان الثاني فإنه يقوم على فكرة إضافة وظيفة تركيبية ثالثة. ونقترح القراء بتحليل

د.الفاصي الفهري (الفاصي الفهري 1982 . 245 — 273) لما اصطلح على تسميته

بـ «الفعال المراقبة» (الأفعال الروابط، افعال القلوب...) أن تكون الوظيفة التركيبية المضافة

إلى الوظيفتين الفاعل والمفعول هي الوظيفة «الفضلة الحدية».

تسند هذه الوظيفة إلى المحمول غير الفعلي في الجمل الاسمية والجمل الربطية والجمل

«التصميديّة» كما يتضح من البيات الوظيفية (163 ب) و(164 ب) و(165 ب) لنحمل

(163 أ) و(164 أ) و(165 أ).

(163) أ — خالد قائم.

ب — يحب [محب مائيس فض (س¹) : خالد (س¹)] متض فا مح [يوجد

(164) أ — كان خالد قائما.

ب — يحب [محب مائيس فض (س¹) : خالد (س¹)] متض فا مح [يوجد

(165) أ — ظن عمرو خالدا قائما.

ب — حب [مض قر و (س¹ : عمرو (س¹)) متض فا مع
(س² : [حب نائم من مض (س ع : خالد (س ع)) متض فامع مع]
(س²)) متى يوجد.

بإسناد الوظيفة التركيبية «الفصلة» (مض)، يتسنى تحليل اعراب محمول هذه الصروب
«ثلاثة من السبات تعقيدا وظهريا» إذ يمكن إرجاع الحالة الاعرابية التي يأخذها هذا المكون إلى
وظيفة التركيبية فتصبح اذلك هذه الحالة الاعرابية حالة اعرابية «وظيفية» كالحالتين الاعرابيتين
اللتين تحولهما الوظيفتان التركيبيتان الأخريتان، الفاعل والمفعول. إلا أن «الفصلة»، بخلاف
«الفاعل والمفعول»، لا تُعَدُّ بطريقة آلية الحالة الاعرابية التي يأخذها المكون المستند إليه.
بعبارة أخرى، يُخَالَفُ اعرابُ الفصلة إعرابي الفاعل والمفعول في أنه ليس اعرابا وظهريا صرفا إذ
يظل مرتبطا بمصدر سيافلي معين * «مخصص الحمل» (الزمان) بالنسبة للجمل الاسمية
وإر بعية ومجال إسناد الوظيفة المفعول بالنسبة للجمل «التصديدية». فالمحمول الفصلة بأحد
الحالة الاعرابية «الرفع» إذا كان محصنه الزمان الحاضر (حب) :

(166) حب [حب نائم من مض (س¹ : خالد (س¹)) متض فا مع يوجد]
حب

والحالة الاعرابية «النصب» إذا كان محصنه الزمان (س²) الماضي (أو المستقبل أو
الزمان — المصغر) *

(167) حب [مض نائم من مض (س¹ : خالد (س¹)) متض فا مع يوجد]
حب

(58) يثا «الوظائف التداولية في اللغة العربية» الفصل الثاني من الجزء الأول) أن ظهور الرابط (Copula)
«كان» مرتبط بمخصص المحمول الزماني فإذا كان هذا المخصص «الحاضر» لا يظهر الرابط
وتتحقق البنية في شكل جملة اسمية من قبل (163 أ)
لما إذا كان المخصص «الماضي» أو «المستقبل» أو «الزمان — المصغر» («الزمان») فإن قاعدة من
قواعد التفسير، «قاعدة اندماج الرابط»، تلجج «كان» وتحقق البنية إذلك في شكل جملة رابطية من
قبل (164 أ).

كما يظل بالحالة الاعرابية التي يأخذها محمول الجملة الاسمية ومحمول الجملة الرابطية، يمكن أن
يتم استادهل مبدئيا حسب إحدى المسطرتين الآتيتين :

1. تسد الحالة الاعرابية «الرفع» أو الحالة الاعرابية «النصب» إلى المحمول غير القملي بالنظر إلى
مخصصه الزماني المؤشر له في البنية الوظيفية
 2. تسد إلى المحمول غير القملي حالة الاعرابية في مرحلة لاحقة أي بعد اندماج الرابط فتكون اذلك
قاعدة إسناد الحالة الاعرابية مرتبطة باندماج الرابط وعدم اندماجه.
- ويرجح المسطرة الأولى أنها تتلاءم والمبدأ العلم الذي يقضي بإسناد الحالات الاعرابية طبقا للمعلومات
المتوافرة في البنية الوظيفية ونها لا تسيطر إلى إضافة قاعدة لا تُرَوِّع علم لوجيحا.

ويأخذ الحالة الأعرابية «النصب» في الجمل «التصعيدية» إذا تسربت وظيفة المفعول داخل
الحمل المندرج وأُسِّدت إلى المكون الفاعل :

(168) غب [مصر ظر في (س¹) عمرو (س¹) حضر في
(س²) . [حضر يقيم من حضر (س²) خالد (س²) حضر ظا حضر في مع]
نصب
نصب
نصب
(س²) حتى يوجد

يُستلزم هذا الامكان الثاني لتعطيل اعراب المكون المنصوب الثاني في الجمل «التصعيدية»
وضع القاعدة الآتية :

(169) «أُسِّد الحالة الأعرابية النصب إلى المفعول الفصلة في الحمل المندرج إذا :

- أ — كان المفعول الرئيسي للجملة من المحمولات «التصعيدية» و
 - ب — كان مفعول الحمل المندرج محمولا غير فعلي و
 - ج — كانت الوظيفة المفعول مسدة إلى المكون الفاعل في الحمل المندرج.
- كل من هذين الامكانين اللذين اقترحتاهما لتعطيل اعراب المكون المنصوب الثاني في
الجمل التصعيدية يتلاءم وبإحدى النحور الوظيفي.
- إلا أننا إذا قاربا بينهما من حيث الإليات التي يستلزمانها (أي من حيث «كثفتيهما») وجدنا
الامكان الأول أبسط. وتكسر بساطته، أساسا، في أنه يمكن من رصد نفس الخاصية، كما
يوضح من المقارنة بين القاعدتين (162) و(169)، دون اللجوء إلى إضافة الوظيفة الفصلة
خصوصا ان الامكان الثاني لا يعني عن اللجوء إلى نفس العوامل السياقية.
- إذا تبين أن ليس لإضافة وظيفة الفصلة مبررات أخرى (أي إذا تبين ان ليس ثمة خصائص
أخرى يستلزم رصدها إضافة هذه الوظيفة)، يكون تبني الامكان الأول أفضل من تبني الامكان
الثاني.

خلاصة ما سبق ان البيات «التصعيدية» التي من قبيل (12 ب) و(13 ب) لا تنقسم
إلا مفعولا واحدا وان وصمها، لا يستلزم، بالتالي اسناد الوظيفة التركيبية للمفعول إلى أكثر من
مكون واحد، شأنها في ذلك شأن البيات الدالة على «انتقال الملكية» التي من قبيل
(123 أ — هـ).

2.5 — المفعول في البيات «التعليقية» :

البيات «التعليقية» هي، كما تقدم، البيات المعنى لها بالجمل (10 ب — ج) التي يعيد
سوقها للتذكير :

(10) أ — شرب المريض الدواء

ب — أشرب الطبيب المريض الدواء

ج — شرب الطبيب المريض الدواء

وقد دُرِج، كما اسلفنا، على اعتبار هذه البنيات متضمنة، كذلك، أكثر من معقول واحد. ففي النحو العربي القديم، يعد المكونان المنصوبان في الجملتين (10 ب — ج) مفعولا أولا ومفعولا ثانياً وسبغول بعد تلخيص مبطله اشتقاق التراكيب «التعليلية» حسب النحو الوظيفي، ان فهو ان «فرسية المفعول الواحد» كافية لرصد خصائص هذا الضرب من البنيات كما يها لرصد خصائص البنيات الدالة على «انتقال الملكية» والبنيات «التصعيدية»

أ — تُشتق البنيات «التعليلية» في النحو الوظيفي (59)، عن طريق قاعدة من «قواعد تكوين المحمولات»، «قاعدة تكوين البنيات التعليلية»، التي تقترح صوغها، بالنسبة للغة العربية، كما يلي :

(170) تكوين البنيات التعليلية :

ف (س ¹) ... (س ²)	$\left\{ \begin{array}{l} \text{فَعَل} \\ \text{فَعِل} \\ \text{فَعُل} \end{array} \right\}$	الدخل «	
ف (س ³) مَعْل (س ¹) مَعْل ... (س ²)		$\left\{ \begin{array}{l} \text{أَفْعَل} \\ \text{فَعَل} \end{array} \right\}$	أخرج «

معنى : «يَعْمَل (س³) على أن تتحقق الواقعة التي يدل عليها الاطار الحملّي — الدخّل».

حيث يشير الرمز «» إلى جذر المحمول

ينضج من الصياغة (170) لقاعدة تكوين البنيات التعليلية في اللغة العربية الخصائص الآتية :

1 — يُشتقّ الفعل محمول البنيات التعليلية من فعل منصوع على وزن «فَعَل» أو «فَعِل» أو «فَعُل» أما زيادة المسابقة «الهمزة» أو السابقة «است» أو بصيغة الوسط.

2 — يضاف إلى موضوعات الاطار الحملّي — الدخّل موضوع آخر، الموضوع (س²)

3 — يدل الموضوع (س³) على «المَعْلِل» (Causee) والموضوع (س¹) على «المَعْلَل» (Cause)

(59) انظر (ديك 1980 : 53 — 89).

4 — يَتَلَبَّ للموضوع «المعلَّل» الموضوع «المعلَّل» خصائصه إذ يصبح «المتعلِّل» (Agent) الحقيقي ويستأثر بالتالي، بالوظيفة التركيبية الفاعل.

ما يهمنا من خصائص البنيات التعبيرية هما الخاصيتان الثانية والرابعة اللتان تطرحان إشكال إسهاد الوظائف التركيبية بوجه عام وإشكال عدد المعولات في هذا الصرب من البنيات على الخصوص.

ب — يتميز الإطار الجملي بخرُج القاعدة (170) بإضافة موضوع واحد، الموضوع (س⁰) إلى الموضوعات التي يتضمنها الإطار الجملي المُدخَّل. بعبارة أخرى، إذا كان محمول الإطار الجملي الدخَّل محمولاً أحادياً (أي فعلاً «لأرماً») فإنه يصبح بمقتضى القاعدة (170) محمولاً ثنائياً كما يتبين من المقارنة بين الجملتين (171 أ — ب)

(171) أ — خرجت هند

ب — أخرج خالد هنداً.

وإذا كان محمولاً ثنائياً أي فعلاً «متعلِّباً» أصبح بمقتضى هذه القاعدة محمولاً ثلاثياً كما يتضح من المقارنة بين الجملة (10 أ) والجملتين (10 ب — ج).

في جميع الأحوال، تُسند الوظيفة التركيبية الفاعل إلى الموضوع «المعلَّل»، أيًا كان عدد الموضوعات أما الوظيفة التركيبية المفعول، فإن استنادها مرتبط بعدد الموضوعات من جهة ونوعية الوظائف الدلالية التي تحلها هذه الموضوعات من جهة ثانية .

1 — إذا كانت البنية التعبيرية لا تنص إلا الموضوعين «المعلَّل» و«المتعلِّل» كالجملتين (171 ب) فإن الوظيفة المفعول تُسند آلياً إلى الموضوع الثاني

2 — أما إذا كانت متضمنة بالإضافة إلى الموضوع «المعلَّل» والموضوع «المتعلِّل»، موضوعاً حاملاً للوظيفة الدلالية «المتقبل»، فإن الوظيفة المفعول يمكن أن تُسند مبدئياً، إما إلى الموضوع «المعلَّل» أو إلى الموضوع «المتقبل».

(172) أ — أفهم الأستاذ الطالبَ الدرسَ

ب — ؟ أفهم الأستاذ الدرسَ الطالبَ.

إلا أننا نلاحظ أن الموضوع «المعلَّل» يستقطب خصائص المفعول أكثر من الموضوع «المتقبل»، فهو المؤهل لاحتلال الموقع الموائى لموقع الفاعل دون قيد كما يبين من المقارنة بين الزوجين الجملتين (173 أ — ب) و(174 أ — ب) :

(173) أ — أسمع خالد هنداً أغنية.

ب — أسمع خالد فتاة أغنية.

(174) أ — أسمع خالد الأعنة هذا
ب — أسمع خالد أعنة هذا.

حيث يتضح أن الموضوع «المتقبل» لا يحتل موقع المفعول إلا إذا كان «عبارة محيلة».
وهو المؤهل لأن يكون فاعل البنية الميية للمجهول :

(175) أ — أسمعته هذا أعنة
ب — أسمعته أعنة هذا

وظيفة المفعول، إذن، تُسند إلى مكون واحد في البنيات التحليلية المتضمنة أكثر من موضوع ويستقطب هذه الوظيفة المكون «المعقل» أما المكون «المتقبل» فإن خاصيته الأساسية . امتناع حذفه (أو صحوته) واحده للحالة الاعرابية النصب يُمكن تحليلهما، كما سبق أن بينا، بكونه حذاً «ضروريا» بالنسبة لمحمول البنية وكونه حاملا للوظيفة الدلالية «المتقبل».

خلاصة :

1 — يستلزم الوصف المكافئ للعلاقة بين البنية الحاملة والبنية المكونة، في اللغة العربية، استخدام الوظيفة التركيبية المفعول بالاصافة إلى الوظيفة التركيبية الفاعل باعتبار هاتين الوظيفتين تحددان المسطور الأول والمسطور الثاني للوحدة التي تُقدّم بها الواقعة الدال عليها محمول الجملة.

2 — تسند الوظيفة المفعول إلى الحدود الحاملة للوظائف الدلالية «المتقبل» و «المتقبل» و «الحدث» و «الزمان» و «المكان» دون الحدود الأخرى.

ويتم إسناد هذه الوظيفة إلى الحدود الممكنة إسنادها إليها، طبقا لسلمية يحتل فيها الرتبة الأولى الحاد الحامل للوظيفة الدلالية «المتقبل».

3 — تُحدد الوظيفة المفعول إعراب المكون المستند إليه فيأخذ هذا المكون الحالة الاعرابية «النصب» أي كانت الوظيفة الدلالية التي يحملها والوظيفة التداولية (محور أو بؤرة) التي تُسند إليه هي مستوى البنية الانحائية.

4 — أما موقعه فتفاعل في تحديده وظيفته التركيبية ووظيفته التداولية لا يحتل موقعه العادي (الموقع الموالي لموقع الفاعل في الجملة الفعلية والموقع الموالي لموقع المفعول في الحمل الاسمي والرابطة) حين يكون بؤرة جديد والموقع الصنر م* حين يكون بؤرة مقبلة أو محورا أو اسم استفهام والموقع الذي يتوسط موقعي الفعل والفاعل (الموقع م') حين يكون محورا

وتختص قاعدة موقعة المفعول في الموقع الصدر م* ليرد «أحاديث الموقعة عي م*» كم
تخضع للقيود الجزيرية.

5 - تقوم علاقة «يربط أحالي» بين المكون المفعول المحتل للموقع الصدر م* وموقع أو
ضمير داخل الحمل. يربط المفعول المحتل للموقع م* موقعا إذا كان بؤرة مقابلة أو اسم
استعهام وضميرا إذا كان محورا. ويخضع الربط الأول («الربط الموقعي») دون الربط
الثاني («الربط الصميري») للقيود «الجزيرية» إذ يتمتع أن يربط المفعول المتموقع في
م* موقعا داخل «مركب اسمي معقد» أو «بنة عظيمة»...

6 - تُسند الوظيفة المفعول إلى مكون واحد في البنيات التي تُعروف على اعتبارها متضمنة
أكثر من مفعول واحد : البنيات الثلاثة على «انتقال الملكية» و«البنيات التصعيدية»
و«البنيات التعليلية». وتستقطب هذه الوظيفة المكون «المستقبل» عي البنيات الأولى
والمكون الفاعل في البنيات الثانية والمكون «المعطّل» في البنيات الثالثة. وينسب من
تحليل هذه الأنماط الثلاثة من التراكيب أنه لا داعي لافتراض مفعولين متباينين
(«مفعول مباشر» و«مفعول غير مباشر») ولا ميرر لافتراض إمكان إسناد نفس الوظيفة
المفعول إلى أكثر من مكون واحد داخل نفس الحمل.

الرباط، 30 جويلية 1985.

الفصل الثالث

**البنيات التصعيدية في اللغة العربية
نحو تحليل وفيلفي**

«البنيات التصعيدية» في اللغة العربية نحو تحليل وظيفي

مدخل :

يقصد بـ «البنيات التصعيدية» البنيات التي من قبل (1) :

(1) أ - ظن خالدٌ هذا قصاصة

ب - ظن خالدٌ هذا تكب القصص

ج - ظُنتَ هذا قصاصة

د - ظُنتَ هذا تكب القصص

النتيجة حسب الأنحاء التوليدية ذات الطابع التحويلي (1)، عن تحويل «التصعيد» (Raising) الذي يُنقل بمقتضاه فاعل الجملة المدخلة (فتح الميم) إلى موقع فاعل أو مفعول لجملة رئيسية. مسعى، في هذا البحث، إلى وصف خصائص هذا النمط من البنيات دون استخدام تحويل (2) «التصعيد»، معتمد، أساساً، الاقتراح الولد في (ديك 1979 وديك 1981).

وينقسم البحث إلى مباحث أربعة. يعرض بالمعارج، في البحث الأول، للأوصاف التي اقترحت في النحو العربي القديم وفي أهم الأنحاء الحديثة لرصد خصائص البنيات التصعيدية، ويعرض في السكتين الثاني والثالث للتحليلين اللذين يقترحهما ديك :

(أ) تحويل القائم على فكرة أن المجل التي من قبل (1) والمجل التي من قبل (2) :

(1) يضع، في مقابل هذه الأنحاء الأنحاء التوليدية التي ألقت التحولات كالنحو المعجمي - الوظيفي (Lexical-functional Grammar) نظر للاطلاع على خصائص هذا النحو، بالنسبة للغة العربية، اسحات د. الفاسي المهرس (الفاسي القوري 1981 و1982 و1984 و1985).

(2) من المعلوم أن النحو الذي يحمده (النحو الوظيفي) من الأنحاء التي سعى إلى الامتناء عن القواعد التحويلية وسميها بقواعد تنجيب لتبدأ «الواقعية النفسية» نظر لتأصيل بنية النحو الوظيفي في مقدمه كتابنا «الوظائف التداولية في اللغة العربية» و«دراسات في نحو اللغة العربية الوظيفي».

(2) أ - ظن خالد ان هذا قصاصة.

ب - ظن خالد ان هذا تكتب القصص

ج - ظن ان هذا قصاصة

د - ظن ان هذا تكتب القصص

مشتقة من إطارين حملتين مختلفين و(ب) التحليل الذي يربط بين هاتين الرمزين من الجمل عن طريق امكان «تسرب» (no penetrates) الوظيفة المفعول أو الوظيفة «فاعل» في مستوى الحمل الرئيسي، داخل الحمل المدفج، مصطلحين على تسمية الفرضيتين المعتمدتين في هذين التحليلين ب «الفرضية المعجمية» و«فرضية التسرب» بالتوالي.

وبعد المباشرة بين «الفرضية المعجمية» و«فرضية التسرب» والاستدلال على ورود الفرضية الثانية، نخلص، في المبحث الرابع، إلى إعادة طرح اهم الاشكالات المتعلقة بالبيئات التصيدية في اللغة العربية فتحاول ان نجيب في ضوء هذه الفرضية على الأسئلة الآتية : ما هو نوع العلاقة القائمة بين المكون المفعول والمكون الفاعل في البيئات الممثل لها بالجمل (1) والمحمول الرئيسي ؟ ما هي الوظائف التداولية التي يمكن ان تستند إلى هذا المكون ؟ وما هي المواقع التي يمكن ان يحتلها ؟ كم معمولاً في هذا التسرب من التراكيب وكيف يمكن تحليل نصب المكون المنسوب الثاني في الجمل التي من قبيل (أ) و(1 ج) ؟ كيف يمكن ان تعالج، في إطار «فرضية التسرب»، ظاهرتنا ما أسماه النحاة العرب القدماء «الانفاء» «والعليق» ؟

1 - المجال «التصيد» :

1.1 - في النحو العربي القديم :

يُدرج النحاة العرب القدماء في باب «ظن واخواتها» مجموعة من الأفعال يؤولف بسها ابها تدخل على «مبتدأ» و«خير» فتصبها على أساس ان الأول «مفعول أول» والثاني «مفعول ثان» فالجملة (3)، مثلاً، مشتقة حسب تحليل النحاة العرب القدماء، من الجملة الأصل (4) المكونة من اسمين : «مبتدأ» و«خير» :

(3) خيب خالد هذا لغوية

(4) هد لغوية.

وتقسم النحاة العرب القدماء مجموعة هذه الأفعال بالنظر إلى دلالتها، فسمين «أفعال قلوب» و«أفعال تحويل». وتقسم «أفعال القلوب» بدورها إلى «ثلاث ثلاث» الأفعال بدانة على «الظن» («حججاً» و«عدّ» و«زعم» و«جعل» و«حب») والأفعال الدالة على «اليقين»

«عَم» و«وَحَد» و«أَفَى» و«دَرَى» و«سَطَم» والأفعال التي ترد دالة على «الظن» كما ترد دالة على «اليقين» («ظَنَى» و«حَسِبَ» و«خَالَ» و«رَأَى»). أما أفعال القسم الثاني، «أَعْمَلَ» و«نَحْوِلَ»، فإنها الأفعال الدالة على الانتقال من حالة إلى حالة أو من وضع إلى وضع وتنقسم لأفعال الآتية : «صَبَّرَ»، و«أَصَارَ»، و«جَعَلَ» و«تَرَكَ» و«أَتَخَذَ».

وبه النحاة العرب القدماء إلى أن جل هذه الأفعال من «المشترك اللفظي» إذ يدل الفعل الواحد منها على عدة معان متباينة، فالفعل «عَدَ»، على سبيل المثال، يرد دالا على «الظن» كما في الجملة (5) :

(5) عد خالد هذا لغوية.

كما يرد دالا على عملية العد الحسابية كما في الجملة (6) :

(6) عد الأستاذ الطلبة الحاضرين.

ويبرر النحاة التنبه إلى الاشتراك اللفظي الذي تمتاز به جل هذه الأفعال بأن التباين في المعنى يؤدي إلى تباين في التصرف التركيبي. فالفعل «عَدَ»، مثلا، ينصب مفعولين إذا ورد دالا على «الظن» وينصب مفعولا واحدا إذا ورد دالا على العملية الحسابية كما يتبين من المقارنة بين الجملتين (5) و(6). ويترتب عن هذا أن الأفعال الدالة على معان متباينة لا تدرج في باب «ظَنَى» ولغواتها إلا بالنسبة لمعنى واحد، المعنى الذي يطابق نصبها لمفعولين اثنين. فالفعل «عَدَ» لا يدرج في هذا الباب إلا باعتباره دالا على معنى «الظن» وناصبا بالتالي لمفعولين.

يقوم دن التحليل الذي يقترحه النحاة العرب القدماء لوصف البنيات التي من قبيل (3) على فكرتين أساسيتين : دلالة الفعل في هذه البنيات على معنى «الاعتقاد» بشقيه «الظن» و«اليقين» أو معنى «الانتقال من حالة إلى حالة» ودخول هذا الفعل على جملة مُكوِّنة من «مبتدأ» و«خبر» بصيحتان مفعولين له.

ويمكن أن نلاحظ على هذا التحليل، انطلاقا من فهنا للبنيات التصيدية ما يلي

1 — ثمة بنيات هي إلى «البنيات التحليلية» (Causative Structures) تقرب منها إلى البنيات التصيدية هذه البنيات هي التي يمكن أن نمثل لها بالجمليتين الآتيتين

(7) أ — صَبَّرْتُ الطَّيْسَ عَزَفا

ب — أَصْبَرْتُ الطَّيْسَ عَزَفا.

فالتحليل الذي يبدو لنا أكثر ملاءمة لمصاحف هذا الصرب من التراكيب هو التحليل المُطَبَّقُ فيه من أن مصدر اشتقاق الجمليتين (7 أ — ب) هي البنية (8) لا البنية (9 أ — ب).

(8) صار العلي خرقا.

(9) أ — صيرت [الطين خرقا]

ب — اصبرت [الطين خرقا]

2 — ليس أصل منصوبي هذه المجموعة من الأفعال «مبتدأ» و«خبر» بل أصلها «فاعل» و«محمول» فعلى كما في الجملة (10) :

(10) حسب خالد هذا تكذب الشعر

أو «محمول» غير فعلي (اسم، صفة...) كما في الجملة (3).

3 — يخص هذه التراكيب مفعولا واحدا لا مفعولين كما يذهب إلى ذلك النحاة لعرب التقديم. وبأخذ وظيفة المفعول المكون المنصوب الأول («هذا» في الجملة (3) مثلا) دون المكون المنصوب الثاني (3).

4 — لا يتضح من التحليل العربي القديم كيف تستند هذه الوظيفة إلى معمولي (4) الفعل أي كيف يتم الربط بين الجملتين (11 أ) و(11 ب) :

(11) أ — حسب عمرو إن خالدا يعشق هذا

ب — حسب عمرو خالدا يعشق هذا.

2.1 — في النحو الوظيفي :

يتم الربط حسب الاتجاه التوليدية ذات الطابع التحويلي بين الجملتين (11 أ) و(11 ب)

(3) انظر دفاعا قسما اسمناه «فرضية المفعول الواحد»، بالنسبة للبنىات التصعيدية والبنىات العمودية والبنىات الدالة على «انتقال الملكية» التي من قبل :

أعطي خالد هذا عينا

وهب خالد هذا دلو

منح الأستاذ الطالب جائزة.

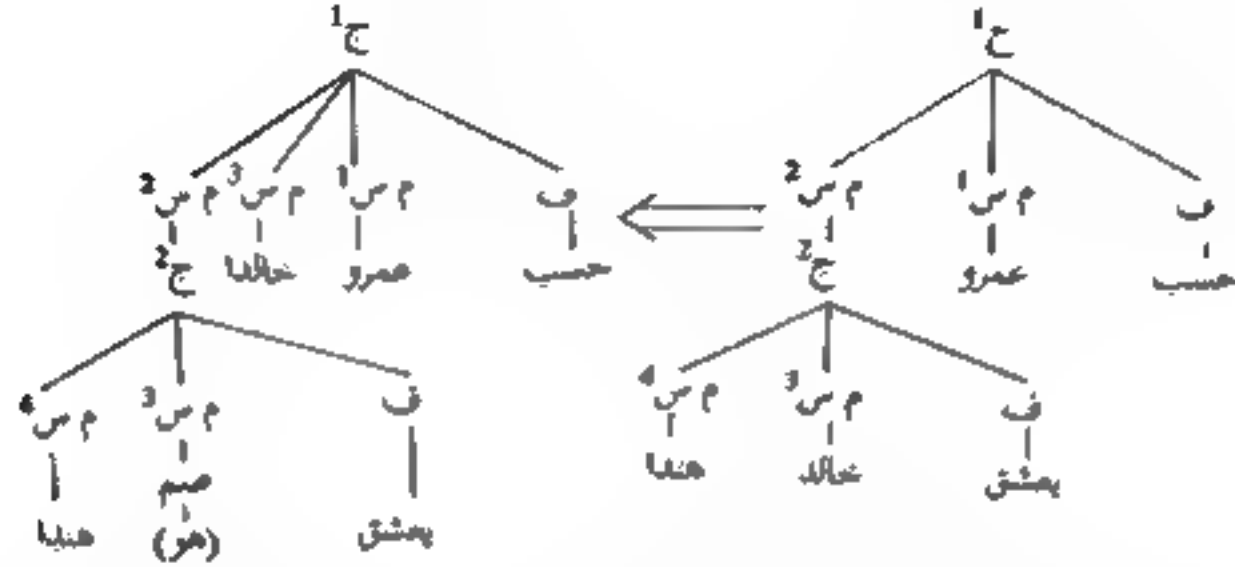
مقالنا حول «المعمول في اللغة العربية».

(4) راجع مختلف الاقتراحات التي قدمت، في إطار النحو التوليدي التحويلي، في (بوسطل 1974) وانظر للتعاش الذي دار حول ورود قاعدة تحويل التصعيد (لايفوت 1976)، و(بريزنال 1976) و(٧٤) 1977.

وانظر كذلك التحليل الذي اقترح، أخيرا، في إطار «نظرية الربط الممالي» (Government Binding Theory) الانتفاء عن قاعدة تحويل «التصعيد إلى المعمول» (Raising to Object) ويقوم هذا التحليل (تحليل «الأعراب الاستثنائي» (Exceptional Case Marking) على الفرض أن بعض الأفعال تصبح علامة في فاعل الجملة المنحبة فتسند إليه الحالة الاعرابية المنصب بعد أن يتم حذف ح (تجسكي 1982 : 55، 63 ...).

عن طريق قاعدة تحويلية، قاعدة «تصعيد الفاعل إلى المفعول» (Subject-to-Object Raising) يقل بمقتضاها المكون فاعل الجملة المتعججة (يفتح المزم) إلى موقع مفعول الفعل لرئيسي (عمل الجملة المتعججة) كما يتبين من التمثيل الشجري الآتي :

(12)



وقد اقترحت، في إطار النظرية التوليدية نفسها، تحليلات ترصد خصائص البنيات التصعيدية دون اللجوء إلى قاعدة تحويلية. فهي إطار «النحو المعجمي — الوظيفي» (Lexical-Functional-Grammar)، مثلاً، يُدرج د. الفاسي الفهري (الفاسي الفهري 1982 : 239 — 248) مجموعة أفعال التصعيد في زمرة «أفعال المراقبة» (verbes de contrôle) التي تصمم، بالإضافة إلى هذه الأفعال «الأفعال الروابط» و«أفعال المقارنة» و«أفعال الشروع»، وترجع الجمل التي تنضم أفعال التصعيد إلى بنية مكونة تتكون من الفعل ومركبي اسميين و«فصلة حملية» وتُسنَد إلى المركب الاسمي الوظيفتان النحويتان الفاعل والمفعول (5).

أما بالنسبة للنحو الوظيفي فلا يمكن أن يتم في إطاره وصف البنيات التصعيدية إلا طبقاً لمسطرة لا تستخدم أية قاعدة تحويل. ويقترح ديك (ديك 1979 وديك 1981)، لوصف هذه النمط من البنيات تحليلين اثنين يتلاعبان كلاهما بمبادئ النحو الوظيفي.

(5) على أساس هذا التحليل، يقترح د. الفاسي الفهري (الفاسي الفهري 1981) أن يكون التمثيل المعجمي للفعل «نظر» هو التمثيل الآتي :

نظر = ((فا)) ((مفع)) ((فعل))

((1)) ((2))

حيث (فا) = فاعل، (مفع) = مفعول، (فعل) = فعل حملية

يقوم التحليل الأول على فكرة ان للعمل «حسب» إطارين حملهين مختلفين بشكلان
مستترقي اشتقاق للجملة (11 أ) و (11 ب). ويرجع التحليل الثاني إلى مبدأ «التسرب»
الذي يُبَيِّن ان تَتَمَّز إحدى الوظيفتين التركيبيتين الفاعل والمفعول إلى داخل الحمل المدفع
(بمعنى الميم) فتسند إلى أحد مكوناته (المكون الفاعل بالذات).

مصطلح على تسمية الفرضيتين المعتمدتين في هذين التحليلين «الفرعية المعجمية»
و «فرعية التسرب»، بالتوالي، ويختصم الفقرتين التاليتين لتعريف ملامحة كل منهما
لخصائص البيانات التصعيدية في اللغة العربية.

2 — الفرعية المعجمية :

نُذَكِّر بان البنية مصدر اشتقاق الجملة، حسب النحو الوظيفي، «إطار حملي» يُنْقَل
للمعلومات الآتية : المحمول ومفعوله التركيبية وعدد محلات موضوعات المحمول وقبوع الانتقاء
التي تخضع لها الموضوعات والوظائف (الأدوار) الدلالية التي يأخذها كل موضوع. وهذا على
سبيل المثال، الإطار الحملي للعمل «شرب».

(13) شرب في (س¹ : حي (س¹) منف (س² : ساقل (س²) متق

والأطر الحملية صنفان : أطر حملية «أصول» تخصم المحمولات غير المشتقة من
محمولات أخرى وأطر حملية «مشتقة» وتصلح قواعد «الأساس» (Fund) بتوليد الأطر
الحملية حسب التوزيع الآتي : يعطي «المعجم» (Lexicon)، في شكل قوائم، الأطر الحملية
الأصول وتشتق قواعد تكوين المحمولات (Predicates formation rules) الأطر الحملية
المفروعة.

فيما يتعلق بالبيانات التصعيدية، يمكن الفرق حسب الفرعية المعجمية، بين الجمعين
(11 أ) و (11 ب) المذكورين هنا للتذكير :

(11) أ — حسب عمرو ان خالدا يعشق هذا

ب — حسب عمرو خالدا يعشق هذا.

في انهما مشتقتان من إطارين حملهين مختلفين على اعتبار ان للعمل «حسب» في الجملة
الأولى إطارا حمليا يباين الإطار الحملي الذي له في الجملة الثانية.

على هذا الأساس، يكون مصدر اشتقاق الجملة (11 أ) هو الإطار الحملي (14)

(14) حسبان (س¹ : انسان (س¹) متق (س² : حمل (س²) متق

في حين ان مصدر اشتقاق الجملة (11 ب) يكون الإطار الحملي (15) :

(15) حسبى (س¹ : انساك (س¹)) مضى (س²) متق (س³) : [(س²) فا] (س³) هـ

يشكل الفعل «حسب» في الاطار الحملى (14) محمولاً ثانياً يربط بين موضوعين - اسم وحمل بحمل الوظيفتين الداليتين الاتيتين : «المتموضع» و«المتقبل» بالتوالي .

ويشكل نفس الفعل في الاطار الحملى (15)، محمولاً ثالثاً لا يربط بين ثلاثة موضوعات تحمل الوظائف الدالية «المتموضع» و«المتقبل» و«العصلة» (Complement). ويتكون الموضوع الثالث، الموضوع الفصلة في الاطار الحملى (15)، من محمول (ف) يعود احياناً فيه الموضوع الفاعل على الموضوع الثانى، للموضوع (س²).

يسر اشتقاق الجملة (11 أ) طبقاً للعرضة المعجمية بالمراحل الآتية :

نُبي انطلاقاً من الاطار الحملى (14) البنية الحملية (16) :

(16) عـب [مضى حسبى (س¹ : عمرو (س¹)) مضى

(س²) . [حصى عشتيف (س : ع : عائد (س : ع)) مضى (س : ح : هند (س : ح)) متق (س²) متق]

وتشكل البنية الحملية (16) دعلاً لقواعد اسناد الوظائف التركيبية التي تُجزى (6)، أولاً، في مستوى الحمل المدمج (بفتح الميم) -تسد الوظائف التركيبيتين الفاعل والمفعول إلى الموضوعين (س : ع) و(س : ح) :

(17) عـب [مضى حسبى (س¹ : عمرو (س¹)) مضى

(س²) . [حصى عشتيف (س : ع : عائد (س : ع)) مضى فا (س : ح : هند (س : ح)) متق مـب (س²) متق]

ثم في مستوى الحمل المدمج (بمكر الميم) حيث تسد الوظائف الفاعل والمفعول إلى الموضوع (س¹) والموضوع (س²)، بالتوالي، فينتج عن ذلك البنية الوظيفية الجزئية (18) :

(18) عـب [مضى حسبى (س¹ : عمرو (س¹)) مضى فا

(س²) . [حصى عشتيف (س : ع : عائد (س : ع)) مضى فا (س : ح : هند (س : ح)) متق مـب (س²) متق مـب]

ثم تسد الوظيفة التداولية «بؤرة الجديد» إلى الحمل المدمج برمته على اعتبار وريد الجملة

(11 أ) جواباً للجملة (19) :

(19) ماذا حسب عمرو ؟

والوظيفة التداولية «المحور» إلى موضوع الحمل المدمج (س : ع) باعتباره «محط

الحديث» تنقل البنية الوظيفية الجزئية (18) إلى البنية الوظيفية التامة التحديد (20) .

(6) يجمع اسناد الوظائف في الجمل المتعددة المحول (الجمل المركبة) اسماً «السلكية» (cyclicity) الذي يقضى بان تُسند الوظائف فاعل الحمل المدمج أولاً ثم فاعل الحمل المدمج ثانياً.

(20) غب [مض حسب و (س¹ : عمرو (س¹)) متض فا

(س²). [حصى عشق و (س ع : خالد (س ع)) متض فا مع

(س ح : هند (س ح)) متق مفأ (س²) متق مع يوجد]

وتشكل «قواعد التعبير» (قواعد اسناد الحالات الاعرابية وقواعد الموقفة.) انطلاقا من المعلومات المتوفرة في البنية الوظيفية (20) ببناء بنية مكوية تتحقق فيما بعد في شكل الجملة (11 أ).

لما الجملة (11 ب) تشتق انطلاقا من النظم الجملي (15) حسب المراحل الآتية . يتفرع الأصل الجملي (15) عن طريق ادماج الحدود، إلى البنية الجملية (21) :

(21) غب [مض حسب و (س¹ : عمرو (س¹)) مض (س² : خالد (س²)) متق

(س³ : [حصى عشق و (س² : ب - (س²)) متض متق]

(س ع : هند (س ع)) متق (س³) مض]

حيث يشير الرمز (ب) إلى الصير المتقطع في الفعل «عشق» العائد أحيانا على الموضع (س²) (7).

وتنقل البنية الجملية (21) إلى بنية وظيفية جزئية عن طريق اسناد الوظائف التركيبية الفاعل والمفعول إلى موضوعي الجمل المدحج (يفتح الميم) (س²) و (س ع) ثم اسناد هاتين الوظيفتين إلى موضوع المحصول الرئيسي (س¹) و (س²) :

(7) تنبى، بالنسبة لطبيعة اللوازم النحوية في اللغة العربية، تحليل د. الفاسي الفهري (الفاسي الفهري 1985) الذي يصف هذه اللوازم صنفين لوازم - ضمائر، ولوازم تشكل علامات مطابقة الفعل والفاعل كل اللوازم النحوية في اللغة العربية ضمائر تحمل الوظيفة التركيبية الفاعل إلا لأصغلي الغائب والناقبة (حد) و (حد ن) بالنسبة للماضي و (ب - ب) و (ب - ب) بالنسبة للمضارع اللذين يردان ضمير في الجمل التي من قبل .

خالد جمع

هند جمع

خالد يكتب الشعر

هند تكتب الشعر.

وعلامي مطابقة في الجمل التي من قبل :

جمع خالد

جمع هند

يكتب خالد الشعر

تكتب هند الشعر.

(22) بحسب [مضرب حسب و (س¹ : عمرو (س¹)) مضرب فا (س² : خالد (س²)) متق مضرب
(س³ : [مضرب عشق و (س² : ع²) (س² : ع²) مضرب فا
(س³ : ع : هند (س³ : ع³) متق مضرب (س³ : ع³) مضرب

ويتم الحصول على بنية وظيفية تامة التحديد باستناد الوظيفتين التبادليتين «هجرة الجديد»
و«المحور» إلى حمل الجملة رمته وإلى موضوع المحمول الرئيسي (س²) بالتوالي :

(23) بحسب [مضرب حسب و (س¹ : عمرو (س¹)) مضرب فا (س² : خالد (س²)) متق مضرب مع
(س³ : [مضرب عشق و (س² : ع²) (س² : ع²) مضرب فا
(س³ : ع : هند (س³ : ع³) متق مضرب (س³ : ع³) مضرب يوجد

ونقل البنية الوظيفية (23) عن طريق إجراء قواعد التعبير، إلى بنية مكوبة تتحقق في الجملة
(11 ب).

يركي التحليل الذي يعتمد «الفرضية المعجمية» الميزة الآتية :

1 — تلازم ومبادئ النحو الوظيفي إذ لا يستلزم أية قاعدة تحويلية للربط بين الجملتين
(11 أ) و(11 ب)،

2 — وعدم استلزامه لدخال أي تعديل على القواعد التي يتضمنها النحو. إلا أن هذا التحليل
يعرض لتنبؤ المشاكل الأساسية الثلاثة الآتية :

(1) يسمع الفراض أن للجملتين (11 أ) و(11 ب) مصدرين اشتقاق مختلفين من الربط
المباشر بينهما فلا يتيح وصف التماثل الدلالي بين الفعل «حسب» في الجملة الأولى
وبنه في الجملة الثانية.

(2) لا يلجأ عادة إلى التمثيل لخصائص محمول ما في إطارين حمالين مختلفين إلا إذا كان
هذا المحمول دالا على معنىين مختلفين، أي إذا كان من «المشترك اللفظي».

وسأخذ مثالا لذلك الفعل «سمع» في الجملتين (24 أ — ب) :

(24) أ — سمع خالد أن عليا يغني

ب — سمع خالد عليا يغني.

بعد الجملة (24 أ) أن خالدًا أخبر بأن عليا يغني في حين أن الجملة (24 ب) تعيد أن
خالد سمع إلى علي وهو يغني. بعبارة أخرى، يدل الفعل «سمع» في الجملة الأولى على
معنى الإخبار ويدل في الجملة الثانية على معنى الإدراك الحسي لصوت. يلزم عن اختلاف
المعنيين الدال عليهما «سمع» في الجملتين (11 أ) و(11 ب) أن لا علاقة بين هاتين
الحسنتين وأن وضعهما الملائم يستوجب اعتبارهما مشتقتين من بيتين مختلفتين. يعني هذا،

بالنسبة للنحو الوظيفي، وجوب افراد اطارين حملين مختلفين للفعل «سمع» بشكلان مصدرى اشتقاق الجمل التي من قبيل الجملة (24 أ) من جهة والجمل التي من قبيل الجملة (24 ب) من جهة ثانية. هذان الاطاران الحملان هما الاطاران (25) و(26)

(25) سمع في (س¹ : حتى (س¹)) منف (س² : حمل (س²)) متى

(26) سمع و (س¹ : حتى (س¹)) منف (س² متى (س³ : [(س² ها) (س³)) فص

ويختلف الأمر بالنسبة للجملتين (11 أ) و(11 ب)، فهما جملتان مترادفتان د ان الفعل «حسب» معناه في الجملة الأولى هو معناه في الجملة الثانية. ويلزم عن ترادف هاتين الجملتين الربط بينهما من حيث مصدر اشتقاقهما أي وصفهما على أساس أنهما مشتقتان من بنية واحدة، أي من إطار حملي واحد.

3) بأخذ المكون (س²) حسب الفرضية المعجمية، بالنسبة للمحمول الرئيسي، كم يشين من الاطار الحملي (15)، الوظيفة الدلالية «المضيق» وهذا مخالف للحدس من حيث افتراض ان بين المكون «عالم» والفعل «حسب» في الجملة (11 ب) علاقة دلالية ما. ما هو وارد هو ان هذه العلاقة الدلالية قائمة بين الفعل (حسب) و«عالم» يعشق هذا» لا بينه وبين المكون «عالم» بمفرده. أما المكون «عالم» فإنه لا يرتبط دلالياً، بالفعل الرئيسي بل بالفعل المدمج (يمنع الميم) «يعشق» اما علاقته بالفعل الرئيسي فهي علاقة تركيبية صرف إذ يأخذ، بالنسبة إليه، الوظيفة التركيبية المفعل. بعبارة أخرى، يفترض التحليل الذي يعتمد للفرضية المعجمية ان المكون (س²) في الاطار الحملي (15) موضوع من موضوعات المحمول الرئيسي في حين انه موضوع من موضوعات المحمول المدمج اد لا ارتباط دلاكي له الا بهذا المحمول (8).

3 - فرضية «الغرب» :

يقوم التحليل الثاني الذي يقترحه ذلك لوصف البنيات التصميديّة على المبدأ الاتي . يمكن ان يتسرب اسناد الوظيفتين التركيبيتين، في الجمل التي يدل محمولها على «الاعتقاد» كـ «ظن» و«حسب» و«عد» إلى داخل المحمل المدمج (يمنع الميم) حيث يمتد احد موضوعاته فاعلا أو محمولا للمحمول الرئيسي.

لنعد إلى الحملين (11 أ) و(11 ب) المكررين هنا للتذكير لتبين كيف يتم اشتقاق كل

(8) إلى هذا يذهب د. القاسي القهري (قاسي القهري 1981 و 1982) حيث يُخصي المكون المعنوي من البنية العملية للجمل التي تتضمن فعلا كـ «ظن» و«حسب».... ويعتبر ان موضوعي هذه الأسال هما الفاعل والفعل العملية (تظهر التمثيل المعجمي للفعل «ظن» في الهامش (5))

منهما حسب هذا التحليل.

(11) أ - حسب عمرو ان خالفا يعشق هنداً

ب - حسب عمرو خالفا يعشق هنداً.

نقاسم الجملة (11 ب) الجملة (11 أ) نفس مصدر الاشتقاق، أي البنية التحليلية (16) لمكررة هنا للتذكير.

(16) [حب مطر حسب في (س¹ : عمرو (س¹)) متض

(س² : [حضر عشق و (س ع : خالد (س ع)) متض

(س ح : هند (س ح)) متق (س²) متق]

تشكل البنية (16) دخلاً لقواعد اسناد الوظائف التركيبية التي تطبق في مستويين على التوالي : مستوى الحمل المدمج (بفتح الميم) ومستوى الحمل المدمج (بكسر الميم). تُستند، في المستوى الأول للوظيفتين التركيبيتين الفاعل والمفعول إلى الموضوعين (س ع) و(س ح) بالتوالي، انهما ليس للوظيفتين الداليتين «المتروك» و«المتقبل». أما في المستوى الثاني، مستوى الحمل المدمج، فنستند الوظيفة التركيبية الفاعل إلى الموضوع (س²) ونستند الوظيفة التركيبية المفعول إلى الحمل المدمج برته، أي الموضوع (س²) فينتج عن ذلك بناء البنية الوظيفية الجزئية (18) المكررة هنا للتذكير :

(18) حب [مطر حسب في (س¹ : عمرو (س¹)) متض فا

(س² : [حضر عشق و (س ع : خالد (س ع)) متض فا

(س ح : هند (س ح)) متق مفأ (س²) متق مف]

أو إلى الموضوع الفاعل (س ع) داخل الحمل المدمج، طبقاً لمبدأ «التسرب» فهم بذلك بناء البنية الوظيفية الجزئية (27) :

(27) حب [مطر حسب في (س¹ : عمرو (س¹)) متض فا

(س² : [حضر عشق و (س ع : خالد (س ع)) متض فا مف

(س ح : هند (س ح)) متق مفأ (س²) متق]

هذان الامكانان اللذان يتيحهما مبدأ «التسرب» في اسناد الوظيفة التركيبية المفعول (اسادها إلى الحمل المدمج رته أو إلى احد موضوعاته) يؤدبان إلى بناءيتين وظيفيتين محتملتين، البنية (18) والبنية (27)، تتحقق أولاهما في شكل الجملة (11 أ) وثانيهما في شكل الجملة (11 ب).

ويصدق مبدأ «التسرب» في اسناد الوظيفة الفاعل صدقه في اسناد الوظيفة المفعول

لنأخذ، مثلاً، الجملتين (28 أ) و(28 ب) المبينتين للمجهول :

(28) أ - ظُنَّ أن خالدا قتل عمرا

ب - ظُنَّ خالد قتل عمرا

تُعدُّ الجملة (28 أ) طبقاً لفرضية «التسرب»، ناتجة عن استناد الوظيفة الفاعل، في مستوى الحمل المدنح (يكسر الميم) إلى الحمل المدنح (يفتح الميم). وتعد الجملة (28 ب) ناتجة عن استناد هذه الوظيفة في نفس المستوى إلى الموصوع («خالد») الفاعل في الحمل المدنح.

نشتق، إذن، البنيات التصعيدية التي من قبيل (11 ب) و(28 ب) حسب فرضية «التسرب»، عن طريق «محو» إحدى الوظيفتين التركيبيتين الفاعل والمفعول داخل الحمل المدنح وانتقاء أحد موضوعاته فاعلاً أو مفعولاً للمحمول الرئيسي.

ويتوقف إمكان تسرب الوظيفتين الفاعل والمفعول داخل الحمل المدنح على توافر الشرطين الآتيين : (9)

1 - تسرب هاتان الوظيفتان داخل الحمل المدنح إذا كان المحمول الرئيسي من المحمولات «التصعيدية» أي من المحمولات الدالة على «الاعتقاد» كـ «ظن» و«حسب» و«عدَّ» ... أما إذا كان المحمول الرئيسي غير منتم لهذه المجموعة، فإن التسرب يمنع كما يدل على ذلك لحن الجملة (29 ب) :

(29) أ - استنتج عمرو أن خالدا يمشى هنذا

ب * - استنتج عمرو خالدا يمشى هنذا.

2 - تُسند الوظيفة «المشيرة» (الفاعل أو المفعول) إلى الموصوع الفاعل دون غيره كما يدل على ذلك لحن الجملتين (30) و(31) في مقابل الجملتين (11 ب) و(28 ب) :

(30) * حسب عمرو هنذا يمشى خالد

(31) * ظُنَّ عمرو قتل خالد

وبعد هذا الشرط الثاني من خصائص قاعدة التصعيد الكلية.

يركي التحليل الذي يعتمد فرضية «التسرب»، بالإضافة إلى عدم استخدامه لأنه قاعدة تحويلية وتلازمية، بالتالي ومبادئ النحو الوظيفي، أنه يتيح، بحلاف التحليل المعتمد للفرضية

(9) ثمة شرط ثالث نعمل القول فيه في الفقرة المخصصة لظاهرة «التعليق» (الفرقة 4 3) وهو ألا يتصدر الحمل المدنح (يفتح الميم) «مصري» (Complementizer) كـ «أن» و«ما» و«اللام» وغيرها

المعجمية، الربط بين الجمل التي من قيل (11 أ) والجمل التي من قيل (11 ب) إذ إنه يفرص أن مصدر اشتقاق هذين الضربين من الجمل مصدر واحد (الانظر الحملي (14)). غير أنه يكف، في مقابل ذلك، ادخال بعض التعديل على صياغة قواعد اسناد الوظائف التركيبية وعلى القيود التي تخصص لها هذه القواعد.

تستل الوظائف التركيبية الفاعل والمفعول، في النحو الوظيفي، كما هو معلوم إلى حدود حاملة وظائف دلالية («معد»، «متقبل»، «مستقبل»، «زمان...») ويسم اسناد كل من الوظيفتين التركيبيتين طبقاً لسمية معينة تروى فيها الوظائف الدلالية حسب أسبقيتها في أحد الوظيفتين الفاعلي أو الوظيفتين المفعول (10). وقد بينا في مكان آخر «سمية اسناد الفاعل» و«سمية اسناد المفعول» بالنسبة للغة العربية ويمكن تلخيص هاتين السمييتين في السمية الآتية :

(32) سمية اسناد الفاعل والمفعول :

$\left\{ \begin{array}{c} \text{حد} \\ \text{ن} \\ \text{ملك} \end{array} \right\}$				
	متق	مستق	مف	
+	< +	< +	< +	فا
+	< +	< +		مف

انطلاقاً من السمية (32) يمكن صياغة امكانات اسناد الفاعل والمفعول في اللغة العربية كما يلي :

$\left\{ \begin{array}{c} \text{حد} \\ \text{ن} \\ \text{ملك} \end{array} \right\}$				(33) مف	مستق	متق
	أ -	فا	مف			
	ب -	فا		مف		
	ج -	فا				مف
	د -		فا			
	هـ -			فا		
	و -				فا	فا

(10) انظر سمييتي اسناد الفاعل واسناد المفعول في معالينا حول «الفاعل في اللغة العربية» (الفصل الأول من الجزء الأول من كتابنا «تجارب في نحو اللغة العربية الوظيفية») و«المفعول في اللغة العربية» (الفصل السابق من هذا الكتاب).

ومثل لهذه الامكانات الستة بالجميل (34 أ - و) :

(34) أ - أهدي عمرو هذا خاتما

ب - شرب عمرو لنا

ح - سار خالد
سيرا حثيثا
يومًا كاملاً
فرسحين

د - أهديت هذا خاتما

هـ - شرب اللبن

و - سير
سير حثيث
يوم كامل
فرسخان

يلاحظ انه ليس من بين هذه الامكانات الستة ما يتنبأ بأسناد الوظيفة التركيبية الفاعل والمفعول في حالة نسرهما داخل الحمل المندمج في الهيئات التصعيدية. يبرز، إذن، إضافة الامكانين الاتيين إلى الامكانات الستة السابقة :

(35) منف منف منف منف
حد
م
ملك فام
منف
فا
(ز) فا
(ح) فا

حيث نرمز بـ (فام) إلى الفاعل للمندمج أي عامل الحمل المندمج، في الهيئات التصعيدية. يتضح من صياغة الامكانين الاتيين ان الوظيفة الفاعل والمفعول تستندان إلى حد حامل لوظيفة تركيبة وظيفة الفاعل. هذان الامكانان يشافيان و«قيد أحادية الاسناد» الذي اقترحنا صوغه كما يلي (11) :

(36) قيد أحادية الاسناد :

«يحمل موضوعات الحمل وظائف دلالية ووظائف تركيبية ووظائف تداولية على أساس ان
أ - لا موضوع يحمل أكثر من وظيفة واحدة من كل نوع من الوظائف الثلاث داخل
نص الحمل،

(11) انظر «الوظائف التداولية في اللغة العربية»

ب ... لا وظيفة تسند إلى أكثر من موضوع ولحد داخل نفس الحمل».

وبما قصر إسناد الفاعل أو المفعول إلى فاعل الحمل الملتصق الأول من القيد (36) د يترتب عنه إسناد وظهريتين اتين من نفس المستوى الوظيفي (فاعل وفاعل أو فاعل ومفعول) إلى نفس الحد داخل نفس الحمل. ويرر ذلك (1979) ضرورة حمل هذا الحد للوظيفيتين التركيبيتين معا (الفاعل والفاعل أو الفاعل والمفعول) بأن هاتين الوظيفيتين تُسهمان كلتاهما في تحديد خصائص البنيات التصعيدية. ولناخذ، مثالا لذلك، الحد (س ع) في البنية (27) الذي يحمل بالإضافة إلى الوظيفة الدلالية «المتوضّع» الوظيفة التركيبية الفاعل المسندة إليه في مستوى الحمل الذي ينتمي إليه (الحمل المفتّح) والوظيفة التركيبية المفعول المسندة إليه عن طريق «التسرب»، في مستوى الحمل الرئيسي :

(37) (س ع : عائد (س ع)) متحصّ فامف

تحدد الوظيفة التركيبية الأولى (الفاعل) مطابقة هذا المكون للفعل (أو المحمول بوجه عام) الذي يليه كما يبين من المقارنة بين زمرتي الجمل الآتيتين :

(38) أ — حسب عمرو عابدا يمشق هذا

ب — حسب عمرو الخالدين يمشقان هذا

ج — حسب عمرو الخالدين يمشقون هذا

د — حسب عمرو عابدا عاشقا

هـ — حسب عمرو الخالدين عاشقين

و — حسب عمرو الخالدين عاشقين.

(39) أ — حسب عمرو الخالدين يمشق هذا

ب — حسب عمرو الخالدين يمشق هذا

ج — حسب عمرو الخالدين عاشقا

د — حسب عمرو الخالدين عاشقا

ولتحدّد نفس الوظيفة صيغةً محمول الحمل الملتصق، أي صيغة «البناء للمعلوم» أو صيغة «البناء للمجهول».

بما الوظيفة التركيبية الثانية (الوظيفة المفعول) فإنها تحدد الخاصيتين الأساسيتين للمكون الذي يشكّل مفعول المحمول الرئيسي : (أ) الموقع الذي يحلّه (الموقع الموالي لموقع الفاعل) و(ب) الحالة الاعرابية («النصب») التي يأخذها.

إذا قارنا بين التحليلين المقترحين، التحليل الذي يعتمد «الفرصة المعجمية» والتحليل الذي يعتمد «فرصة التسرب» ونجّلنا التحليل الثاني يفضّل التحليل الأول من حيث أنه أكثر

ملاحظة للمعطيات الموصوفة بالرعم من انه يكلف لادخال تعديل على بعض قواعد النحو لهذه المزية، تنبى التحليل الثاني ومحلل، في الفقرة الموالية، ان نتبين مدى وروده في رصد الخصائص الأساسية للبيئات التصعيدية في اللغة العربية.

4 — فرعية «التسرب» وخصائص التغيرات التصورية في اللغة العربية :

نعرض الآن للخصائص الأساسية للبيئات التصعيدية في اللغة هي ضوء «فرصة التسرب» ونسأل، على التوالي، الخصائص الوظيفية والخصائص التربوية والخصائص الاعرابية.

1.4 – الوظائف في الهياكل التصنيعية

1.1.4 – الوظيف الدلالي :

سبق ان أنشأنا إلى أن المكون مفعول المحمول الرئيسي في التراكيب التي من قبيل (11) (ب) لا بشكل، في مستوى الية الحملية، موضوعا لهذا المحمول وإنما هو موضوع من موضوعات محمول الحمل المتبج كما يتضح من الية الحملية (16) المعادة هـ للتذكير :

(16) حب [مضی حسبہ] (س^۱: عمرو (س^۱)) مضی (س^۲): [حب عشق] (س ع خالد (س ع)) مضی
(س ح : عبد (س ح)) حب (س^۲) متعلق

ويترتب عن هذا ان هذا المكرد لا يحمل أية وظيفة دلالية تحدد دوره في «الواقعة» التي يدل عليها المحمول الرئيسي وانما يحمل وظيفة دلالية تحدد دوره بالنسبة للواقعة الدال عليها محمول الحمل المندرج فهو «متموضع» في الجملة (11 ب) كما يتضح من البنية المحتملة (16) و«ممدد» و«قوة» و«حائل» (12) في الجمل (40 أ) و(40 ب) و(40 ج) بالتوالي :

(40) أ - من عمرو جالسا قبل هذا

ب — حسب عمرو الريح حطمت الباب

ج - ظن عمرو بحالها مريضاً.

وبعد على ان هذا المكون ليس من موضوعات المحصول الرئيسي أنه يخضع لقبول الانتقاء
التي يحرصها المحصول المنتج لا التي يحرصها المحصول الرئيسي :

(12) يفترض أن الدور الثلاثي السليم لموضوع الحمل الفال على «حالة» هو الدور «حائل» كما في الحملة الآتية :

مقاله مروری

وبالحالف، بهذا، فيك الذي يفرض أن الدور الحائز في هذا الضرب من الحمول هو الدور «أ» (انظر
فيك 1978).

(41) ٤ — حسب عمرو الماء يكب الشعر

بـ — ظل عمرو الخير حزينا

بعد شكت هذه المعاصية أحد المعبررات التي سقناها لاقضاء «الفرضية المعجينة» التي تجعل من هذا المكون، كما يباء موضوعا من موضوعات المحمول الرئيسي.

2 1 4 — الوظائف التركيبية :

تقدم ان الوظيفة التركيبية المفعول «تسرب» داخل الحمل المندرج فُسند إلى الموضوع المسند إليه، في مستوى هذا الحمل، الوظيفة الفاعل كما يتضح من لبية الوظيفة الجرية (27) للجملة (11 ب) المكررين هنا للتذكير :

(11 ب) حسب عمرو خالدا يعشق هذا

(27) ب [مض حسبى (س¹ عمرو (س¹)) مضض (س² : [حضر عشق (س¹ ع خالدا (س² ع)) مضض فاعل (س¹ ح : هند (س² ح)) مضض (س² ع)) مضض فاعل

ولنعد، بهذا الصدد إلى تحليل النحاة العرب القدماء القائم على فكرة ان «ظل واخوانها» من الأفعال التي تنصب مفعولين اثنين. ولتركز، بالأساس، على الحمل التي من قبيل (40 ج). يُعَدُّ النحاة العرب القدماء المكونين المنصوبين (خالدا) و(مرضا) مفعولين للفعل «ظل»، يشكل أولهما «المفعول الأول» والثاني «المفعول الثاني» لهذا الفعل.

نضق معهم في ان المكون المنصوب الأول حامل للوظيفة التركيبية المفعول الا اننا بعد اسناد هذه الوظيفة مقصور على هذا المكون. وقد قدمنا في مكان آخر (33) أدلة على ان لمكون المنصوب الثاني ليس مفعولا. وتلخص هذه الأدلة في ما يلي :

1 — يشكل هذا المكون، كما رأينا، محمول الحمل المندرج. والمحمول، بصفة عامة، هو المكون الذي يحدد العلاقات (الوظائف) القائمة بين موضوعاته. اذا كان هذا هو وضعه في الجملة، في المسير ان يأخذ هو نفسه وظيفة وان ورد محكوما من محمول آخر.

2 — تسند الوظيفة التركيبية الفاعل والمفعول، في النحو الوظيفي، إلى حدود الحمل بأعوار الوظائف الدلالية التي تحملها هذه الحدود. فالوظيفة المفعول، مثلا، تسند إلى الحدود الحاملة للوظائف الدلالية «المستعمل» و«المتقبل» و«الحدث» (14)

(13) انظر مقالنا حول «المفعول في اللغة العربية» (الفصل السابق من هذا الكتاب).

(14) قصد بالحدث الدور الدلالي الذي يحمله المكون الذي يصطلح على تسميته في النحو العربي القديم «المفعول المطلق»

و«الزمان» و«المكان» طبقاً لسلمية معينة. إذا كان هذا هو المبدأ المعتمد في اسناد الوظائف التركيبية، فلا يرى كيف يمكن اسناد الوظيفة المفعول إلى مكون (المحمول) لا يحل، بطبيعته، وظيفة دلالية.

3 - دُرج (15)، على اعتبار أن المكون المفعول هو المكون الذي يمتاز بالخاصيتين الآتيتين : احتلاله الموقع الموالي لموقع الفاعل (في اللغات ذات البنية الربية ف هـ مفع) وقابليته لأن يكون فاعلاً في الجمل المبني للمجهول إذا جعلنا من هاتين الخاصيتين معيارين للمفعولية، وجب إقصاء المكون المنصوب الثاني في البيئات التصعيدية إذ أنه بخلاف المكون المنصوب الأول، يحصر احتلاله للموقع الموالي لموقع الفاعل :

(42) ظن عمرو مريضاً خالداً

ويستع وروده فاعلاً لجمله مبنية للمجهول :

(43) أ - ظن خالد مريضاً

ب - ظن مريضاً خالداً.

إذا ثبت أن المكون المنصوب الثاني في الجمل التصعيدية ليس مفعولاً فكيف يمكن تفسير أخذه للحالة الاعرابية «النصب» في إطار النحو الوظيفي ؟ ثمة تفسيران يتلاءمان كلاهما ومبادئ النحو الوظيفي : تفسير «يبوي» وتفسير «وظيلي» وترجيء الحديث عن هذين التفسيرين إلى الفقرة التي نمردها للخصائص الاعرابية في البيئات التصعيدية.

3.1.4 - الوظائف التداولية :

الوظائف التداولية هي النحو الوظيفي خمس وظائف تنقسم قسمين، باعتبار انتمائها إلى المحمل ذاته أو عدم انتمائها إليه : وظيفتي فاعليتين (المحور والبؤرة) وثلاث وظائف خارجية (المبدأ والدبل والسنادي). وتنقسم الوظيفة الناطقية البؤرة إلى «بؤرة مقابلة» و«بؤرة جديد» من حيث طبيعة التنبيه وإلى «بؤرة حمل» و«بؤرة مكون» من حيث معالته (16).

فيما يتعلق بالمكون المفعول في البيئات التصعيدية فإنه يمكن أن يرد محوراً كما يمكن أن يرد بؤرة جديد أو بؤرة مقابلة.

(15) انظر للاطلاع على خصائص «الفاعل» و«المفعول» ما كتب في إطار النحو العلاقي (Relational Grammar)، خاصة مصغرة المقالات المنشورة في (كول وسيدوك 1977).

(16) انظر التبريرات التي قلناها للتبسيط بين نوعي البؤرة في الفصل الأول من الجزء الأول من كتابنا «الوظائف التداولية في اللغة العربية».

فهو محور في الجملة (40 ج)، مثلاً، إذ يشكل «محيط الحديث» داخل حمل هذه الجملة كما تبين من البنية الوظيفية التامة التحديد (44) :

(44) حب [مضى ظرف (س¹ : عمرو (س¹)) مضى فا
(س² : [حضر مريض (س : ع : خالد (س ع)) حافاً مع معج
(س²)) متوقلاً يؤجد

وهو بؤرة جديد في الجملتين (45 أ) و(45 ب) باعتبار ثابتهما واردة جواباً لأولاهما .

(45) — من ظننت مقبلاً ؟
ب — ظننت خالداً مقبلاً

على هذا الأساس، تكون البنيتان الوظيفيتان التامتا التحديد لهاتين الجملتين البنيتين (46) و(47) بالتوالي :

(46) سه [مضى ظرف (س¹ : ت (س¹)) مضى فا مع
(س² : [حضر قبل من (س ع : من (س ع)) متف فامف يؤجد] (س²)) متوقلاً

(47) عب [مضى ظرف (س¹ : ت (س¹)) مضى فا مع
(س² : [حضر قبل من (س ع : خالد (س ع)) متف فامف يؤجد] (س²)) متوقلاً

وهو بؤرة مقابلة في الجملة (48 ب) باعتبارها رداً تصحيحياً على الجملة (48 أ) كما ينصح من البنية الوظيفية التامة التحديد (49) :

(48) أ — ظننت عكراً مقبلاً (نير «عمراً»
ب — خالداً ظننت مقبلاً (نير «خالداً»).

(49) عب [مضى ظرف (س¹ : ت (س¹)) مضى فا مع
(س² : [حضر قبل من (س ع : خالد (س ع)) متف فامف يؤجد] (س²)) متوقلاً

ملحوظة :

نشير، بهذا الصدد، إلى أنه قد يتبادر إلى الذهن أن البنيات التصحيحية التي من قبيل (11 ب) يمكن أن توصف على أساس أن بنية الحمل السطحية هي . مبتدأ، حمل. حسب هذا الامكان، تكون البنية مصدر اشتقاق الجملة (11 ب) هي البنية (50) :

(50) حب [مضى حسيب (س¹ : عمرو (س¹)) مضى فا
(س² : [خالد (س¹) حضر عشق (س ع : ت (س ع)) مضى فا مع
(س ع : هند (س ع)) متوقلاً يؤجد]

حيث يتضمن الحمل الملتصق (س²) نفسه «مبتدأ» (خالد) وحملًا تشكل فيه اللاحقة المتقطعة (ج²) فاعلا يربطه إحالًا للمبتدأ.

ألا أن هذا التحليل يواجه عدة مشاكل أوردتها د. الفاسي الفهري (الفاسي الفهري 1982 ص 268 — 270) المشاكل الثلاثة الآتية :

1 — ليس للمكون «هذا» في الجملة (51)، من حيث الربط الإحالي، خصائص «الموضع» (ما يقابل في اصطلاحنا «المبتدأ») بل خصائص فاعل أو مفعول أفعال «المراقبة» (51) حيث يبدأ يلعب.

من هذه الخصائص أنه يتمتع أن يظهر، في الموضع «المراقب» (يتمتع القاب)، فاعل بارز (صميرا كان لم يمر ضمير) كما يتضح من المقارنة بين الجملتين (52 أ) و (52 ب) .

(52) أ — هذا يلعب ابنه

ب — حيث هذا يلعب ابنه.

2 — يتمتع الثقل عبر «الموضع» بيد أنه يجوز في التراكيب التي من قبل (51) .

(53) * من هذا ضرب ؟

(54) من نظى هذا ضرب ؟

3 — يشكل «الموضع» محط الاهتمام في الجملة فمُسَرَّ، لهذه الخاصية، أصداره. ويمكن أن يضم المكون الذي يمتلئها هنا دون إشكال كما يدل على ذلك علامة الجملتين (55) و (56) :

(55) حيث يلعب

(56) ظنَّ يلعب.

وضيف إلى ما أوردته د. الفاسي الفهري (17) أن «المبتدأ» وظيفة تدللية تُستفاد كما تقسم، إلى مَكُونٍ «خارجي» بالنسبة للحمل. ويترتب عن خارجية هذا المكون جوارز تقدمه على الأدوات التي تستأثر بالصدارة المطلقة في الحمل كالأدلة «إن» مثلاً ولا ينطبق هذا على المكون المعنى بالآثر في البيئات التصديقية كما يدل على ذلك لحن الجملة (58) في مقابل الجملة (59) :

(58) عمرو، أنه يحشق هذا

(59) حيث عمرا إنه يحشق هذا

(17) انظر كذلك الانتقادات التي يوجهها د. الفاسي الفهري (الفاسي الفهري 1982) إلى فرض إدماجه أخرى، «فرض المحض».

2 4 — الرتبة في البيات الصعيدية :

تفاعل في تحديد رتبة المكونات داخل جمل اللغات الصعيدية، حسب النحو الوظيفي، عوامل ثلاثة :

(أ) الوظائف التركيبية و(ب) الوظائف التداولية و(ج) التصيّد المقولي.

بعد استدلالنا في مكان آخر (18) على أن البيات الموقعية التي ترتب المكونات طبقاً لها في الجمل الفعلية والاسمية والرابعية، بالنسبة للغة العربية، هي البيات (60) و(61) و(62) بالتوالي :

(60) م⁴، م²، م¹ م^{*} ف (م²) فا (مف) (ص)، م³.

(61) م⁴، م²، م¹ م^{*} فا

(مف) (ص)، م³

م⁴ ص
م² ص
م¹ ح
م^{*} ط

(62) م⁴، م²، م¹ م^{*} ط فا

(مف) (ص)، م³

م⁴ ص
م² ص
م¹ ح
م^{*} ط

تتضمن البنية الموقعية (60) التي تهتم هنا صنفين من المواقع : مواقع «خارجية» ومواقع «داخلية»، تحتل المواقع الخارجية م⁴، وم²، وم³ المكونات الساذية والمبتدأ والدليل بالتوالي. وتحتل لمواقع الداخلية ف وها ومف المكونات الفعل والفاعل والمفعول. ويحتل الموقع م^{*} المكون المسند إليه إحدى الوظيفتين التداوليتين المحور وبؤرة المقابلة أو اسم استفهام. ويحتل لموقع م^{*} المكون المحور في حالة عدم إمكان احتلاله الموقع م^{*}. ويخصص الموقع صدر الحمل م¹ للأدوات التي تستأثر بالصدارة المطلقة في الحمل كأداتي الاستفهام و«إله» و«و» وغيرها مما يُصطلح على تسميته بـ «Complementizers». أما الموقع (ص) فاحتله مكون لم تُستد إليه وظيفة تركيبية أو وظيفة تداولية تحول احتلال موقع خاص

فيما يتعلق بموقع المكون المفعول في البيات الصعيدية، نلاحظ أولاً، أن هذا المكون يحضن في جميع الحالات (سواء تقدم على الفعل الرئيسي أم تأخر عنه) لظاهرة ما اصطلح على سميته، في إطار النحو الوظيفي، بـ «الزحزحة» (Displacement). وتشمل هذه الظاهرة

(18) انظر الفصل الأول من الجزء الأول من «وظائف التداولية في اللغة العربية».

كل الحالات التي يتموقع فيها مكون من المكونات خارج الحمل الذي يتمي إليه (١٩)
ولأخذ، لتوضيح هذه الظاهرة بالنسبة لمفهوم البنية التصورية، البنية الوظيفية التامة
التحديد (63) للجملة (11 ب) :

(63) حب [مضارع حبس] (س¹ : عمرو (س¹)) مضارع فا
(س² : حبس عشقه) (س¹ ع : خالد (س¹ ع)) مضارع فا مضارع مع
(س¹ ح : هند (س¹ ح)) متق مضارع (س² ع)) متق مضارع [ووجد]
ملاحظ، إذن، أن المكون «خالد» في البنية الوظيفية (63) ليس موضوعاً من موضوعات
المحمول الرئيسي «حب» وإنما هو ينتمي إلى الحمل الملتصق (س²) إذ يشكل موضوعاً
للمحمول هذا الحمل، المحمول «عشق». على هذا الأساس، كان من المفروض أن يحتل
هذا المكون، باعتباره فاعلاً في الحمل الذي ينتمي إليه، الموقع الموالي لموقع فعل هذا الحمل
كما في الجملة المفترضة (64) :

(64) *حبيب عمرو يمشي خالد هداً

الأ) إن أسناد الوظيفة المفعول عن طريق التسرب إلى هذا المكون يُحتم أن يخرج (20) من الحمل الذي يتنمى إليه وأن يحتل الموقع الذي تقتضيه علاقته التركيبية بفعل الجملة (الرئيسي، لفعل «حسب»)، كما يتنمى من الجملة (11 ب) المعاد صوغها هنا للتذكير :

(11 ب) حسب عمرو خالدی ہستی ہند۔

وهذا ما قلناه عن مرفعة المفعول على مرفعة الفاعل في البنيات التصعيدية. فإسناد الوظيفة التركيبية الفاعل إلى فاعل الحمل المدحج، عن طريق الشرب، يحتم أن يخرج هذا المكون من حمله وأن يحتل الموقع المخصص لفاعل الفعل الرئيسي كما يتبين من المقارنة بين الجملة (28 ب) المكررة للتذكير والجملة (65) :

(19) من هذه الحكومات اسم الانضمام الذي يمثل الصلح في العمل الرئيسي مهما كان عدد المتحول المدنية كما في الجملة الآتية :

من يقول إن عمرا يظن أن عالما يحق ؟

(20) قد يجادر إلى النقص أن احتلال مكون ما موقعاً خارج الحمل الذي ينتمي إليه يعني أنه ينقل من موقع معين إلى موقع معين، فيكون بذلك احتلاله لذلك الموقع ناتجاً عن تحويل نقل، الأمر الذي يتنافى ومبادئ النحو الوظيفي الذي لا يضمن، كما سبق أن أشرنا إلى ذلك، أية قاعدة نقل بحسبه، اذ، التذكير بأن الهيئة التي تشكل «قواعد الموقفة» (Placement Rules)، في هذا النحو، ليست به مرمية بخلاف «الهيئة العميقة» في الانحاء التركيبية التحولية. فالمكون المفعول في «البنية التصعيدية»، مثلاً، لا يحتل قبل موقفه في الموقع منف (أو الموقع م)، موقعاً معيناً يُنقل منه وإنما يحتل الموقع منف (أو الموقع م) بلا.

(28 ب) ظَنُّ خَالِدٌ قَتَلَ عَمْرًا

(65) ظَنُّ قَتَلَ خَالِدٌ عَمْرًا

نلاحظ بهذا الصلح أن لا دور للوظيفة التركيبية (الفاعل) المسندة إلى المكون المعنى بالأمر في مستوى الحمل الذي يسمي إليه، في تحديد الموقع ولا في تحديد الحالة الاعرابية. فالمكون «خالد»، في الجملة (11 ب)، مثلاً، يحتل موقعه (الموقع الموقفي لموقع فاعل الفعل الرئيسي) ويأخذ حاله الاعرابية (النصب) بمقتضى الوظيفة التركيبية (المفعول) المسندة إليه، تسرياً، في مستوى الحمل الرئيسي. ويمكن الرجوع هذه الملاحظة إلى مبدأ عام نقترح صنوعه كما يلي :

(66) «د» أسندت إلى نفس المكون وظرفتان تركيبتان في سلكتين متلاحقتين فالوظيفة التي تحدّد موقع وتعراب هذا المكون هي الوظيفة المسندة في السلكتين اللاحقتين.

نستخلص مما سبق أن المكون المسند إليه، تسرياً، الوظيفة الفاعل أو الوظيفة المفعول، في البنيات التصعيدية، يتموقع خارج الحمل الذي يسمي إليه ويحتل الموقع الذي تقتضيه علاقته بالمحمول الرئيسي.

يحتل المكون المفعول، في هذا الصرب من التراكيب، إما الموقع مع أو الموقع م* طبقاً لبنية الموقعية (60). يحتل الموقع مع إذا كان محموراً أو بؤرة جديد في جملة خبرية كما في الجملتين (40 ج) و (45 ب) المكررتين هنا للتذكير :

(40 ج) ظَنُّ عَمْرٍو خَالِدًا مَرَضًا

(45 ب) ظَنَّتْ عَمَالِدًا مَقْبَلًا.

ويحتل الموقع م* إذا كان بؤرة جديد في جملة استيعابية (أي كان اسم استفهام) كما في الجملة (45 أ) :

(45 أ) مَن ظَنَّتْ مَقْبَلًا ؟

وإذا كان بؤرة مقابلة كما في الجملة (48 ب) :

(48 ب) عَمَالِدًا ظَنَّتْ مَقْبَلًا (يسر «خالد»)

كما يمكن أن يحتل هذا الموقع، اختياريًا، إذا كان محموراً شريطة أن يربط احتالياً صميراً في الموقع مع : (21)

(21) انظر ما نوردناه به وضع هذا التقيد في الفصل الثاني من الجزء الأول من كتابنا «دراسات في بحر اللغة العربية الوظيفية». ونظر كذلك مقالاً حول «المفعول في اللغة العربية» (الفصل السابق من هذا الكتاب).

(67) أ — خالداً ظننته مقبلاً.

ب — خالداً حسبته يعشق هنا

ويتوقع معمول البنيات التصعيدية في م* طبقاً للقاعدة العامة التي اقترحتها صوغها، في مكان آخر (22)، كما يلي :

(68) لقاعدة الموقفة في م* :

بؤرة مقابلة

محور — م*

اسم استفهام

حيث يُقرأ السهم (→) : «يتوقع في».

لما المكون المسند إليه، عن طريق التسرب، الوظيفة الفاعل، في البنيات التصعيدية، فإنه يحتل وجوهاً الموقفة ما طبقاً للنية الموقفة (60) إذ يتقدمه على الفعل الرئيسي يصبح «مبتدأ» محتلاً للموقع الخارجي م² (23).

(22) انظر «الوظائف التداولية في اللغة العربية».

(23) هنا في الفصل الأول من الجزء الأول من المرجع السابق أن فاعل الجملة الفعلية في اللغة العربية يحتفظ بموقعه العادي بعد الفعل أيًا كانت وظيفة التداولية. فلا يتقدم على الفعل (بخلاف المكوّنات الأخرى كالمفعول وضمير) إذ إنه حين يرد متقدماً عليه يكون محتلاً لا للموقع م* بل للموقع الخارجي م²، مولع المبتدأ. وما يدل على احتلاله موقعاً خارجياً حين تقدمه على الفعل أنه يرد قبل الأتوات ذات الصدارة المطلقة في الجمل، بخلاف المكوّنات الأخرى كما يتبين من المقارنة بين الجملتين :

خالداً أيمشني هنا ؟

« هنا أيمشني خالداً ؟

على هذا، تكون النية لوظيفية للجملة :

خالداً قابل هنا

هي نية الأنية :

خالداً⁽¹⁾ أحب [مض قابل⁽¹⁾ م¹ : (→)⁽¹⁾ م⁽¹⁾] متف فامح

(م² : هند (م²) متف مع يؤجد)

حيث يحتل المكون «خالداً»، باعتباره مبتدأ الجملة الذي يليه، الموقع الخارجي، م² ويرتبط إحصائياً الضمير للفاعل (م¹) فأنزل هذا العمل.

ويعبر اللغة العربية تصدير الفاعل، حين يكون بؤرة مقابلة، بـ «تَمَيَّك» كما في الجملتين الاتيتين :

الذي يمشق هنا خالداً

الماشق هنا خالداً.

وسهـي هذا العرص حول ترتيب المكونات في البنيات التصعيدية بالملاحظة الآتية :

إذا فاربأ ببب البببب (69) و(70) :

(69) أ — عشق هـا هـاـلـد

ب — هـاـلـد عشق هـاـلـد

(70) أ — ؟ ظن هـاـلـدأ عـمـرـو مـاـجـمـا

ب — ؟ هـاـلـدأ ظن عـمـرـو مـاـجـمـا (بـنـر «هـاـلـدأ»)

وبـلـدأ ان جـمـلـتـي الفـرـوح الـثـانـي جـمـلـتـان «مـوسـومـتان» (marked) بـحـلـاف جـمـلـتـي الفـرـوح لأو، عـبـى ان الفـرـوح بـتـصـمـان كـلاهما نـفس الظـاهـرة، وهـي اـحتـلال المـكوـن المـفعـول لمـوقـع بـعـر مـوقـعـه العـنـاـدي (المـوقـع المـوالـي لمـوقـع الفـاعـل) : المـوقـع م (الـمـتـوسـط بـين مـوقـعـي الفـعل والفـاعـل) والمـوقـع م* بالـتـوالـي. وبـمـكـن ان نـعـلـل مـوسـومـة الجـمـلـتـين (70)، فـي إـطار الـتـحـلـيل المـقـتـرـح هـنا لوصـف البـنـيات التـصـعـيدـة، كـما يـلـي :

سـبـق ان بـيـنـا، ان المـكوـن التـصـرـبـة إـلـه الوـظـيـعة المـفعـول بـشـكل مـوضـوعـا مـن مـوضـوعـات مـحمـول الـحـمـل المـدـتـج وبـأخـذ، فـي هـذا الـحـمـل، وـظـيـعة دـلـالـة وـظـيـعة تـركـيـبـة (الـوـظـيـعة الفـاعـل). وبـيـنـا كـذـلـك انـه بـمـوقـع، بـمـقـتـضـي الوـظـيـعة المـسـندة إـلـه عـن طـرـيـق التـصـرـب، عـاـرج الـحـمـل الـذي يـتـمـي إـلـه فـيـحـتـل المـوقـع الـذي تـقـتـصـبه عـلاـقـته بـالمـحمـول الرئـسـي. الا ان لـتـبـاطـه (الدـلـالـي والترـكـيـبـي) بـمـحمـولـه الأـصـلي بـجـمـل مـن المـسـير ان يـمـصـل بـيـنـها بـفاعـل المـحمـول الرئـسـي كـما فـي الـجـمـة (70 أ) أو بـالمـحمـول الرئـسـي وـفاعـله مـا كـما فـي الـجـمـة (70 ب). إذـا صـحـ هـذا الـتـعـلـيـل بـمـكـن القـول بان المـوقـع الـانـسـب للمـكوـن المـفعـول فـي البـنـيات التـصـعـيدـة هـو المـوقـع المـوالـي لمـوقـع الفـاعـل، أي المـوقـع مـف، طـبـقا لـبـيـة المـوقـعـة (60).

3.4 — الـاـعـراب فـي البـنـيات التـصـعـيدـة :

بـأخـذ المـكوـن المـسـندة إـلـه، عـن طـرـيـق التـصـرـب، اـحـدـي الوـظـيـعـتين الفـاعـل والمـفعـول، الـحـالـة لـاـعـرابـية اـرـمـع أو الـحـالـة الـاـعـرابـية النـصـب الـتي تـخـولـه إـلـها الوـظـيـعة المـتـصـرـبـة. وـلـد بـيـنـا فـي الفـقـرة السـابـقـة انـه لا دـور لـلـوـظـيـعة التـركـيـبـة (الفـاعـل) الأـصـلي فـي تـعـيـيـد الـحـالـة الـاـعـرابـية الـتي بـأخـذـها هـذا المـكوـن وان الوـظـيـعة التـركـيـبـة الـتي تـعـيـدها هـي الوـظـيـعة (الفـاعـل أو المـفعـول) المـتـصـرـبـة إـلـه وبـصـح هـذا مـن البـيـة الوـظـيـعة المـطـحـة اـعـرابـا (71) للـجـمـة (11 ب) المـكـرـرة لـلـتـذكـير .

(11 ب) صـب عـمـرـو هـاـلـدأ عـشـق هـنـاـ.

(71) عـب [مـض حـسـبـي (س¹) : عـمـرـو (س¹)] مـض رـبـا
فـع

(س² : [حضر عشق] (س ع : خالد (س ع)) متض فاضف مع نصب

(س ح : هند (س ح)) متض فاضف { (س²) متض يوجد]

حيث يأخذ المكون «خالد» الحالة الاعرابية النصب بمقتضى الوظيفة التركيبية المفعول للمستند إليه، عن طريق التسرب، في مستوى اسناد الوظائف التركيبية إلى موضوعات الحمل الرئيسي.

ونعتمد الآن إلى إشكال اعراب المكون المنصوب الثاني في الجمل التي من قبيل (40 ج) التي نعيد سوقها هنا للتذكير :

(40 ج) ظن عمرو خالدًا مريضًا

يبدأ فيما تقدم أن هذا المكون ليس معمولًا كما ذهب إلى ذلك النحاة العرب القدماء وأشرنا، بنفس المناسبة، إلى وجود تعطيل أخذه الحالة الاعرابية النصب على هذا الأساس. ونحاول فيما يلي أن نقدم تعليلين اثنين لنصب المكون المعني بالأمر بتلايمان كلاهما ومبادئ النحو الوظيفي

الحالات الاعرابية، في النحو الوظيفي، أصناف ثلاثة : حالات اعرابية «لازمة» (Inherent Cases) وحالات اعرابية «سببية» وحالات اعرابية «وظيفية». تحدد الحالات الاعرابية «اللازمة» (ما يسمى في النحو العربي القديم «الباء») في المصمم أي في مستوى الإطار المحملي ذاته. أما الحالات الاعرابية «البنوية»، والحالات الاعرابية «الوظيفية»، فإنها تستند في مستوى البنية المكونية، عن طريق قواعد «اسناد الحالات الاعرابية». تستند الحالات الاعرابية «البنوية» حسب عناصر سابقة ممتدة وتستند الحالات الاعرابية «الوظيفية» بمقتضى الوظائف (التركيبية أو الدلالية أو التداولية) المستندة إلى المكونات في مستوى البنية الوظيفية (24).

هنا يتعلق باعراب المكون المنصوب الثاني في التراكيب التي من قبيل (40 ج) ثمة

(24) يما (انظر مقدمة «الوظائف التداولية في اللغة العربية») أن الوظائف (الدلالية والتركيبية والتداولية) تتعاضد، في اللغة العربية، في تحديد الحالات الاعرابية، طبقا للسلمية الآتية :

سلمية تحديد الحالات الاعرابية :

الوظائف التركيبية < الوظائف الدلالية < الوظائف التداولية.

مفاد هذه السلمية أن الأنواع الثلاثة من الوظائف تلعب دورا في تحديد اعراب المكونات. إلا أن اعراب الذي تقتضيه الوظائف التركيبية «يحجب» اعراب الذي تقتضيه الوظائف الدلالية أو الوظائف التداولية.

امكانات اثنان - يمكن اعتبار الحالة الاعرابية التي يأتيها هذا المكون حالة اعرابية «يسوية» ويمكن اعتبارها حالة اعرابية وظيحية.

1 - حسب الامكان الأول، نترح صوغ قاعدة اساس للحالة الاعرابية إلى المكون المعنى بالأمر كما يلي :

(72) «أسند الحالة الاعرابية النصب إلى محمول الحمل المندرج،

أ - إذا كان المحمول الرئيسي من المحمولات التصديدية و

ب - إذا اسندت الوظيفة التركيبية المفعول إلى فاعل الحمل المندرج».

يسمى الشرط الأول، في القاعدة (72)، تطبيق هذه القاعدة حين يكون المحمول الرئيسي محمولا غير تصديدي كما في الجملة (73)، مثلا :

(73) * استنتج عمرو خالدا مريضا

ويشكل الشرط الثاني احترازا من تطبيقها في حالة عدم تسرب الوظيفة المفعول داخل الحمل المندرج (أي في حالة اساس هذه الوظيفة إلى الحمل المندرج منه) :

(74) ظن عمرو ان خالدا مريض

تسده اذن، الحالة الاعرابية النصب إلى المكون «مريض» في الجملة (40 ج)، بموجب القاعدة (72)، كما يتضح من البنية الوظيفية المحددة اعرابيا (75) :

(75) يحب [مضى ظن] (س¹ : عمرو (س¹)) متضرعا

(س²) : [حضر من مضى مضى (س² ع : خالد (س² ع)) حاضرا مع (س²) متق] يوجد

ويمكن تعميم مسطرة اساس الاعراب هذه لتشمل، كذلك، محمول الجمل الاسمية والجمل الرباطية التي من قبيل (76) و(77) :

(76) خالد مريض

(77) كان خالد مريضا.

نحتفي الجملة الرباطية عن الجملة الاسمية في نفس الأولى «رابطة» (copula). وقد ربا في مكان آخر (25) أن الرابط في اللغة العربية، يُندرج طبقا لـ «مخصص المحمول» (Predicate Operator) المؤثر له في البنية الوظيفية. فلذا كان مخصص المحمول الزمان

(25) انظر «الوظائف النحوية في اللغة العربية» (الفصل الثاني من الجزء الأول).

الماضي (مضى) أو الزمان المستقبل أو الزمان — الصفر (26) كما في الجمل (78)

(78) أ — كان خالد متفيا بالراحة

ب — سيكون خالد متفيا غدا

ج — يكون الجو حارا في الصيف

فان الرابط (كان) يُنتج بمقتضى القاعدة الآتية :

(79) قاعدة اجماع الرابط :

دخول : π محمول (س¹) (س²) ... (سⁿ).

شرط : π = ماضى، مستقبل، زمان — صفر.

خروج : كان محمول (س¹) (س²) ... (سⁿ).

لما اذا كان مخصص المحمول الزمان الحاضر (حصر) فان القاعدة (79) يستتبع تطبيقها كما تبين من المقارنة بين الجملتين (80) أ — ب :

(80) أ — هند نائمة

ب * — تكون هند نائمة

بالنسبة لمحمول الجمل الاسمية والجمل الرباطية، نقترح صوغ القاعدة التي يأخذ بمقتضاها حالته الاعرابية (الرفع أو النصب) كما يلي (27) :

(81) «استند إلى المحمول الاسم أو الصفة المحالة الاعرابية :

أ — الرفع اذا كان مخصص المحمول الزمان — الحاضر و

ب — النصب اذا كان مخصص الحاصل الزمان الماضي أو الزمان المستقبل أو الزمان — الصفر».

على أساس القاعدة (81)، تُسند إلى المحمول «مريض» الحالة الاعرابية الرفع في الجملة

(26) «الزمان — الصفر» (أو اللازمان) هو زمان الجمل الثالثة على «حقائق عامة» لا ترتبط بزمان محدد كالجملة (78 ج) مثلا.

(27) يمكن ان نتروح، أيضا، فيما يتعلق باعراب المحمول في الجمل الرباطية، ان يتم اسناد الحالة الاعرابية النصب إلى هذا المكون في مرحلة متأخرة أي بعد ان يتم اجماع الرابط فتكون قاعدة الاسناد، إزاء، مرتبطة بالرابط نفسه لا بمجرد مخصص الحاصل الزماني. الا ان هذا الاقتراح يخلق مشاكل عدة أهمها أنه يقتضى أن تُجرى قواعد إسناد الحالات الاعرابية في مستويات اشتقاقية محتلفة فنعلم، بذلك، الفترة على توحيد دخول هذه القواعد.

(76) وبالحالة الاعرابية التصب في الجملة (77) كما يتبين من البنيتين الوظيفيتين المحددتين اعراباً (82) و(83) بالتوالي :

(82) عجب [مريض من (س¹ : عائد (س¹)) حارفاً مع] يوجد
رفع

(83) عجب [مريض من (س¹ : عائد (س¹)) حارفاً مع] يوجد
رفع

2 — أما حسب الامكان الثاني، فافاننا نقترح اضافة وظيفة تركيبية ثالثة إلى الوظيفتين التركيبيتين الفاعل والمفعول المعتمدتين إلى الآن في النحو الوظيفي. ومصطلح، تبعاً للتذكور العاسي المهري (العاسي المهري 1982)، على تسمية هذه الوظيفة التي تسند إلى محمول الجمل الاسمية والرابطة ومحمول الحمل الملتج في البنات التصيدية بـ «الفصلة الحميدية» (Predicate Complement).

ولنمثل لاساد هذه الوظيفة في الانماط الثلاثة من الجمل بالجمل (40 ج) و(76) و(77) (المكررة هنا للتذكير) التي تعد، حسب هذا الاقتراح، تحقيقات للبنات الوظيفية (84) و(85) و(86) :

(84) عجب [مضى ظريف (س¹ : عمرو (س¹)) متضفاً
(س² : [مضى مريض من مضى (س : عائد (س ع)) حارفاً مع مع] مع]
(س²) متقياً يوجد]

(85) عجب [مضى مريض من مضى (س¹ : عائد (س¹)) حارفاً مع] يوجد

(86) عجب [مضى مريض من مضى (س¹ : عائد (س¹)) حارفاً مع] يوجد

حيث يُؤشّر للوظيفة التركيبية الفصلة بالرمز «مضى». إذا تبينا الاقتراح القائم على فكرة ساد الوظيفة التركيبية الفصلة إلى محمول الجمل الاسمية والجمل الرابطة والمحمول الملتج في الجمل التصيدية امكنا ان نعلل اعراب هذا المكون تعليلاً وظيفياً وان نصور قاعدتي ساد الاعراب الآتيتين .

(87) «تسند إلى المحمول الفصلة الحالة الاعرابية :

أ — الرفع اذا كان مخصص الحمل الزمان الحاضر و

ب — التصب اذا كان مخصص الحمل الزمان الماضي أو المستقبل أو الزمان لصغر».

(88) «أسد الحالة الاعرابية التصب إلى الفصلة في الحمل الملتج

أ — اذا كان المحمول الرئيسي من المحمولات التصيدية و

ب — اذا أُسندت الوظيفة المفعول إلى فاعل الحمل المدّج.

تمكّن القاعدة (87) من اسناد الحالة الاعرابية الرفع إلى محمول الجملة (76) والحالة الاعرابية النصب إلى محمول الجملة (77) كما يتضح من البنين الوظيفيتين المحدتين إعرابا (89) و(90) :

(89) حب [حضر مريض من رضى (س¹ : خالد (س¹)) حارثا مع] يوجد
نصب رفع

(90) نحب [مضى مريض من رضى (س¹ : خالد (س¹)) حارثا مع] يوجد
نصب رفع

وتمكّن القاعدة (88) من اسناد الحالة الاعرابية النصب إلى محمول الحمل المدّج في الجملة (40 ج) كما يتضح من البنية الوظيفية المحددة إعرابا (91) :

(91) حب [مضى مريض (س¹ : عمرو (س¹)) مضى رضى
نصب رفع

(س² : [حضر مريض من رضى (س² : خالد (س²)) حارثا مع] مع] يوجد
نصب

كل من هذين الامكانين المقترحين لتعليل اعراب المكون المنصوب الثاني في البيات التصعيدية يتلأّم ومبادئ النحو الوظيفي. (لا أنا إذا قلنا بينهما من حيث «كثفتها» (Cost) أي من حيث الإزالات التي يستلزماتها، وعندما الامكان الأول أبسط إذ يمكن من رصد نفس الخاصية، كما يبين من المقارنة بين القاعدتين (72) و(81) من جهة والقاعدتين (87) و(88) من جهة ثانية، دون اللجوء إلى إضافة الوظيفة التركيبية «الفصلة». بمبادرة اخرى، لا يمكن اسناد هذه الوظيفة إلى محمول الحمل الاسمية والرابطة ومحمول الحمل المدّج في الجمل التصعيدية من الاستثناء عن «النظر» إلى العناصر السابقة (مخصص الحمل، طبيعة المحمول الرئيسي، تسرب الوظيفة المفعول داخل الحمل المدّج...) بخلاف اسناد الوظيفتين التركيبيتين للفاعل والمفعول اللذين تحدّدان غالبا اعراب المكونين المستثنى اليهما في استقلال عن السياق البيوي. على هذا الأساس، لذا تبين ان ليس ثمة خصائص اخرى يستلزم وضعها الرصص السلائم إضافة الوظيفة الفصلة، كان تبين الامكان الأول، بالنسبة لتعليل اعراب المحمولات المعنية بالأمر، لفصل من تنهى الامكان الثاني.

تنتهي هذا العرض حول الاعراب في البيات التصعيدية بمراجعة ظاهرتي «الالقاء» و«التعليل» على ضوء «فرضية التسرب» التي اعتمدها في وصفنا لخصائص هذا النمط من البيات.

1 — يذهب النحاة العرب القدماء إلى انه يجوز «القاء» عمل «ظن واخواتها» (ترك عمدتها

لفظاً ومعنى) لذا توسّطت كما في الجملة (92) :

(92) هند ظلت نائمة

وإذا تأخرت كما في الجملة (93) :

(93) هند نائمة ظنت.

نقترح أن يعلّل عدم أخذ المكوّن «هند» و«نائمة»، في الجملتين (92) و(93)، الحالة الاعرابية النصب كما يلي :

أ - تُعدّ الجملة (92) مكونة من جملتين التين : الجملة «هند نائمة» والجملة «ظلت». الجملة الأولى جملة اسمية تتضمن محمولا وفاعلا محورا. يأخذ المكوّن «هند» الحالة الاعرابية الرفع بمقتضى وظيفته التركيبية الفاعل ويأخذ المحمول «نائمة» نفس الحالة الاعرابية بموجب القاعدة (81) التي تُصرّ على استناد الرفع إلى محمول الجملة غير الفعلية إذا كان مخصصه الزمان الحاضر.

أما الجملة الثانية («ظلت») فهي جملة اعتراضية مكشوفة فعلها عن العمل لاعتراضيتها. ويجبر النحاة إعمال «ظلى وأخواتها» متوسطة إذ يستصوبون الجمل التي من قبيل (94) :

(94) هنداً ظلت نائمة.

في هذه الحالة، لم يعد أمام نفس الية إد إن الجملتين (92) و(94) ليستا جملتين مترادفتين يمايز بينهما إعمال الفعل في الثانية وإعماله في الأولى. فالمكوّن «هنداً» في الجملة (94) كالمكوّن «غالباً» في الجملة (48 ب) محمول «ظلى» يحلّ الموقع م* بمقتضى وظيفته التبادلية بؤرة المقابلة طبقاً للقاعدة (68) ويأخذ الحالة الاعرابية النصب التي تُحوّله إليها وظيفته التركيبية (المفعول). أما المكوّن «نائمة» فإنه يأخذ النصب بمقتضى القاعدة (72) التي تنص على استناد هذه الحالة الاعرابية إلى محمول الحيل المدّج إذا توافر الشرطان الاتيان : كون المحمول الرئيسي من المحمولات التصديدية واستناد الوظيفة المفعول، تسرياً، إلى فاعل الحيل المدّج.

ب - فيما يتعلق بالجملة (93)، فلها مكونة، أيضاً، من جملتين : الجملة «هند نائمة» والجملة «ظنت». وتشكل الجملة الثانية ذيل (Tail) للجملة الأولى كما يتبين من التمثيل الآتي :

(95) [حب [حب نائم من (س¹) : هند (س¹)] متضى فامح]]، يوجد

[حب [حب ظن ف (س²) : م¹ (س²)] متضى فامح]] ذيل

يأخذ المكوّن «هند» الحالة الاعرابية الرفع بمقتضى وظيفته التركيبية الفاعل ويأخذ نفس الحالة

الأعرابية المحمول «ماتمة» بموجب القاعدة (81). أما الفعل «طر» فلا يعمل في هذين المكونين بحكم احتماله إلى حمل مستقل، الحمل الدليل.

خلاصة التحليل الذي نقرحه هنا للجمل التي تعد في النحو العربي القديم، متضمنة لفكرة «الامعاء»، هي أن الأفعال التصعيدية قد تزد محمولات لجمل اعتراضية أو جمل ديول منكود، في هاتين الحالتين، محمولات لحمول مستقلة لا علاقة تركيبية لها بالحمل الذي توسطه أو الحمل الذي تزد بعده.

2 — يُعرف النحاة العرب القدماء «التعليق» بأنه ترك العمل لفظاً لا معنى لمانع ويعنون التعليق من خصائص «طر» و«تحواتها». والموانع (أو الملحقات) عندهم «ما» و«لا» النافيتان ولم الابتداء والاستفهام كما في الجمل الآتية :

(96) أ — ظننت ما زيد قائم

ب — ظننت لا زيد قائم ولا عمرو

ج — ظننت لزيد قائم

د — علمت هل زيد قائم ؟

قبل أن نقرح تحليلاً للجمل التي من قبيل (96 أ — د) نلاحظ، بعد د. القاسي الفهري (القاسي الفهري 1981)، ما يلي :

أ — يقوم مفهوم التعليق على وجود أعراب تقديرية. ويرر الحاجة وجود هذا النوع من الأعراب بظهوره في العطف إذ يقال :

(97) ظننت لزيد قائم وعمراً منطلقاً

إلا أن الأمثلة التي من قبيل (97) تكاد تكون معدومة مما يشكك في ورود مفهوم «الأعراب التقديرية»

ب — يوجد بين التراكيب الواردة في باب التعليق أنها جمل بمصدرها «مصدرية» (28) (Complementizer). ويمتاز هذا الضرب من الجمل بأن الفعل الذي قبل «المصدرية» لا يعمل فيما بعده.

ج — يجب التمييز، داخل مجموعة الأفعال التي تحيننا هنا، بين الأفعال التي تدخل على جمل اختيارية والأفعال التي تدخل على جمل استيعابية (29). فالفعل «علم» مثلاً،

(28) يقترح د. القاسي الفهري ترجمة المصطلح (Complementizer) بـ «مصدرية».

(29) انظر، للاطلاع على الاتصالات التي يوجهها د. القاسي الفهري لمفهومي «الامعاء» و«التحسين» و«الدليل» الذي يقترحه، (القاسي الفهري 1981).

يدخل على جملة اختيارية إذا كان متبعا :

(98) علمت ان زيدا قائم

ويدخل على جملة استيعابية إذا كان متفيا :

(99) لا اعلم هل زيد قائم

انطلاقا من الملاحظتين الأوليين، يمكن ان نحاط احتفاظا مُكوّنَي الحمل المندمج في
الحمل (96) باعرابهما (الرفع) الأصلي كما يلي :

يرجع احتفاظ هذين المكوّنين باعرابهما «الناطقي» (الاعراب الذي يأخذانه داخل الحمل
الذي يندمجان إليه) لا إلى امتناع تسرب الاعراب (30) داخل الحمل المندمج بل إلى امتناع
تسرب الوظيفة التركيبية المفعول داخل هذا الحمل وإستنادها إلى المكون الفاعل («زيد»)
والمانع من تسرب هذه الوظيفة هو وجود «مصدري» يتصدر الحمل المندمج وبشكل، بالتالي،
«حاجزا» وحيدا. في هذه الحالة (في حالة وجود «مصدري» يتصدر الحمل المندمج)، تُستد
الوظيفة المفعول (أو الوظيفة الفاعل)، في مستوى المحمول الرئيسي، إلى الحمل المندمج برمته.
كيف نمثل الآن لهذه الظاهرة في النحو الوظيفي وهي إطار «فرضية التسرب» بالذات ؟
نقترح ان يؤشر، في البنية الحيلية، للمصدري بالرمز «مصر» في صدر الحمل المندمج (31)
اذا كانت الجملة تتضمن مصدريا. على هذا الأساس، تكون البنية الحيلية للجملة
(96 أ - ج) والجملة (100) هي البنية (101) :

(100) ظلت ان زيدا قائم

(101) يحب [مضى ظرف (م¹ : م²)] مضى

(مصر م² . [حصى قائم من (مصر ع : زيد (مصر ع) متصرف (م²) متق]

اما البنية الحيلية للجملة (102) فهي البنية (103) التي لا تتضمن مؤشر المصدري في
مستوى الحمل المندمج على خلاف البنية الحيلية (101) :

(102) ظلت زيدا قائما

(30) يمنع ان يُحدث هنا عن انتقال الاعراب ما استلزمه د. القاسي القهري (الرجوع السابق ص 38) بمبدأ
«المحمية الصرف» (strict locality) الذي يعني بأن «القاعدة الاعرابية لا تطبق ميدانها المركب
الواحد ولا تخترق حدود مركبات اخرى».

(31) كي نحافظ على مبدأ اشتقاق الجملي (100) و(102) انطلاقا من نفس الاطار الحيلي، نقترح ان
يكون الاطار الحيلي للفعل «ظرف» الاطار الانى :

ظرف (م¹ : زمان (م¹) مضى (مصر م² : ختل (م²) متق

حيث يمثل من قوسين في صدر الحمل المندمج (م²) للمصدري.

(103) يحب [مضى ظنن] (س¹ : ت² (س¹)) متض

(س² : [حضر قائم من (س ع : زيد (س ع)) متض] (س²)) متق

تُشكّل كل من البنيتين (101) و(103) دخلاً لاسناد الوظائف التركيبية الذي يتم، وفقاً لبداً سلكية الاسناد، في مستوى الحمل المدمج (س²) ثم في مستوى الحمل الرئيسي تُسند، أولاً، الوظيفة الفاعل إلى الموضوع (س ع) داخل الحمل المدمج وتُسند، ثانياً، نفس الوظيفة، في مستوى الحمل الرئيسي، إلى الموضوع (س¹). لما الوظيفة المفعول فإن مجال اسادها، في مستوى الحمل الرئيسي، يحدده وجود أو عدم وجود مؤشر المصدر في صدر الحمل المدمج. فهي تُسند إلى الحمل المدمج ومنه، أي الموضوع (س²)، إذا كان متصفاً لمؤشر المصدر، وتُسند، عن طريق التسرب، إلى الموضوع الفاعل (س ع) داخل هذا الحمل إذا لم يكن متصفاً لمؤشر المصدر كما يتضح من البنيتين الوظيفيتين المعزولتين (104) و(105) للحمل (96 أ - ج) و(100) من جهة والجملة (102) من جهة ثانية بالتوالي :

(104) يحب [مضى ظنن] (س¹ : ت² (س¹)) متض فا

(مض س² : [حضر قائم من (س ع : زيد (س ع)) متض فا] (س²)) متق مف

(105) يحب [مضى ظنن] (س¹ : ت² (س¹)) متض فا

(س² : [حضر قائم من (س ع : زيد (س ع)) متض فا مف] (س²)) متق

ويمكن انطلاقاً من الترابط القائم بين مجال اسناد الوظيفة المفعول وتضمن الحمل المدمج لمؤشر المصدر أن نصوغ القيد الآتي باعتباره قيداً من قيود سلامة البنيات الوظيفية للحمل التصديدية :

(106) «تُسند الوظيفة المفعول (أو الوظيفة الفاعل)، في البنيات التي يسمي محمولها الرئيسي إلى مجموعة المحمولات التصديدية :

— إلى الحمل المدمج ومنه إذا كان يتضمن مؤشر المصدر و

ب — إلى الفاعل في الحمل المدمج إذا لم يكن متصفاً لمؤشر المصدر».

على أساس هذا القيد، تُنفذ البنيتان الوظيفيتان (104) و(105) سلوحتي البدء في حين أن البنيتين الوظيفيتين (107) و(108) تُنفذان، على العكس من ذلك، بنيتين غير سلوحتين

(107) * يحب [مضى ظنن] (س¹ : ت² (س¹)) متض فا

(مض س² : [حضر قائم من (س ع : زيد (س ع)) متض فا مف] (س²)) متق

(108) * يحب [مضى ظنن] (س¹ : ت² (س¹)) متض فا

(س² : [حضر قائم من (س ع : زيد (س ع)) متض فا] (س²)) متق مف

ويجنى عدم سلامة بناء اليمين (107) و(108) في انهما تتحققان في الجمل اللاحقة
الآية .

(109) أ = ظنت ان هذا قائما

ب = ظنت لهذا قائما

ج = ظنت ما هذا قائما

(110) * ظنت زيد قائم

خلاصة :

من التحليلات التي تفي برصد عناصر «البنات الصاعدة» في اللغة العربية، التحليل
الذي يعتمد «فرضية التسرب». وتقوم هذه الفرضية على فكرة أن إسناد الوظيفة التركيبية
المفعول (أو الوظيفة التركيبية الفاعل) في مستوى الحمل الرئيسي، يمكن أن يتسرب داخل
الحمل المدنَج وإن تُسند هذه الوظيفة إلى فاعل هذا الحمل.
تُسند الوظيفة المفعول (أو الوظيفة الفاعل) إلى فاعل الحمل المدنَج إذا توافر شرطان : انتماء
المحمول الرئيسي إلى طبقة المحمولات الصاعدة (المحمولات الدالة على «الاعتقاد» بصفة
عامة) وعدم وجود «مصدر» في صدر الحمل المدنَج.

يأخذ المكون المسند إليه، تسربا، الوظيفة التركيبية المفعول، بالإضافة إلى هذه الوظيفة،
أحدى الوظائف الثلاث : المحور وبؤرة الجديد وبؤرة المقابلة ويحتل، في الحمل
الرئيسي، موقع المفعول العادي (الموقع السوالي لموقع فاعل المحمول الرئيسي) إذا كان محورا
أو بؤرة جديد والموقع المصدر م إذا كان بؤرة مقابلة كما يمكن أن يحتل هذا الموقع الأخير إذا
كان محورا شريطة أن يرتبط إحصائيا ضميرا داخل الحمل. ويأخذ حالته الاعرابية «النصب»
بمقتضى الوظيفة التركيبية (المفعول) المسند إليه عن طريق التسرب. أما محمول الحمل
المدنَج فإنه لا يأخذ، بطبيعته، وظيفة دلالية ولا وظيفة تركيبية. ويرتبط اعرابه بتسرب الوظيفة
المفعول (أو الوظيفة الفاعل) داخل حمله وعدم تسربها.

طوان، 10 خشت 1985

الفصل الرابع

البنيات التعليمية في اللغة العربية

البنيات التحليلية في اللغة العربية

مدخل :

لنعدّ التراكيب التحليلية (Causative constructions) من التراكيب التي استأثرت باهتمام اللغويين المعاصرين. ولعل هذا الاهتمام راجع إلى أن دراسة هذا النمط من التراكيب دراسة متعددة الجوانب إذ تمس الصرف والتركيب والدلالة والتداول معاً.

وقد اقترحت لرصد خصائص البنيات التحليلية تحليلات متعددة في إطار نظرية مختلفة يمكن أرجاعها إلى صنفين اثنين : تحليلات «تحويلية» وتحليلات «مجمعية».

في هذا البحث، سنحاول أن نرصد الخصائص المميزة للبنيات التحليلية التي من قبيل الجملتين (1) في إطار الإذليات المتواعدة في النحو الوظيفي :

(1) أ — أدخل خالد علياً البيت

ب — دخل خالد علياً البيت.

ينقسم البحث إلى أربعة مباحث أساسية نخصّص أولها لتحديد مفهوم «التحليل» وما يميزه عن معاهيم تلابسه، وثانيها لمرص مفتعّب للتحليلات المقترحة في إطار النماذج اللغوية المعاصرة لوصف البنيات التحليلية وثالثها لوضع القاعدة التي نتج عنها البنيات التحليلية في اللغة العربية ورابعها لخصائص الدلالة والتركيبية والتداولية والربطية التي تميز هذا الضرب من التراكيب.

1 — مفهوم التحليل :

1 1 — تعريفه :

يستعمل مصطلح «التحليل» (causation) للدلالة على المعنى الوارد في البنيات الممثل لها بالجملتين (1) المكررتين هنا للتذكير :

(1) أ — أدخل خالد علياً البيت
ب — دخل خالد علياً البيت

ويُتَّخَصُّ معنى هذا المصرب من البنيات في أن شخصاً ما (أو شيئاً ما) تسبب في أن شخصاً ما (أو شيئاً ما) قام بالفعل الذي يدل عليه محمول الجملة (1). فمحلول الجملة (1)، مثلاً، هو أن «خالد» كان السبب (أو العلة) في أن دخل «علي» البيت. ومصطلح علي بسمية الشخص (أو الشيء) المنسب في القيام بالفعل والشخص (أو الشيء) القائم بالفعل «المعلل» (causer) و«المعلل» (causee) بالتوالي. ويمكن أن تكون «الواقعة» (State of Affairs) الدال عليها محمول الجملة التسببية «عملاً» (Action) أو «حدثاً» (Process) أو «وضعاً» (Position) أو «حالة» (State) كما يتبين من الجمل (2) و(3) و(4) و(5) بالتوالي :

(2) أخرج عمرو هذا

(3) أسقطت الريح المظلة

(4) أقعد خالد علياً بجانبه

(5) أخرج خالد نأً وسوب هند

يستخلص من هذا أن مفهوم المعلل يمكن أن يُعرف كما يلي :

(6) «تسبب معلل في أن يقوم معلل بالفعل أو الحدث الدال عليهما محمول الجملة أو أن يتخذ الوضع أو الحالة الدال عليهما محمول الجملة».

2.1 — مفهوم المعلل / مفاهيم ثلاثة :

لتفان بين البنيات التي من قبل (1) و(2) و(3) و(4) و(5) والبنيات التي مثل لها بمرتبتي الجمل (7) و(8) :

(7) أ — استفهم عمرو الأستاذ عن اللبس

(1) علاقة الشخص (أو الشيء) المنسب بالواقعة الدال عليها محمول التركيب العيلى علاقات : علاقة مباشرة وعلاقة غير مباشرة. تكون علاقة المنسب بالواقعة علاقة مباشرة حين يشارك في تنفيذها وعلاقة غير مباشرة حين يكون مُجَرَّد دافع إلى تحقيقها كما ينس من المقارنة بين الجملتين الآتيتين

أخرج خالد عمراً من قاعة الاجتماع

جعل خالد عمراً يخرج من قاعة الاجتماع

وتُصَنَّفُ على تسميه على التوهم من العلاقات الطية «المعلل المباشر» (Direct Causation) و«المعلل غير المباشر» (Indirect Causation) بالتوالي.

ب — استأذنت الكاتبة المدير في الخروج

ج — استشار خالد أباه

(8) أ — يحل عمرو خلفا

ب — استعظم خالد مقال عمرو

ج — هتف خالد جاره.

يقارب بين البيات الأولى والبيات الثانية خاصيتان : خاصية صورية وخاصية دلالية.

أ — يمتاز محمول البيات الأولى والبيات الثانية بأنه يأخذ موضوعا (argument) إضافيا بالنسبة للمحمول الذي اشتق منه كما يتضح من المقارنة بين الجمل (1) و(7) و(8) أ من جهة والجمل (9) و(10) و(11) من جهة ثانية :

(9) دخل علي البيت

(10) أقهر الأستاذ المدرس

(11) يخل خالد

ب — يدل الموضوع المصنف في المصريح من البيات كليهما على شخص (أو شيء) يساهم في إحداث الواقعة التي يدل عليها محمول الجملة.

لا أن ثمة فروقا بين البيات المسئل لها بالجمل (1) و(2) و(3) و(4) و(5) والجمل التي من قبيل (7 أ — ج) و(8 أ — ج). وتلخص هذه الفروق في ما يلي :

أ — من أهميات الخاصة للبيات الأولى أنها تخصن موضوعا إضافيا بالنسبة للبيات المشتقة منها بخلاف البيات الثانية. فالجملة (7 ب)، مثلا، لا تخص موضوعا إضافيا إذ تشتمل البنية المشتقة منها على نفس الموضوعات مع تغير في الوظائف الدلالية التي تأخذها هذه الموضوعات :

(12) أذن المدير للكاتبة بالخروج

ب — يدرج عن معنى البيات التي من قبيل (1) و(2) و(3) و(4) و(5) تغير في الواقعة «دار عليها محمول الجملة بحيث ينتقل «المحلل» من وضع إلى وضع أو من حالة إلى حالة (2) وليس هذا التغير لازما عن معنى البيات التي من قبيل (7 أ — ج) و(8 أ — ج).

(2) يمكن التمييز داخل المعنى ذاته على محمول هذه الأنماط من البيات بين العلة والنتيجة. ينأى على هذا التمييز يمكن التمييز بين التراكيب التعليلية والتراكيب التي تلاعبها كالتراكيب الطولية والتراكيب الاعترافية على أساس أن التراكيب التعليلية، بخلاف التراكيب الأخرى، تقتضي العلة والنتيجة معا =

ج — يدل الموصوع الفاعل في البيات الأولى على الشخص (أو الشيء) المتسبب فعلا في تحقيق الواقعة في حين أنه يدل في البيات الثانية إما عن الشخص الذي «يطلب» تحقيق الواقعة أو عن الشخص الذي «يحقق» تحقيقها.

يسمح لنا من المقارنة بين البيات الممثل لها بالجمل (1) و(2) و(3) و(4) و(5) والبيات الممثل لها بالجمل (7 أ — ج) و(8 أ — ج) أن البيات الأولى، وحدها، تنصص لمعنى التحليل ولأنها وحدها بيئات «تحليلية» (3).
سنفحص، إذن، الحديث في المباحث التالية على هذه البيات دون غيرها.

2 — صيغ التحليل في اللغة العربية :

يُفَرِّق عن معنى التحليل، كما حدّدناه، في اللغات الطبيعية بوسائل مختلفة يمكن إرجاعها إلى أصناف ثلاثة : وسائل معجمية ووسائل صرفية ووسائل تركيبية (4). ثمة مفردات ينصص مدلولها نفسه معنى التحليل. فمدلول الفعل «قتل» يمكن تقسيمه إلى مكونين (5) (Components) : «جعل» و«موت» بحيث تكون البنية الدلالية — المنطقية (البنية الحملية) للجملة (13) هي البنية (14) :

(13) قتل خالد هنداً

(14) جعل (خالد) (تموت) (هند)

■ فمدلول الجملة :

أُخرجت عمراً

أن (عمراً) خرج بالفعل في حين أن الجملة :

استوفت عمراً

لا تقضي وفوف (عمراً) الفعلي

وهو هذا الفرق نَحْنُ البيات الأخرى للتعجب الصراحي، بخلاف البيات التعجبية .

استوفت عمراً فلم ينف

استعظم خالد مقال عمر ولكن الخيال تاله

• أُخرجت عمراً فلم يخرج

(3) من الممكن إدماج البيات الطولية والبيئات الاعتقادية في زمرة البيئات التحليلية على أساس توسيع معنى التحليل فتكون بذلك البيات التحليلية ضمنية . بيئات تحليلية مباشرة (Direct Causatives) وبيئات تحليلية غير مباشرة (Indirect Causatives) تشمل البيات الطولية والبيئات الاعتقادية.

(4) البيئات التحليلية، حسب كيمري (كيمري 1981)، بالنظر إلى وسائل التعبير عن معنى التحليل، أصناف ثلاثة : بيئات تحليلية «تحليلية» (analytic causatives) وبيئات تحليلية «صرفية» (morphological causatives) وبيئات تحليلية «معجمية» (Lexical Causatives).

(5) اعتُبد هذا المبدأ في إطار ما سمي «الدلالة التوليدية» (Generative Semantics)

كما أن مدلول الفعل «أعطى» يمكن تقسيمه، حسب نفس المبدأ، إلى مكونين : «جعل» و«يملك» وتكون إبداء، البية الدلالية — المنطقية — للجملة (15) هي البية (16) :

(15) أعطى خالد هندا محفظة

(16) جعل (خالد) يملك (هند (محفظة))

وبتحقق معنى التحليل في صيغ صيغة كصيغتي «فَعَّلَ» و«فَعَّلَ» بالنسبة للغة العربية الفصحى كما في الجملتين (17 أ — ب) :

(17) أ — أَشْرَبَ الطبيبُ المريضَ الدواءَ

ب — شَرَّبَ الطبيبُ المريضَ الدواءَ

وتُرسَل كذلك للتعبير عن معنى التحليل، بأفعال مساعدة (Auxiliaries) كالعمل «جعل» في اللغة العربية الفصحى المعاصرة، تضاف إلى محمول الجملة :

(18) جعل خالد عمرا يطلق زوجته.

وتختلف اللغات الطبيعية من حيث الوسائل المتوافرة فيها للتعبير عن معنى التحليل، فبعض لغات تشكل فيها الوسيلة التركيبية (إضافة فعل مساعد إلى محمول الجملة) الوسيلة الأساسية للدلالة على معنى التحليل كاللغات الانجليزية والفرنسية والألمانية وثمة لغات، كاللغات السامية، تترسَل للدلالة على هذا المعنى بصيغ صيغة معينة. فيما يخص اللغة العربية، يتبين من الجمل التي نَقلنا بها للبنى التحليلية (الجمل (13) و(15) و(17) و(18) أنها تستعمل الوسائل الثلاث جميعها : الوسيلة المعجمية والوسيلة الصرفية والوسيلة التركيبية. إلا أنه يجب، بالنسبة لاستعمال الوصلتين الثانية والثالثة في هذه اللغة، ملاحظة ما يلي :

1 — الوسيلة الأساسية للتعبير عن معنى التحليل في اللغة العربية الفصحى هي الوسيلة الصرفية، أي استعمال صيغ صيغة معينة كالصيغتين «أفعل» و«فعل».

2 — توجه اللغات العربية النوارج المعاصرة إلى الاستغناء عن الصيغة الصرفية «أفعل» والاكتفاء بالصيغة الصرفية «فعل» كما يتبين من زمر الجمل الثلاثة الآتية :

(19) (عربية فصحى)

أ — ذاب السكرُ في الشاي

ب — أذاب خالد السكرَ في الشاي

ج — دُوب خالد السكرَ في الشاي

(20) (دارجة مغربية) :

أ — السكر ذاب ف أتاي

ب — فاطمة ذوّبت السكر ف أتاي

(21) (فارحة مهيبة) :

أ — السكر ذاب في الشاي

ب — مرفت ذوّبت السكر في الشاي

3 — تلجأ بعض الدلّوج العربية المعاصرة إلى التوسل للدلالة على معنى التعليل بأفعال مساعدة بمعنى «جعل» تضاف إلى المحمول كالفعل «حلى» في الدارجة المصرية المعاصرة :

(22) أ — شوقي إلك هو اللي علفني أكب لك.

ب — علي نبوة نجيب لي المحفظة من ورق

في الباحث التالية، نحصر دراسة البنيات التعليلية في الوسائل المصرية التي تستعملها اللغة العربية الفصحى للتعبير عن معنى التعليل، كما حددناه آنفاً، باعتبارها الوسائل الأساسية.

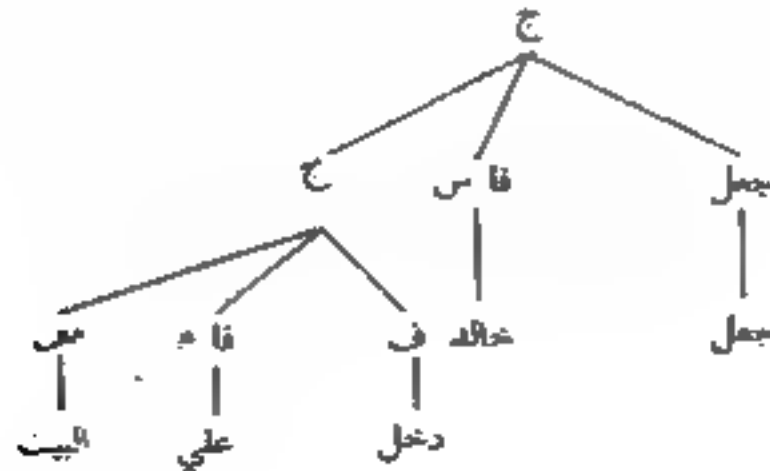
3 — البنيات التعليلية في النماذج اللغوية :

تتوزعت البنيات التعليلية في الدرس اللغوي الحديث في إطار نماذج لغوية مختلفة. ويمكن إرجاع التحليلات المقترحة في هذه النماذج اللغوية إلى فرضيتين أساسيتين اثنتين : «فرضية تحويلية» و«فرضية مصحبة».

1.3 — «الفرضية التحويلية» :

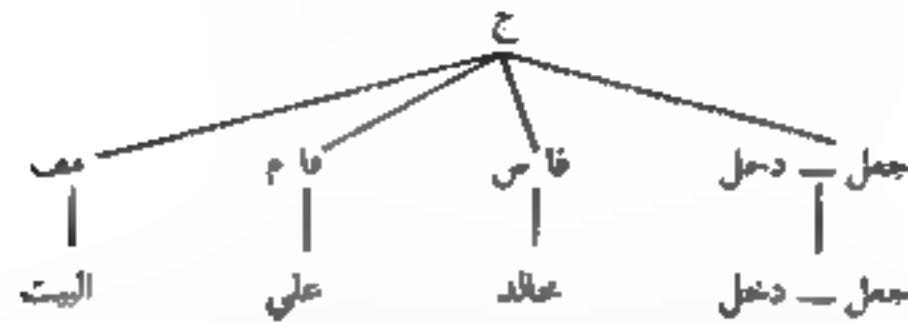
من المقاربات التحويلية للبنيات التعليلية، التحليل الذي اقترحه كيري (كيري 1975 و1976) في إطار «النحو العلاقي» (Relational Grammar) يقوم هذا التحليل على افتراض أن مصدر اشتقاق البنيات التعليلية بنية مفعلة مكونة من جملتين اثنتين. وبشكل محمول هذه البنية المفعلة فعل التعليل الذي يأخذ «المعلّل» فاعلاً له والجسنة الدالة على الوضع المعلّل مفعولاً له كما يتضح من الرسم الشجري (23) للجملة (1 أ) مثلاً :

(23)



حيث يشير الزمران «فا س» و«ما م» إلى الفاعل الرئيسي والفاعل المدمج بالتوالي. وتشكل البنية المعقدة دخلا لقاعدة «اتحاد الجملة» (Clause-Union) التي تنقل هذه البنية المعقدة عن طريق موحيد الجملتين إلى بنية مكونة من جملة واحدة :

(24)



يُلاحظُ أن ما يُشكّل خرجا لقاعدة «اتحاد الجملة» بنية تخصص فاعلين في نفس الجملة . الفاعل الرئيسي الأصلي والفاعل المدمج الأصلي أي «المعلّل» و«المعلّل». هذه البنية غير سليمة البناء كما يدل على ذلك لمن الجملة (25) التي تعد تحقيقا للبنية (24) :

(25) * ادخل خالد على البيت

نصع توليد جمل من قبل (25)، يقترح كسري البدا (27) القائم على سُلبيّة العلاقات النحوية (26) :

(26) فاعل < مفعول مباشر < مفعول غير مباشر < مائل (6)

حيث «مائل» = العلاقات النحوية الأخرى كالمكان والزمان والأداة وغيرها.

(27) «يُدرّئ» (1) الفاعل المدمج (يفتح السيم) إلى أول موقع شاعر في السلسلة (26) «مفاد المبدأ» (27) أن الفاعل المدمج (المعلّل) في البنيات التعليلية بأحد العلاقة النحوية

(6) يميز، في إطار النحو العلاقي (Relational Grammar)، بين صنفين من الحدود (terms) : الحدود الصرفة (Pure terms) والحدود المشوبة (Impure terms). حدود الصنف الأول هي الحدود التي تأخذ العلاقات النحوية «الفاعل» و«المفعول المباشر» و«المفعول غير المباشر» في حين أن حدود الصنف الثاني تأخذ العلاقات النحوية «المائلة» (Oblique)

(7) يعادل المصطلح «النسبة» المصطلح «Demotion» والمصطلح «التثنية» المصطلح «Promotion»

ويذكر المصطلحان، بالتوالي، على التفاعلة التي يحترق بقتصاصها مكون من علاقة نحوية إلى العلاقة النحوية التي كلحها في السلسلة (26) والتفاعلة التي يرتقي بقتصاصها مكون من علاقة نحوية إلى العلاقة النحوية التي تطورها كما يحصل في الانتقال من اليه للمعلوم إلى البنية القوية للمجهول حيث «يرتقى» (يرفع) «المفعول» إلى «الفاعل».

المفعول المباشر إذا لم يكن في الجملة مفعول مباشر والملاقة النحوية المفعول غير المباشر إذا كان في الجملة مفعول مباشر وإحدى العلاقات النحوية المائلة إذا توافر في الجملة مفعول مباشر ومفعول غير مباشر كما يتبين من المقارنة بين الجمل (8) الفرنسية (28) و(29) و(30) :

(28) a - Paul sort

b - Jean fait sortir Paul

(29) a - Paul écrit une lettre

b - Jean fait écrire une lettre à Paul

(30) a - Paul écrit une lettre à Marie

b - Jean fait écrire une lettre à Marie par Paul

2.3 — «الفرضية المعجمية» :

نقصد بـ «الفرضية المعجمية»، هنا، الفرضية التي يعتمدها كل تحليل للبيات التعليمية يقوم على فكرة أن اشتقاق هذا الضرب من البيات يتم داخل المعجم، أي عن طريق قواعد معجمية.

في إطار الحد من قوة المكون التحويلي من طريق تقليص عدد القواعد التحويلية، اتجهت النظرية التقليدية التحويلية، منذ أواخر الستين، إلى إبراز نماذج لغوية تمتاز بإعناء المكون المعجمي بالإليات تمكنه من رصد مجموعة من الظواهر كان رصدها، فيما قبل، يتم بواسطة قواعد تحويلية. في إطار هذا الاتجاه، اقترح جاكسونوف (جاكسونوف 1975) أن يُستل للمفردات المتعاقبة (المربطة اشتقاقياً) في مدخل معجمية متمايزة وأن تُرصد ما يسببها من علاقات عن طريق قواعد حشو (Redundancy Rules). حسب هذا الاقتراح، يمكن التمثيل للمردتين «أخرج» و«أُخرج» والملاقة القائمة بينهما كما يلي (9) :

$$(31) \text{ أ - } \begin{bmatrix} \text{أخرج} / \\ + \text{ ف} \\ + (- \text{ م}^1 \text{ م}^2 \text{ م}^3) \\ \text{أخرج م}^1 \text{ م}^2 \text{ م}^3 \end{bmatrix} \quad \text{ب - } \begin{bmatrix} \text{أُخرج} / \\ + \text{ ف} \\ + (- \text{ م}^1 \text{ م}^2 \text{ م}^3) \\ \text{أُخرج م}^1 \text{ م}^2 \text{ م}^3 \end{bmatrix}$$

(8) نلاحظ هنا للتمثيل بهجمل فرنسية إذ إن المكون الممثل في اللغة العربية لا يختص كما سري، لمبدأ «التثنية» مخصصة له في اللغة الفرنسية.

(9) انظر الاقتراحات الواردة في أطروحة د. محمد الشكري (الشكري 1984) للتمثيل للعلاقات المعجمية في اللغة العربية.

في إطار النحو الوظيفي، يقترح ديك (ديك 1980 و 1985) أن تشتق البنيات التعليقية عن طريق «قواعد تكوين المحمولات» (Predicate Formation Rules) التي تشكل أحد عصري (10) «الأساس» (Fund).

وتتميز قاعدة تكوين المحمولات العلية بأنها تشتق من إطار حملي ما إطاراً حملياً آخر يخص موضوعاً إضافياً بالنسبة للإطار الحملي الدخيل.

ويقترح ديك (ديك 1985) صوغ قاعدة تكوين المحمولات العلية كما يلي :

(32) تكوين المحمولات العلية :

دخول : محمول (س¹) ... (س²)
 خرج : عل — محمول (س⁰) معلل (س¹) معلل ... (س²)
 معنى «ينسب س⁰ في تحقق الواقعة الدال عليها الإطار الحملي — الدخيل».

3.3 — الفرضية التحويلية / الفرضية المعجمية :

تواجه الفرضية التحويلية المشاكل الآتية :

أ — بلجاً التحليل الذي ينطلق من أن مصدر اشتقاق البنيات التعليقية بنية معقدة مكونة من حملتين التين إلى قاعدة تحويلية (قاعدة «اتحاد الحملة») توحد بين هاتين الحملتين. وقد ثبت أن لا «واقعية نفسية» (11) لهذا المصنف من القواعد.

لهذا السبب، يلاحظ أن جل النماذج المعتمدة المقترحة في السنوات المشر الأخيرة توجه إلى إقصاء القواعد التحويلية من النحو.

ب — ينص الطرف عن هذا الاشكال النظري العام، فلاحظ أن الفرضية بنية معقدة مكونة من جملتين التين مصدر اشتقاق للبنيات التعليقية لا يمكن أن يرد إلا بالنسبة للغات التي تنوّل للتعبير عن معنى التحليل بعمل علّي بمعنى «جعل» يضاف إلى محمول

(10) ننضم المحمولات فسيح : محمولات «أصلية» ومحمولات «مشتقة». تعتبر محمولات أصلية المحمولات التي يعطىها التكلم كما هي قبل استعمالها. وتعتبر محمولات مشتقة المحمولات التي يكونها التكلم انطلاقاً من المحمولات الأصلية، طبقاً لقواعد اشتقاقية كقاعدة التحليل، مثلاً بناءً على هذا التمييز، ينضم «الأساس»، في التحويلي، فسيح : معجم وقواعد تكون. يصطنع المعجم بالتمثيل للمحمولات الأصلية وتكلف قواعد تكوين المحمولات بالاشتقاق للمحمولات الفرعية معقدة، دُخِلَ لها، المحمولات الأصلية. انظر للمزيد من التفاصيل حول تكوين «الأساس» ديك (1978) وديك (1980) والمتوكل (1985).

(11) انظر التفصيل حول مفهوم «الواقعية النفسية» في بيرزاد وآخرون (1978) وانظر كذلك التفصيل حول مفهوم «الكيفية النفسية» في ديك (1978).

الجملة. أما بالنسبة للغات التي تستخدم وسائل صرفية (صيغ صرفية) للتعبير عن هذا المعنى كالألف العربية، فإنه يعسر اعتبار البنيات التعليقية فيها صادرة عن بنية مكونة من حمتين اثنتين

ح — كي يكون افتراض أن مصدر اشتقاق البنيات التعليقية بنية مكونة من جملتين، ينبغي أن نكون للجملة المدخجة في هذه البنية، فعلاً، خصائص الجملة. وقد لاحظ ديك (ديك 1980 : 64 — 66) أن فصلة الأفعال الملية (الأفعال التي تقابل «جعل») لا تتوافر فيها خصائص الجملة واستدل على ذلك بما يلي :

1 — من خصائص الفصلة الجملة إمكان تقديمها على المحمول الرئيسي بخلاف فصلة الفعل الميلي :

(33) أ — زيد طلق زوجته ظننت

ب — * زيد يطلق زوجته جعلت

2 — يمكن إضمار الفصلة الجملة كما يحين من الجملة الآتية :

(34) أظن زيدا طلق زوجته وظن عماله أيضاً ذلك.

أما فصلة الفعل الميلي فلا تُضْمَرُ كما يدل على ذلك نحو الجملة (35) :

(35) * جعلت زيدا يطلق زوجته وجعل عماله أيضاً ذلك.

3 — يمكن الاستغناء عن الفصلة الجملة باسم الاستغناء «ماذا» بخلاف فصلة

الفعل الميلي كما يدل على ذلك نحو الجملة (36 ب) في مقابل الجملة (36 أ) :

(36) أ — ماذا ظننت ؟

ب — * ماذا جعلت ؟

وبصيف، في إطار الاستدلال على أن خصائص الجملة غير متوافرة في فصلة الفعل الميلي الملاحظة الرابعة الآتية :

4 — من خصائص الفصلة الجملة إمكان تصديرها بإحدى الأدوات الصدور (Complementizers) كما في الجملة (37) :

(37) أظن أن زيدا طلق زوجته

أما فصلة الفعل الميلي فلا تصديرها أداة صدر كما يدل على ذلك نحو الجملة (38)

(38) * جعلت أن زيدا يطلق زوجته

ويمكن إرجاع هذه الخصائص الأربع التي تحالف بها فصلة الفعل الميلي الفصلة الحمية

إلى خاصية أساسية واحدة وهي أن الأفعال العلية التي من قبيل «جعل»، بخلاف الأفعال التي من قبيل «ظن»، أفعال مساعدة تصاف إلى محمول الجملة وليست محمولات قائمة الذات. يستخلص من هذا أن التحليل القائم على افتراض أن مصدر اشتقاق البنيات التعيلية بنية معقدة مكونة من جملتين ليس وريداً، على الأقل بالنسبة للغة العربية.

4.3 - التمثيل المعجمي الأكفي للبنات التعيلية :

من معايير تعريف القواعد المقترحة داخل نموذج لغوي ما مدى عكسها للمعاملات الذهبية التي تتم أثناء إنتاج الكلام أو فهمه، أي مدى «واقعيها النفسية». وما يخص المفردات، ثمة مفردات يتعلمها المتكلم كما هي قبل استعمالها أو فهمها ومفردات يشتقها المتكلم من المفردات التي تعلمها ويستخدمها وفهمها الاستعمال والفهم الصحيحين وإن لم يسبق له أن استعمالها أو سمعها.

على هذا الأساس، يكون التمثيل المعجمي الأكفي للمفردات هو التمثيل الذي يعكس قدرة المتكلم على اشتقاق مفردات جديدة من مفردات تعلمها تلقائياً. يتيح المكون القاعدي في النحو الوظيفي، «الأساس»، التمثيل الذي يمكن من عكس هذه القدرة إذ ينقسم إلى عنصرين : «المعجم» و«قواعد تكوين المحمولات». بضطلع المعجم بالتمثيل للمفردات الأصول (المفردات التي يصنعها المتكلم قبل استعمالها) هي حين أن قواعد تكوين المحمولات تتكلف باشتقاق المفردات التي تكونها المتكلم انطلاقاً من المفردات الأصول.

فما يتعلق بالبنيات التعيلية، نسكن «قاعدة تكوين المحمولات العلية»، كما اقترح ذلك صوغها، من التمثيل للعلاقة الاشتقاقية بين المحمول العليّ والمحمول المشتق منه عاكسة بذلك قدرة المتكلم في تكوين هذا الضرب من المحمولات. هذه الميزة غير متوافرة في التمثيلات المعجمية التي من قبيل ما يقترحه جاكسونوف إذ لا تسمح برصد الطابع الإبداعي الذي تتم به العلاقات القائمة بين المفردات الأصول والمفردات المشتقة.

4 - تكوين المحمولات العلية في اللغة العربية :

1.4 - الاشتقاق في اللغة العربية :

1.1 4 - الجذور والصيغ.

من خصائص اللغات السامية، كما هو معلوم، أن تكوين المفردات يتم فيها عن طريق إضافة صيغة من الصيغ (فعل، فاعل، فاعلة...) إلى مادة ثلاثية (مكونة من ثلاثة أصوات

صامتة). فالمفردات «كُتِبَ» و«كُتِبَ» و«كُتِبَ» ناتجة عن قولية المادة الثلاثية «ك ت ب» في الصيغ «فعل» و«فعل» و«فعل» و«فعل» بالتوالي.

وبشكل المفردات التي تنقسم نفس الجذر (نفس المادة الثلاثية) «حقلاً صرفياً — دلالياً» (Morpho-semantic field) يتألف من عناصرها بالإضافة إلى الجذر المشترك، «معنى نووي» (Nuclear meaning) يَكُنُّ في هذا الجذر. ويخالف بين المفردات المتحاولة (المتباعدة إلى حد الحقل الصرفي — الدلالي) المعاني التي تضيفها مختلف الصيغ إلى المعنى النووي الدلالي عليه الجذر المشترك.

2.1.4 — المفردات الأصول / المفردات المشتقة :

لختلف النحاة العرب القدماء، كما هو معلوم، في أصل الاشتقاق ودار الخلاف، أساساً، حول افتراضين : افتراض أن أصل الاشتقاق «المصدر» وافتراض أن أصل الاشتقاق «الفعل» ودفع، كذلك، عن افتراض ثالث يقوم على فكرة أن جميع المفردات مشتقة من المادة الجامدة (المكونة من أصوات صامتة ثلاثة). لن تناقش، هنا، هذه الافتراضات الثلاثة وإنما نكتفي باقتراح مجموعة من المعايير تمكن من التعرف على ما هو أصلي من مفردات وتمييزه عما هو مشتق.

المفردات — الأصول هي المفردات التي تتوفر فيها الشروط الآتية :

أ — يشترط في أصل الاشتقاق أن يكون مجردة محقة (real word) أي مادة وصيغة.

بموجب هذا الشرط — يعني الافتراض القائم على اعتبار المادة الجامدة أصلاً للاشتقاق إذ إن هذا الافتراض يحول دون رصد العلاقات الصرفية الدلالية القائمة بين الفعل المصوغ على وزن «فعل»، مثلاً، ومشتقاته أو بين الفعل المصوغ على وزن «فعل» ومشتقاته كما يتبين من الأمثلة الآتية .

(39) أ — كُتِبَ — كاتب، مكتوب، مُكْتَب

ب — أُخْرِجَ — مُخْرِج، مُخْرَج، مُخْرَج

(40) أ — كَب — مُكَب، مُكَب، مُكَب

ب — أُخْرِجَ — خَارِج، مُخْرَج، مُخْرَج

يتضح من المقارنة بين الأمثلة (39) والأمثلة (40) أن ثمة اطرادات صرفية دلالية بين المفردات المصوغة على أوزان «فعل» و«مفعول» والمفردات المصوغة على وزن «فعل» من جهة، وبين المفردات المصوغة على وزي «مفعول» و«مفعول» والمفردات المصوغة على وزن «فعل» من جهة ثانية.

ب — يجب أن تكون المفردات الأصول أبسط المفردات من حيث معناها ومن حيث معانيها، فالمفردات المصنوعة على وزن «فعل»، مثلا، «أبسط مني» وأبسط معنى من المفردات المصنوعة على أوزان «أفعل» و«فعل» و«فعل» و«فعل». فهي أبسط مني لأن المفردات الأخرى تتضمنها وتضيف إليها إما «سابقة» (أفعل، استعمل) أو «وسطية» (فعل، فاعل)، وهي أبسط معنى لأن هذه المفردات تدل على معان إضافية كالتعليل (أفعل، فعل) و«الانعكاس» (Reflexivity) (افعل) و«المشاركة» (فَاعِل) و«الطلب» (استعمل).

ج — يشترط في اشتقاق مفردة ما من مفردة أخرى أن تكون القاعدة الرابطة بينهما «قاعدة مُنتجة» (Productive Rule). وتُعرف ديك (ديك 1980 . 26) القاعدة المنتجة بأنها القاعدة التي يشكل خرجها «طبقة مفترحة» أي طبقة لا تعد عناصرها غداً بل تُسمّى بخاصية عامة أو مجموعة من الخصائص العامة (12).

إذا اعتمدنا هذه المقاييس الثلاثة وسائل استكشافية في معرفة المفردات الأصول في اللغة العربية وجدنا أن أكثر المفردات استجابة لها هي المفردات الفعلية المصنوعة على وزن «فعل» ووزن (فعل) ووزن «فعل» (13).

ننسى، إذن، في مايلي، افتراض أن المفردات الفعلية المصنوعة على هذه الأوزان الثلاثة هي أصل اشتقاق المفردات الأخرى على اختلاف مقولاتها التركيبية (أفعال، أسماء، صفات...).

4.1.3 — الاشتقاق المباشر / الاشتقاق غير المباشر :

ثمة مفردات مشتقة تُشكل أصولا لاشتقاق مفردات أخرى. فالمفردات المصنوعة على وزني «فعل» و«فعل»، مثلا، المشتقة من المفردات الأصول المصنوعة على وزني «فعل» و«فعل» تُشكل، بدورها، مفردات أصول بالنسبة للمفردات المصنوعة على وزني «فعل» و«فعل» كما يبين من الأمثلة الآتية :

(41) أ — عَلِمَ — عَلَّمَ — عَلَّمَ

ب — جَدَّبَ — جَدَّبَ — جَدَّبَ

يمكن إذن أن يصنف المفردات المشتقة صنفاً : مفردات مشتقة من المفردات الأصول

(12) يلزم عن الشرط الثالث أن المفردات المشتقة عن طريق قواعد غير مُنتجة يمثل لها في المعجم كما يمثل للمفردات الأصول.

(13) انظر التبريرات التي يقدمها د. محمد الشكري (محمد الشكري 1984) لثبوت فرضية أن أصل الاشتقاق في اللغة العربية، هو الفعل.

(المصوغة على الأوزان : «فعل» و«فعل» و«فعل») ومفردات مشتقة من المفردات المشتقة
بعضها.

على هذا الأساس، يمكن القول أن قواعد تكوين المحمولات في اللغة العربية تحدد دحلا لها
بما محمولات أصولا أو محمولات مشتقة من المحمولات الأصول.

2.4 — المحمولات العلية :

سبق أن بينا أن الوسائل الأساسية المستعملة في اللغة العربية للتعبير عن معنى التعليل
وسائل صريحة، كما سبق أن أشرنا إلى أن المحمولات العلية في هذه اللغة هي المحمولات
المصوغة على وزني «أفعل» و«فعل» والمشتقة من المحمولات الأصول المصوغة على الأوزان
الثلاثة «فعل» و«فعل» و«فعل». تنقسم المحمولات المصوغة على وزني «أفعل» و«فعل»
بالاشتراك اللفظي إذ تدل على معان متعددة. فالمحمولات المصوغة على الوزن الأول تُردُّ دالة،
حسب تصنيف النحاة للعرب القدماء، على «التعريض» (14) :

(42) أباع خالد فرسه

وعلى «الصيرورة» :

(43) أسكت البحيرة

وعلى الدخول في المكان أو الزمان :

(44) أ — أنجد المسافر

ب — أصبح عمرو

وعلى «الجميل» :

(45) أذهب عاكف أحمد

ومعاني المفردات المصوغة على وزن «فعل» الصيرورة والدخول (في المكان أو الزمان)
و«التسمية» و«الجميل» كما يتبين من (46) و(47) و(48) و(49) بالتوالي :

(46) وزق الشجر

(47) أ — كوف المسافرون

ب — صبح الصيوف

(48) فسق خالد جاره

(14) من الممكن، في إطار توسيع مفهوم التعليل الذي سبق أن أشرنا إليه، اعتبار الجمل التي من قبيل
الجملة (42) جملا تعليلية «غير مباشرة» شأنها في ذلك شأن البيات الطليعة والبيات الاعتقادية

(49) فَرَّحَ خَالِدٌ إِخْوَتَهُ

لا يُهْمُّهَا هَا، من هذه الاستعمالات المتعددة للمعربات المصوغة على وِزْنِ «فَعَّلَ» و«فَعَّلَ» إلا استعمالها للدلالة على معنى التعليل أي استعمالها في البينات الممثل لها بالحمل (45) و(46).

ملحوظة :

1 - ترد المعربات الفعلية المصوغة على وِزْنِ «استَفْعَلَ» في تراكيب تماثل من حيث خصائصها البنيوية، التراكيب العلية كما في الجمل (50) :

(50) أ - استرشدت صديقي في مسألة الأثر

ب - استعطيت خالدا الكتاب

ج - استوفيت عمي خزانته

وقد يبدو وارداً أن تصاف المحمولات المصوغة على وِزْنِ «استعمل» في هذا الصرب من التراكيب، إلى زمرة الأفعال العلية على اعتبار أن طلب وقوع الشيء من أسباب وقوعه (15)، إلا أن ثمة فرقاً دلالياً أساسياً بين التراكيب العلية والتراكيب الممثل لها بالجمل (50 أ - ج) وتكمن هذه الفرق في أن تعليل الشيء يلزم عنه وقوعه في حين أن طلب الشيء لا يؤدي، ضرورة، إلى وقوعه. ويزور الفرق الدلالي بين المنطوق من التراكيب إمكان نفي «المطلوب» في التراكيب الطلبية وامتناع نفي «المعلول» في التراكيب العلية كما يتبين من المقارنة بين زمري الجمل (51) و(52) :

(51) أ - استرشدت صديقي في مسألة الأثر ظم يرشدني

ب - استعطيت خالدا الكتاب ظم يُعطيه

ج - استوفيت عمي خزانته ظم يُوفِّيها

(52) أ * - أدخلت هذا البيت ظم يدخل

ب * - أخرجت خالدا من منزله ظم يخرج

ج * - أقم خالدا نبأ وسوب ظم يأنم

د * - شرب الطبيب المريض الدواء ظم يشربه

(15) ثمة أصل علية وزنة على وِزْنِ «استعمل» كالفعل «استخرج» في الجملة الآتية :

استخرج رجال الأسطاف السكك من تحت أنقاض العمارة.

إلا أن الأصل المصوغة على وِزْنِ «استعمل» والمفيدة للتعليل (بالمعنى الضيق) أصل ممدودة يصرح بحبرها مشعة عن طريق قاعدة مُتَّجِعَةٌ.

2 — قد يبدو، من الولد أيضا، إضافة الأفعال المصوغة على وزن «فَاعِل» إلى زمرة الأفعال العلية إذ من بين المعاني التي يدل عليها هذا الوزن معنى التعليل كما جندباء فالعمل «بَاعَد» يرادف الفعلين «أَبْعَد» و«بَعَد» في دلالة على جعل الشخص (أو الشيء) يبتعد :

(53) أ — أَبْعَدْتُ هندا خالدا

ب — بَعَدْتُ هندا خالدا

ج — بَاعَدْتُ هندا خالدا

إلا أن دلالة الوزن «فاعل» على معنى التعليل مَحْصُور في أعمال معدودة كالعمل «باعد». يمي هذا أن اشتقاق محمولات على وزن «فاعل» للدلالة على العلية ذو اتجاهاة معدودة بخلاف اشتقاق المحمولات المصوغة على وري «أَفْعَل» و«فَعَّل» لهذا السبب يكون من غير الطبيعي وضع قاعدة اشتقاقية للمحمولات الولدة على هذا الوزن والدالة على العلية بل يضمن أن يُمثَّل لها في المعجم.

3.4 — قواعد تكوين المحمولات العلية :

1.3.4 — تكوين المحمولات في النحو الوظيفي : تذكير :

المحمولات، حسب النحو الوظيفي، صنفان : محمولات أصول ومحمولات مشتقة. المحمولات الأصول محمولات يتعلمها المتكلم كما هي قبل استعمالها في حين أن المحمولات المشتقة محمولات يكونها المتكلم، حسب قواعد منتجة، انطلاقا من المحمولات الأصول (16). بنائاً على التمييز بين هذين الصنفين من المحمولات، يُنمِّز النحو الوظيفي، داخل المكون القاعدي «الأساس» بين مجموعتين اثنتين من القواعد . «المعجم» و«قواعد تكوين المحمولات». نضطلع قواعد المعجم بالتمثيل للمفردات الأصول ونصطبغ قواعد تكوين المحمولات بالاشتقاق المفردات الفروع انطلاقا من المفردات الأصول

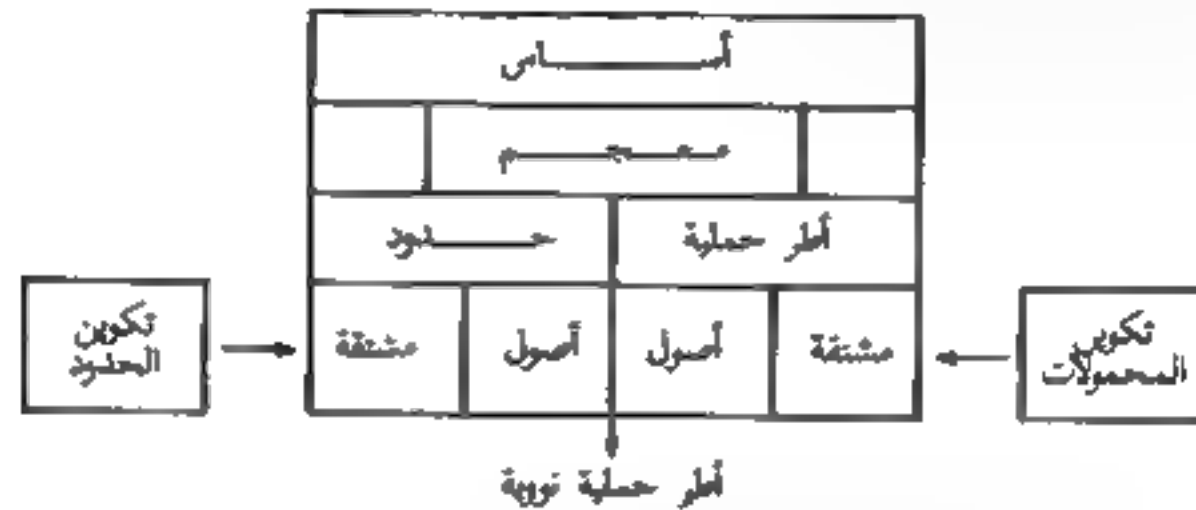
وَنُمَثِّلُ للمفردات، في كُلِّ من عنصر «الأساس»، في شكل «أطر حيلية» (Predicate Frames) نُحَدِّدُ : (أ) السُحُولَ وقولته التركيبية (فعل، اسم، صفة...) و(ب) عددَ محلات موضوعاته (Argument Positions) و(ج) الوظائف الدلالية («منفرد»، «متقبل»...) التي تأخذها هذه الموضوعات باعتبار «الواقعة» («عمل»، «حدث»، «وصف»، «حالة») الدال عليها المحمول و(د) قيود الانتقاء (Selection restrictions) التي يرضها المحمول عل محلات موضوعاته. ولنمثِّل لهذا النمط من التمثيل للمداخل المعجمية في النحو الوظيفي

(16) انظر للمزيد من التفصيل حول تكوين المحمولات (ديك 1980 ص : 25 — 52).

بالإطار الحملّي (54) للفعل «شرب» :

(54) شرب (س¹ : حي (س¹) متف (س² : مائل (س²) متق

ويمكن توضيح بنية المكون القاعدي «الأساس» ومهام «تصريف» المعجم وقواعد تكوين المحمولات، بواسطة الرسم الآتي :



2.3.4 - قاعدة تكوين المحمولات العلية في اللغة العربية

تقدّم أن ديك (ديك 1985) يقترح أن يتم اشتقاق المحمولات العلية طبقاً للقاعدة العامة (32) التي نعيد صوغها هنا للتذكير :

(32) تكوين المحمولات العلية :

دخل : محمول (س¹) ... (س⁰)

خرج : عل - محمول (س⁰) مائل (س¹) مائل ... (س²)

معنى : «ينسب س⁰ في تحقق الواقعة الدال عليها الأطر الحملّي - الدخّل».

ونقترح أن تصاغ قاعدة تكوين المحمولات العلية في اللغة العربية (17)، بناء على ما

(17) القاعدة (55) واردة بالنسبة لتكوين المحمولات العلية في اللغة العربية التفصيحي فحسب. أما تكوين المحمولات في اللغات العربية الدوارج فيستلزم تحليل هذه القاعدة على أساس الافتراض شبه التام لنموذج «أفضل» خالق القاعدة الواردة بالنسبة لتكوين المحمولات العلية في اللغة العربية المعرفية، مثلاً، هي القاعدة الآتية

تكوين المحمولات في العربية المعرفية

دخل : فعل (س¹) ... (س⁰)

خرج : فعل (س⁰) مائل (س¹) مائل .. (س²)

معنى : «ينسب س⁰ في تحقق الواقعة الدال عليها الأطر الحملّي - الدخّل»

انتهينا إليه في الفقرة السابقة كما يلي :

(55) تكوين المحمولات العلية في اللغة العربية :

$$\begin{array}{l} \text{دخُلَ : } \alpha \quad \left\{ \begin{array}{l} \text{قُتِلَ} \\ \text{فُعِلَ} \\ \text{قُتِلَ} \end{array} \right\} \text{ ف } (س^1) \dots (س^2) \\ \text{خُرجَ : } \alpha \quad \left\{ \begin{array}{l} \text{أُقِفِلَ} \\ \text{قُتِلَ} \end{array} \right\} \text{ و } (س^5) \text{ مَعْلَل } (س^4) \text{ مَعْلَل } \dots (س^2) \end{array}$$

معنى : «يتسبب س⁵ في تحقق الواقعة الدال عليها الاطار الحملى — الدخُل»
حيث يمرر α إلى جذر المفردة (المادة المكونة من الأصوات الصوامت)، ومثل لتطبيق القاعدة (55) باشتقاق الفعلين العليين «أشرب» و«شرب» من الفعل «شرب» :

$$\begin{array}{l} (56) \text{ دخُلَ : ش. ر. ب. فُعِلَ ف } (س^1) \dots (س^2) \\ \text{خُرجَ : ش. ر. ب. } \left[\begin{array}{l} \text{تُعَمَل} \\ \text{قُتِلَ} \end{array} \right] \text{ ف } (س^5) \text{ مَعْلَل } (س^4) \text{ مَعْلَل } \dots (س^2) \end{array}$$

معنى : «يتسبب س⁵ في تحقق الواقعة الدال عليها الاطار الحملى — الدخُل»

3.4 — «أفعل» و«فعل» : ترادف أم تكامل ؟

يُستنتج من القاعدة (55) أن المحمولات العلية تشتق في اللغة العربية الفصحى، عن طريق إما وزن «أفعل» أو وزن «فعل» بشكل اختياري. بعبارة أخرى، يستنتج من هذه القاعدة أن المحمولات العلية المصوغة على وزن «أفعل» ترادف المحمولات العلية المصوغة على وزن «فعل».

هذا غير صحيح إذ إن استعمال المحمولات العلية المصوغة على وزن «أفعل» والمحمولات العلية المصوغة على وزن «فعل» عامص لبدأ «التوزيع التكاملي» (Complementary Distribution).

يقضي ضبط الاستعمالات التكاملية للمحمولات العلية المصوغة على هذين لوريين القيام بحرد شامل لجميع الأفعال العلية التي وردت في اللغة العربية مصوغة على الوزن الأول وجميع الأفعال العلية التي وردت مصوغة على الوزن الثاني واستخلاص الحالات التي يتعين فيها استعمال الأفعال الأولى والحالات التي يتعين فيها استعمال الأفعال الثانية. تمهيداً لهذا المشروع، قمنا بجمع حصيلة من الأفعال العلية توثيقاً فيها قدر ما معقولا من التمثيلية

وحاولنا أن نستشف، من خلال هذه المحصلة، ما يضبط استعمال كل من الأفعال العلية المصنوعة على وزن «افعل» والأفعال العلية المصنوعة على وزن «فعل». وفي ما يلي خلاصة ما توصلنا إليه :

١ — يؤول بين الأفعال العلية الواردة على وزن «افعل» والأفعال الواردة على وزن «فعل» أن كنتا الطائفتين من الأفعال تشتق اما من محمولات مصنوعة على وزن «فعل» أو من محمولات مصنوعة على وزن «فعل» كما يتبين من رمزي الجمل (57) و(58) :

(57) أ — شربت هذا شاياً

ب — أشرب خالد هذا شاياً

ج — شرب خالد هذا شاياً

(58) أ — ذُعل الصيف

ب — أذعل خالد الضيف

ج — ذعل خالد الصيف

وبؤانف، كذلك، بين الأفعال العلية المستعينة إلى الطائفتين أنها تشتق من المحمولات الدالة على أصناف الواقع الأربعة : الأفعال والأحداث والأصناف والمجالات كما يتبين من الجمل (59) و(60) و(61) و(62) :

(59) أ — أكل الصيف دجاجاً

ب — أكل خالد الصيف دجاجاً

ج — أكل خالد الضيف دجاجاً

(60) أ — ذاب السكر في الماء

ب — أذاب خالد السكر في الماء

ج — ذوب خالد السكر في الماء

(61) أ — سكن عمرو الدار

ب — أسكن خالد عمرا الدار

ج — سكن خالد عمرا الدار

(62) أ — ألبت هذا

ب — ألب الخير هذا

ج — ألب الخير هذا

كما يؤول بين الأفعال العلية المنتهية إلى هاتين الطائفتين أنها تشتق من اللان كما تشتق من المنعدي كما يتبين من الجمل (62) أ — ج) والجمل (59) أ — ج) مثلاً

ب — رغم هذا التألف، تظل الحالات التي تُستعمل فيها المحمولات العلية المصنوعة على وزن «فَعَّل» مُبَايَنة للحالات التي تستلزم استعمال المحمولات العلية المصنوعة على وزن «فَعَلَ» :

1 من خصائص النسق الاشتقاقي، في اللغة العربية، أنه يتضمن «شعاب» (Gaps) أو «خانات فارغة». فكمية، كما هو معلوم، أفعال لا مصادر لها ومصادر لا أفعال لها، مثلاً.

وبما يخص المحمولات العلية، يلاحظ أن ثمة حالات لا يستعمل فيها إلا أحد الوزن المعبرين عن معنى التعليل : «فَعَّل» أو الوزن «فَعَلَ». ونشير، بهذا الصدد، إلى حالتين أساسيتين : الاكتفاء بأحد الوزنين والاستعانة عن الوزن الآخر كما في الأمثلة الآتية (حيث يشير الرمز (٢) إلى أن الفعل غير مسجوع) :

(63) أ — أَجَلَ المشروع

ب — أَجَلَت المشروع

ج — ؟ أَجَلَت المشروع

(64) أ — نَجِمَ هذا

ب — أَكْثَمَ الطَّعَامُ الدَّمِمْ هذا

ج — ؟ نَجِمَ الطَّعَامُ الدَّمِمْ هذا

ونخصّصُ أحد الوزنين في الدلالة على معنى آخر غير معنى التعليل كما هو الشأن بالنسبة للفعل «أَرْخَلَ» الدال على «كثرة الرواحل» والفعل «رَخِيَ» المرادف لـ «تَحَنَطَ» :

(65) أ — رَحَلَ المسافر

ب — رَخِلَت المسافر

ج — ؟ أَرْخَلَت المسافر

(66) أ — رَخِيَ الطين

ب — أَرْخَيْتُ الطين

ج — ؟ رَخَيْتُ الطين

ويدخل في هذه الحالة الثانية ورود وزني «فَعَّل» و «فَعَلَ» دالين على معنيين متضادين كما في الجملتين (67 ب) و (67 ج) :

(67) أ — مَرَضَ خالد

ب — مَرَضَ عمرو خالدًا

ج — مَرَضَ عمرو خالدًا

والفعل «أُمرض» في الجملة (67 ب) دال على «الاصابة بالمرض» في حين أن الفعل «مَرَضَ» في الجملة (67 ج) دال على «إزالة المرض».

ملحوظة :

للفاعلة السُّكُل لها بالفعلين «أُمرضَ» و«مَرَضَ» أهميتها إذ من شأنها أنها توحى بتواجد صعب من البينات العلية في اللغة العربية الفصحى : بينات علية «موجبة» وبينات علية «سالبة».

ويشترك هذان الصنفان من البينات في الخصائص البنيوية التي تميز للبينات العلية (إضافة موضوع جديد، للموضوع المعلّل) كما يتقاسمان خاصية الدلالة على معنى التعطّل كما حددها سابقا. إلا أنهما يختلفان من حيث إن بينات الصنف الأول تدل على أن المعلّل يتسبب في تحقق الواقعة الدال عليها الحمل — الدخّل في حين أن بينات الصنف الثاني تدل على أن المعلّل يتسبب في انتهاء هذه الواقعة.

وكان من الممكن أن نصاف إلى قواعد تكوين المحمولات قاعدة ترصد العلاقة بين التراكيب التي من قبيل الجملتين (67 ب — ج) لولا أن هذه التراكيب محصورة في مجموعة محدودة من الأزواج الفعلية كالزوج «أُمرضَ» — «مَرَضَ» والزوج «أقضى» — «قضى».

2 — المفردات الأصول التي تشكل مصدر الاشتقاق في اللغة العربية هي، كما أسلفنا، المفردات، المصوغة على الأوزان الثلاثة «فعل» و«معل» و«فعل». ونصاف إلى هذه المفردات، كمصدر للاشتقاق، المفردات «الجامدة» أو المفردات الدالة على النوات كـ «الذهب» و«الفضة» و«الجبن» وغيرها.

فيما يتعلق بتكوين المحمولات العلية، رأينا أنها تشق من المحمولات المصوغة على الأوزان الثلاثة عن طريق الوزن «فعل» أو الوزن «معل» كما يبين من القاعدة (55). وبسبب الآ، تفهيدا لهذا التصميم، إلى الأمرين الآتين :

— بفرد الوزن «معل» باشتقاق الأفعال العلية من أسماء النوات كما يبين من المقارنة بين طرفي الأزواج الجمالية (68) و(69) و(70) :

(68) أ — دَخَبَ عَالِدُ الْإِنَاءِ

ب — * أَدَخَبَ عَالِدُ الْإِنَاءِ

(69) أ — فَضَّضَ عَالِدُ الْإِنَاءِ

ب — * فَضَّضَ عَالِدُ الْإِنَاءِ

(70) أ — جَبَّتْ هِنْدُ الْبِنِ

ب — * أَلَجَّتْ هِنْدُ الْبِنِ

— يمتاز نفس الوزن، الوزن «فعل»، على الوزن «فعل» بأنه يتفرد باشتقاق الأفعال العلية من المحمولات المصوغة على وزن «فعل» (بضم العين). بعبارة أخرى تشتق الأفعال العلية عن طريق «أفعل» من المحمولات المصوغة على وزن «فعل» أو «فعل» في حين أنها تشتق عن طريق «فعل» من المحمولات المصوغة على الأوزان الثلاثة جميعها «فعل» و«فعل» و«فعل» :

(71) أ — جمَلت هذا

ب — جمَل البرق هذا

ج — * أجمَل البرق هذا

(72) أ — نظَف البيت

ب — نظَفَت هذا البيت

ج — * أنظَفَت هذا البيت.

(73) أ — صَنَبَ الامتحان.

ب — صَنَبَ الأستاذ الامتحان.

ج — * أصَنَبَ الأستاذ الامتحان.

(74) أ — سَهَلت قراءة الكتاب

ب — سَهَل الشرحُ قراءة الكتاب

ج — * أسَهَل الشرح قراءة الكتاب

ج — باستثناء الحالات السابقة، يتوافر كلا الوزنين (أفعل وفعل) لاشتقاق أفعال علية من نفس المحمولات — الذنور كما يدل على ذلك الجمل (57) و(58) و(59) و(60) و(61) و(62).

إلا أنه يدرك من المقارنة بين الجملتين (ب) و(ج) في كل من هذه الزمر الجملية أن المحمولات المصوغة على وزن «فعل» لا تترادف المحمولات المصوغة على وزن «أفعل» أو، بعبارة أخرى أن الجمل المتضمنة للمحمولات المصوغة على وزن «فعل» لا تترادف الجمل التي تتضمن المحمولات المصوغة على وزن «أفعل». ويوصي عدم الترادف هذا بأن ثمة قيود تصبط استعمال محمولات كُـل من هذين الصنفين من المحمولات العلية.

يبدو لنا، بالنسبة لهذه المرحلة من البحث، أن ما يصحكم في استعمال المحمولات العلية المصوغة على وزن «أفعل» والمحمولات العلية المصوغة على وزن «فعل» يمكن إرجاعه إلى وسيطين (Parameters) أساسيين اثنين : وسيط درجة «شراعية» المفعّل (بفتح اللام) لواقعه الدال عليها محمول البنية العلية ووسيط «جهة» (Aspect) المحمول.

1 — يُلاحظ كمرى (كمري 1981 : 166) أن الموضوع المَعْلَل «يراقب» (controls) الواقعة التي يدل عليها محمول البنية العليا بدرجات متفاوتة حين يكون «حيا» ولا يراقبها حين يكون «غير حي». ونكمن «المراقبة» في «إرادة المَعْلَل» القيام بالعمل الدال عليه محمول الجملة العليا أو استعداده لاتحاد الوضع أو الحالة الدال عليها محمول الجملة كما يكمن في «قدرته» على ذلك. ثمة لغات تعبر عن درجات المراقبة هذه عن طريق اختلاف الحالات الاعرابية التي يأخذها المَعْلَل كاللغة الهعارية التي يأخذ فيها المَعْلَل الحالة (Accusative) إذا ضَعَفَتْ مُرَاقِبَتَهُ والحالة الاعرابية (Instrumental) إذا قَوِيَتْ مُرَاقِبَتُهُ كما هي الجملةين الآتيتي (الاوليتين في (كمري 1981 ص. 167)) :

(75) a - En köhögtettem a gyereket

I Caused-to-cough the-child-Accusative

«جعلتُ الطفل يسعل»

b - En köhögtem a gyerek-kel

I Caused-to-cough the child-Instrumental

«جعلتُ الطفل يسعل»

أما فيما يخص اللغة المربية، فإن المعطيات توحي بأن استعمال المحمولات العليا المصوغة على وزن «أفعل» والمحمولات العليا المصوغة على وزن «فعل» يتم حسب التوزيع الآتي :
تستعمل المحمولات العليا المصوغة على وزن «أفعل» في البنيات التعليلية التي «يراقب» فيها الموضوع المَعْلَل الواقعة الدال عليها محمول البنية كَأَن يكون مريدا لتحقيقها أو قادرا على تحقيقها. فالجملة (76)، مثلا :

(76) أخرجت خالدا من الحفل

تفيد أن (خالدا) خرج من الحفل بمحض إرادته ودون أن يساع في الخروج. وتستعمل المحمولات العليا المصوغة على وزن «فعل» في البنيات التعليلية التي يكون فيها الموضوع المَعْلَل غير مراقب للواقعة كَأَن يكون راعيا عن تحقيقها أو غير قادر على تحقيقها (18).

فالجملة (77)، مثلا، تفيد، في مقابل الجملة (76) أن (خالدا) خرج من الحفل وهو

(18) ينمى ما نلاحظه بالنسبة لاختلاف صيغة المحمول العالي باختلاف درجات مراقبة المَعْلَل للواقعة وما يلاحظه شيانتي (شيانتي 1973) بالنسبة لاستعمال الأفعال المساعدة العليا في اللغة الإنجليزية حيث يرى أن استعمال الأفعال المساعدة : «to have» «to get» «to make» مرتبط بدرجات الممانعة التي يواجهها المَعْلَل (بفتح اللام). فالفعل المساعد الأول يستعمل، حسب استقراء شيانتي، حين يكون الممانعة شديدا، والفعل المساعد الثاني يستعمل حين تكون الممانعة أضعف، في حين أن الفعل المساعد الثالث يصير استعماله حين لا ممانعة له.

راغم أو خرج منه وهو يمنع في الخروج أو أخرج منه وهو عاجز عن الخروج.

(77) خرجت خالدًا من الحفل

ومما يدل على ورود وسيط «المراقبة» في استعمال صتفي المحمولات العلوية أن الجمل التي من فيل (79 أ — ب) جمل ذات مقبولة دينا إذا خربت بالجمل التي من قبيل (78 أ — ب) :

(78) أ — أبدى خالد رغبته في الخروج من الحفل فأخرجته معي

ب — لم يمنع خالد في الخروج من الحفل فأخرجته معي

(79) أ — ؟؟؟ أبدى خالد رغبته في الخروج من الحفل فخرجته معي

ب — ؟؟؟ لم يمنع خالد في الخروج من الحفل فخرجته معي

2 — يقابل كسري (كسري 1976) بين «زمان» محمول الجملة (الفعل) و«جهة» على أساس أن «الزمان» مقولة تحدد، زمنيا (ماضي، حاضر، مستقبل)، الواقعة الدال عليها المحمول بالنسبة لوقت التكلم وأن «الجهة» مقولة تحدد «التكوين الزمني الداخلي» (Internal temporal Constituency) للواقعة.

وتنقسم الوقائع، بالنظر إلى الجهة، إلى وقائع «تامة» (Perfective) ووقائع «غير تامة» (Imperfective). تكون الواقعة، من حيث الجهة، «تامة» إذا «قدمت ككل غير قابل للتحليل» أي إذا «اندمجت بدانها ووسطها وبهايتها في كل واحد». وتكون الواقعة «غير تامة» إذا «نظر إليها من الداخل» أي من حيث تكوينها الزمني الداخلي.

وتنقسم الوقائع «غير التامة» إلى الوقائع «المنقطعة» في مقابل الوقائع «غير المنقطعة» كما تنقسم الوقائع «غير المنقطعة» إلى وقائع «مستغرقة» «مؤقتة» «دووقائع» «مكررة»...

من المعلوم أن اللغة العربية النصحى تتوصل للتعبير عن مقولتي «الزمان» و«الجهة» بصيغة المحمول (صيغة الماضي، صيغة المضارع...) أو بإضافة فعل مساعد (كان، مازال، طفق...) إلى المحمول.

فيما يخص البنيات التحليلية في هذه اللغة، نلاحظ أن لجهة المحمول تأثيرا في صيغته : بصيغة عامة، يرجع ورود المحمول في هذا الضرب من البنيات، على وزن «فعل» إذا كانت الواقعة التي يدل عليها واقعة «مسترسلة» أو واقعة «مكررة» كما تبين من المقارنة بين الجملتين (80 أ — ب) :

(80) أ — انتهت خالدًا الدرس

ب — فُهِمَت خالدًا الدرس

من التراكيب التي تقابل فيها الجملة (80 أ) الجملة (80 ب) أن الأولى تعيد أن خالدًا مهم

الدرس بسرعة أو أنه فهمه مرة واحدة وأن الثانية تفيد أن خالداً أبطأ في فهم الدرس أو أنه لم يتمكن من فهمه في المرة الأولى فاستغرق فهمه إياه وقتاً طويلاً أو احتاج إلى إعادة شرحه مرات متعددة.

ويُروى حساسية استعمال المحمولات العلية المصروغة على وزن «فعل» للمقولات الجهنين «مسترسل» و«مكرر» أنه يعصر إضافة عبارات دالة على عدم استرسال الواقعة أو عدم تكرارها إلى الجمل التعليلية الواردة محمولها على هذا الوزن كما يتبين من المقارنة بين الجملتين (81 أ — ب) والجملتين (82 أ — ب) :

(81) أ — ؟؟ فَهَمْتُ خالداً الدرس بسرعة

ب — ؟؟ فَهَمْتُ خالداً الدرس بشرحه له مرة واحدة

(82) أ — أَفْهَمْتُ خالداً الدرس بسرعة

ب — أَفْهَمْتُ خالداً الدرس بشرحه له مرة واحدة

ويشير إلى أن ثمة ترابطاً بين الوسيط «المراقبة» و«الجهة» إذ إن عدم مراقبة الممثل للواقعة (عدم إرادته لتحقيقها أو عدم قدرته على تحقيقها) يستلزم استرسالها أو تكرارها.

ستخلص مما سبق أن المحمولات العلية المصروغة على وزن «فعل» والمحمولات المصروغة على وزن «فعل» ليست محمولات مترادفة وإنما تستعمل، في التعبير عن معنى الفعل، حسب توزيع تكاملي تحكم فيه وسائل ثلاثة . وسيط صيغ المحمول مصدر الاشتقاق ووسيط درجة «مراقبة» الممثل للواقعة الدال عليها محمول البنية العلية ووسيط «الجهة».

4.3.4 — البنيات التعليلية «البسيطة» / البنيات التعليلية «المركبة».

يمكن التمييز، بالنسبة لمفهوم «التعليل»، كما حددناه آنفاً، بين حالتين اثنتين : «التعليل البسيط» و«التعليل المركب».

يقصد بـ «التعليل البسيط» أن يتسبب شخص ما (أو شيء ما) في تحقق واقعة ما. وهذا الصرب من التعليل هو الذي تناولناه بالدراسة فيما تقدم.

ويقصد بـ «التعليل المركب» أن يتسبب شخص ما (أو شيء ما) في أن يتسبب شخص ما (أو شيء ما) في تحقق واقعة ما. ويُعبر عن «التعليل المركب»، بصفة عامة، بواسطة بنيات تعليلية مشتقة من بنيات تعليلية أخرى. ونصطلح على تسمية هذا النمط من البنيات التعليلية بـ «البنيات التعليلية المركبة» (19) في مقابل «البنيات التعليلية البسيطة».

(19) يُصطَنَح، كذلك، على تسمية هذا النوع من البنيات التعليلية «البنيات التعليلية المزدوجة» (Double-Causatives).

نشتق البنيات الفعلية المركبة، عن طريق وسائل تركيبية (إضافة فعل مساعد إلى محمول البنية — الدخّل) أو وسائل صرفية، من البنيات التي ينتمي محمولها إلى زمرة الأفعال الدالة بمعناها على القلة كما يبين من الجمل الآتية :

- (83) أ — وهبت هدا غزالا أملاكها
ب — وهبت هدا غزالا أملاكها

- (84) a - Jean a tué Paul
b - J'ai fait tuer Paul par Jean

- (85) a - John killed Mary
b - I made John kill Mary

أما إذا كان محمول البنية — الدخّل لا ينتمي إلى زمرة هذه المحمولات العلية فإن اشتقاق البنيات الفعلية المركبة يتم كما يلي :

أ — إذا كان المحمول — الدخّل مكونا من فعل مساعد ومحمول، عُلّي اشتُقت البنية الفعلية المركبة عن طريق «ترويع» الفعل المساعد كما يحصل في اللغتين الانجليزية والفرنسية على سبيل المثال :

- (86) a - John made Paul read the book.
b - I made John make Paul read the book.

- (87) a - Jean a fait ouvrir la porte à Paul.
b - J'ai fait faire ouvrir la porte à Paul par Jean.

ب — إذا كان المحمول — الدخّل محمولا عُلّيًا مشتقا صرفيا، فإن البنية الفعلية المركبة تشتق إما عن طريق تكرار تطبيق القاعدة الصرفية ذاتها كما يحدث في اللغة التركية حيث يمكن اشتقاق الفعل المُلّي (ol-dür) (هل) من الفعل (ol) (مات)، مثلا، واشتقاق الفعل المُلّي المركب (ol-dür-t) (جعل يقتل) من الفعل المُلّي (ol-dür)، أو عن طريق إضافة فعل مساعد إلى المحمول المُلّي — الدخّل. هذه الوسيلة الأخيرة هي التي تنوّل بها اللغة العربية لتكون البنيات الفعلية المركبة (20). بخلاف اللغة التركية،

(20) يُلاحَظ في اللغة العربية، إلى الفعل المساعد «جعل» مصافا إلى المحمول للدلالة على التعليل، في حالات ثلاث :

- 1) في حالة التعليل المركب كما في الجملتين (90 أ — ب)،
- 2) وهي حالة تظن اتصال الوسائل الصرفية للتعبير عن التعليل كأن تكون الصيغتان «أفعل» و«فعل» «مشتقتين» بالصير عن معنى آخر كما في الجملتين الآتيتين :

لا يمكن، في اللغة العربية، تكرار تطبيق قاعدة تكوين المحمولات العليا، أي القاعدة (55) كما يدل على ذلك لحى الجملتين (88 ج) و(89 ج) :

(88) أ — خرجت هند من الدار

ب — أخرج خالد هنداً من الدار

ج — * أخرج عمرو خالداً هنداً من الدار

(89) أ — فرحت هند

= جعل الفخر جارياً مع فرت
جعل الدم جارياً لفتر قبل الأوب
(3) وفي حالة ورود المحمول الدخيل على صيغة «فعل» :

جعل قدوم هند البيت يفرح

جعل القرباب موعد الانتخاب خالداً يُمنّخ في تجاوز بيته.

يلتقط كمري (كمري 1981) أن لغة ارتباطاً بين التثنية :

«التعليل المباشر»/«التعليل غير المباشر» والرسائل المعبر بها عن معنى التعليل، فالتعليل غير المباشر يُعبر عنه، غالباً، بوسائل «تعليلية» (فعل مساعد يفتي + محمول) أما التعليل المباشر فيغلب أن يُعبر عنه بوسائل «تأليية» كالوسيلة الصرفية أو الوسيلة المعجمية.

إذ، صبح هذه التصميم، أمكننا أن نضيف حالة رابعة إلى الحالات التي تلجأ فيها اللغة العربية إلى الفعل المساعد «جعل» للتعبير عن معنى التعليل هذه الحالة هي حين يكون التعليل تعليلاً غير مباشر كأن يكون التعليل مجرد دافع لتحقيق الرغبة كما ينس من السفارة بين الجمالين الاتيين :

أُفترج خالد علياً من البيت

جعل حديث خالد علياً يفرج من البيت

وبتأناً، كذلك، إلى الفعل المساعد «جعل» مضافاً إلى المحمول للتعبير عن التعليل حين يعتبر استعمال الصيغتين «فعل» و«فعل»، أي حين يكون المحمول مضافاً على غير الأوزان الثلاثة «فعل» و«فعل» و«فعل»

جعل حديث خالد علياً يفاقر البيت

جعل قدوم خالد علياً يهتلق إلى خارج البيت

جعل قدوم خالد علياً يهترب

جعل الطمع الإنموية يهتلقون

جعل تدخل خالد علياً يتعطف في اتخاذ القرار

يمكن أن نستخلص مما سبق أن لغة العربية تلجأ إلى الفعل المساعد «جعل» مضافاً إلى المحمول في حالات ثلاث

(1) حين يعتبر استعمال الصيغتين «فعل» و«فعل»

(2) وحين يراد التعبير عن معنى التعليل غير المباشر،

(3) وحين يراد التعبير عن معنى التعليل المركب.

ب — فَرَحَ خالدٌ هنداً
ج — * فَرَحَ عمروٌ خالداً هنداً

نلاحظاً الفاعل العربية، في هذه الحالة، إلى إضافة فعل مساعد (الفعل «جعل») إلى المفعول
الفعلي — الدخول كما يتبين من الجملتين (90 أ — ب) :

(90) أ — جعل عمرو خالداً يُفَرِّجُ هنداً من الدار
ب — جعل عمرو خالداً يُفَرِّجُ هنداً من الدار

تحدد قاعدة تكوين البنيات التعليلية المركبة، في اللغة العربية، دخلاً لها الإطار الحملي
الناتج عن تطبيق قاعدة تكوين البنيات العلية البسيطة، أي القاعدة (55). بعبارة أخرى، يشكل
دخلاً لقاعدة تكوين البنيات التعليلية المركبة نُفَرِّجُ قاعدة تكوين البنيات التعليلية البسيطة.
على هذا، نقترح أن تصاغ القاعدة العامة لتكون المصنوعات العلية المركبة كما
يلي (21) :

(90) تكوين المصنوعات العلية المركبة :

دخول : عل — مفعول (س^٥) مفعّل (س^١) مفعّل ... (س^٢)
مُفَرِّجُ : عل [عل — مفعول] (س^٥) مفعّل (س^١) مفعّل (س^١) ... (س^٢)
معنى : «تسبب (س^٥) في تحقق الواقعة الدال عليها الإطار الحملي — الدخول»
ونقترح صوغ قاعدة تكوين المصنوعات العلية المركبة في اللغة العربية كما يلي :

(91) تكوين المصنوعات العلية المركبة في اللغة العربية :

دخول : « [يُفَرِّجُ] ف (س^٥) مفعّل (س^١) مفعّل ... (س^٢)
مُفَرِّجُ : جعل — « [يُفَرِّجُ] ف (س^٥) مفعّل (س^١) مفعّل (س^١) ... (س^٢)
معنى : «تسبب (س^٥) في تحقق الواقعة الدال عليها المفعول — الدخول»

(21) يمتاز نُفَرِّجُ قاعدة تكوين المصنوعات العلية المركبة بخاصيتين :

- (1) تضمن موضوع إنشائي بالنسبة لموضوعات الإطار الحملي — الدخول،
- (2) وتغيير العلاقات العلية بحيث يصبح الموضوع الإنشائي مفعلاً (يكسر اللام) والموضوع المفعّل
الأصلي مفعلاً (يفتح اللام).

5 — خصائص النيات العنصرية :

1 5 — موضوعات النية العنصرية :

لقواعد تكوين المحمولات، بصفة عامة، تأثيرات مختلفة، في الاطار العملي الذي تتخذ دحلا لها.

من هذه القواعد ما ينقل محمول الاطار العملي — الدخول من مقولة تركيبيّة إلى مقولة تركيبيّة أخرى كقاعدة «التسمية» (nominalization) مثلا، التي تشتق محمولا اسميا من محمول فعلي :

(92) أ — ساعني أن انتقد خالد استاذ

ب — ساعني انتقاد خالد استاذ

ومنها ما يحدث تعورا في عدد موضوعات الاطار العملي — الدخول نقلها أو إضافة. وتندرج قاعدة تكوين المحمولات العنصرية في زمرة القواعد التي تتميز بتوسيع الاطار العملي — الدخول عن طريق الزيادة في عدد موضوعاته، كما يتبين من القاعدة (55) المكررة هنا للتذكير :

(55) تكوين المحمولات العنصرية في اللغة العربية :

دخول : α $\left\{ \begin{array}{l} \text{فعل} \\ \text{فعل} \\ \text{فعل} \end{array} \right\}$ ف (س¹) ... (س^ن)

مخرج : α $\left\{ \begin{array}{l} \text{فعل} \\ \text{فعل} \end{array} \right\}$ ف (س^ن) مفعّل (س¹) مفعّل ... (س^ن)

معنى : «يتسبب (س^ن) في تحقق الواقعة الدال عليها الاطار العملي α الدخول».

يتبين من المقارنة بين دخول القاعدة (55) ومخرجها أن التعبير الذي تحدثه هذه القاعدة في عدد موضوعات الاطار العملي — الدخول هو إضافة موضوع آخر، الموضوع (س^ن) الدال على «المفعّل».

من المعايير المعتمدة في تصنيف المحمولات معيار عدد الموضوعات التي تأخذها. على هذا الأساس، نعسم المحمولات إلى محمولات ذات محل واحد (One-place predicates) ومحمولات ذات محلين (two-place predicates) ومحمولات ذات ثلاثة محلات (three-place predicates)...

ويتم التعبير الذي تحلته القاعدة (55) في عدد موضوعات الأطار الحملي — الدحل بالشكل الآتي :

1 — اذا كان محمول الأطار الحملي — الدحل محمولا ذا محل واحد، يصبح بعد تطبيق القاعدة (55)، محمولا ذا محلين :

(93) أ — مَنَكْتُ هندا

ب — أَسَكْتُ خالد هندا

2 — اذا كان محمول الأطار الحملي — الدحل محمولا ذا محلين فإنه يصبح محمولا ذا ثلاثة محلات :

(94) أ — أَكَلُ عمرو دجاجا

ب — أَكَلُ خالد عمرا دجاجا

3 — اذا كان محمول الأطار الحملي — الدحل محمولا ذا ثلاثة محلات، فإنه يصبح محمولا ذا أربعة محلات :

(95) أ — مَنَعَ خالد هندا مالا

ب — مَنَعَ عمرو خالد هندا مالا

ويحدث نفس التعبير في البنيات التشغيلية المركبة إذ يضاف، بإدخال الفعل المساعد «جعل» على محمول الأطار الحملي — الدحل، موضوع آخر، الموضوع المعطّل كما يتبين من الجملتين (90) المكررتين هنا للتذكير :

(90) أ — جعل عمرو خالدا يخرج من الدار

ب — جعل عمرو خالدا يُخرج هندا من الدار

2.5 — المعطّل : وظيفته الدلالية، وظيفته التركيبية، إعرابه .

يجمع دارسو البنيات التشغيلية، في مختلف الأطر النظرية، على أن الإشكال الأساسي الذي يطرحه هذا الضرب من التراكيب يتكمن في رصد الخصائص البنيوية للموضوع المعطّل (فتح اللام).

وتتلخص هذا الإشكال، حين يُطرح في إطار النحو الوظيفي، في ما يلي .

بأحد الموضوع المعني بالأمر، في الأطار الحملي — الدحل، الوظيفة الدلالية التي يقتضيها دوره بالنسبة للواقعة الدال عليها المحمول. فهو «معطّل» و«قوة» و«منصوص» و«حائِل» في الجمل (59 أ) و(60 أ) و(61 أ) و(62 أ) بالتوالي :

(59) أم أَكَلِ الصَّيْفِ دَجَاجَا

(60) أم دَاب السَّكْرُ فِي الْمَاءِ

(61) أم سَكَنَ عَمْرُو الدَّارَ

(62) أم أَلَمَتْ هِنْدُ

ونسند إليه، في مستوى البنية الوظيفية، الوظيفة التركيبية الفاعل التي تحولها أحد الحالات الاعرابية «الرفع» كما يتبين من البريات الوظيفية الجزئية (96) و(97) و(98) و(99) للمجمل (59) أم و(60) أم و(61) أم و(62) أم بالتوالي :

(96) مضر أكل و (ع س¹ : ضيف (س¹)) منفرفاً (ن س² : دجاج (س²)) متق ^{مض} ^{مض}

(97) مضر داب في (ع س¹ : سكر (س¹)) فورفاً (ع س² : ماء (س²)) مك ^{مض}

(98) مضر سكن و (ع س¹ : عمرو (س¹)) مضرفاً (ع س² : دار (س²)) مك ^{مض} ^{مض}

(99) مضر ألم في (ع س¹ : هند (س¹)) حارفاً ^{مض}

بعد تطبيق قاعدة تكوين المحمولات العلية، يضاف كما تقدم، إلى موضوعات الأطار الحملي — الدخول موضوع آخر، الموضوع الممثل (بكسر اللام). من خصائص هذا الموضوع المضاف أنه «مختلس» (usurps) حقوق الموضوع الممثل (بفتح اللام) إذ يتأثر بالوظيفة الدلالية «المنفرد» كما في الجملة (59 ج) و(60 ج) و(61 ج) أو الوظيفة الدلالية «القوة» كما في الجملة (62 ج). ونسند إليه، في مستوى البنية الوظيفية، الوظيفة التركيبية الفاعل التي تحولها أحد الحالات الاعرابية «الرفع».

في هذه الحالة، نجح التساؤل عن الخصائص البنيوية التي تؤدي إلى الموضوع الممثل (بفتح اللام). يلاحظ، بهذا الصدد أن ثمة لغات يتخلى فيها الممثل عن خصائصه الأصلية (وظيفته الدلالية ووظيفته التركيبية وحالته الاعرابية) ويكتسب خصائص جديدة، كاللغة العربية، مثلاً، حيث يصبح هذا الموضوع حاملاً لوظيفة دلالية غير الوظيفة «المنفرد» وأخذاً للوظيفة التركيبية المفعول التي تحولها الحالة الاعرابية «النصب». لادراك هذا النقل الحاصل في خصائص الموضوع الممثل في اللغة العربية، قارن بين الجملة (62 أ) وبينها الوظيفية (99) من جهة والجملة (62 ج) وبينها الوظيفية (100) من جهة ثانية :

(62) أم أَلَمَتْ هِنْدُ

(62 ج) ألم الخير هذا

(99) مض ألم ف (ع س¹ : هند (س¹)) حارق
ص

(100) مض ألم ف (ع س¹ : خير (س¹)) منفارق (ع س² : هند (س²)) متق
ص

حيث يستبدل الموضوع (هند) الوظيفة الدلالية «المقبل» والوظيفة التركيبية المفعول والمحللة الاعرابية النصب بالوظيفة الدلالية «المتفد» والوظيفة التركيبية الماعل والحالة الاعرابية الرفع التي تؤول إلى الموضوع المضاف (الخير). إلا أن تخلي الموضوع المعلن الكني عن خصائصه البنيوية الأصلية لا يحصل في جميع اللغات الطبيعية إذ إن هناك لغات يحتفظ فيها هذا الموضوع بوظيفته الدلالية الأصلية وتتصرف تركيبياً على أساس هذه الوظيفة. ففي اللغة الفرنسية يرد الموضوع المعلن مركباً حرفياً بتصدره الحرف (à) أو الحرف (par) الذي يختص بتصدر المركبات الحاملة للوظيفة الدلالية (المتفد) :

(101) a - Paul a ouvert la porte

b - J'ai fait ouvrir la porte à Paul

c - J'ai fait ouvrir la porte par Paul

ونلاحظ ذلك (ديك 1980 : 60) أن الموضوع المعلن في اللغة الهولندية يرد مفعولاً كما يرد مركباً حرفياً بتصدره الحرف الدال على «المتفد»، الحرف (door) :

(102) a - Marie kocht een auto

«اشترت ماري سيارة»

b - Piet liet Marie een auto kopen

«جعل بيت ماري تشتري سيارة»

c - Piet liet door Marie een auto kopen

«جعل بيت ماري تشتري سيارة»

ب — لرصد خصائص المعلن البنيوية، اقترح كيمري (كيمري 1976) كما تقدم، المبدأ (27) القائم على سلمية العلاقات النحوية (26) والذي يفيد أن المعلن يأخذ العلاقة النحوية المفعول المباشر إذا لم يكن في الجملة مفعول مباشر والعلاقة النحوية المفعول غير المباشر إذا كانت الجملة متضمنة لمفعول مباشر، وإحدى العلاقات النحوية «المائلة» إذا كانت الجملة تتضمن مفعولاً مباشراً ومفعولاً غير مباشر كما يتضح من الجمل (28) و(29) و(30):

في مقابل هذا التحليل التركيبي المعروف، اقترح كول (كول 1983) تحليلاً دلالياً يقوم على الافتراضات الآتية :

(103) «تترتب الحالات الاعرابية التي يمكن أن يأخذها المفعّل طبقاً لسلمية المراقبة الآتية :

(104) Instrumental > Dative > Accusative

(105) «تزداد درجة المفعّل المراقبيّة بطلو حاله الاعرابية في السلمية (104)».

(106) «تقلّ درجة موضوع الأفعال اللازمة، من حيث المراقبة، عن درجة الموضوع الأول للأفعال المتعدية لهذا السبب يطلب أن يأخذ موضوع الأفعال الأولى الحالة الاعرابية (Accusative) في حين أن الموضوع الأول للأفعال المتعدية يأخذ إحدى الحالتين الاعرابيتين : «Instrumental» و«Dative».

يتلاءم التحليل الذي يقترحه كول والمعطيات الواردة في عدد من اللغات الطبيعية التي تدل على أن ثمة أفراداً في مطابقة الحالات الاعرابية الثلاث لدرجات المراقبة التي ينسب بها الموضوع المفعّل في التراكيب التحليلية. فقد سبق أن رأينا أن المفعّل في اللغة الهنغارية بأحد الحالات الاعرابية «Accusative» إذا ضعفت مراقبته للواقعة الدال عليها محمول الجملة والحالة الاعرابية «Instrumental» إذا قويت مراقبته للواقعة، كما يتضح من المقارنة بين الجملتين (75 أ — ب) المكررتين هنا للتذكير :

(75) a - En köhögtettem a gyereket

I Caused-to-cough the child-Accusative

«جعلت الطفل يسعل»

b - En köhögtettem a gyerek-vel

I Caused-to-cough the child-Instrumental

«جَعَلْتُ الطفلَ يسعلُ»

ج — يذهب ديك (ديك 1985) إلى أن كلا من التحليلين اللذين يقترحهما كمري وكول لا يقويان، إذا أخذ كل تحليل على حدة، على وصف خصائص الموضوع المفعّل في التراكيب التحليلية.

فبالنسبة للتحليل الأول، يلاحظ ديك أنه لا يفسر الظواهر الآتية :

1 — إذا كان المبدأ (27) يصدق بالنسبة للتراكيب التحليلية في اللغة الفرنسية حيث يُدعى المفعّل إلى المفعول المباشر أو المفعول غير المباشر أو إحدى العلاقات النحوية الماثلة كما نشهد بذلك الجمل (28) و(29) و(30) فإنه لا يفسر إمكان ورود المفعّل، في هذه اللغة، مفعولاً غير مباشر وماثلاً، أي توافر الجمل التي من قبيل (107 ح) إلى

جانب الجمل التي قيل (107 ب) :

(107) a - Jean ouvre la porte

b - Pierre fait ouvrir la porte à Jean

c - Pierre fait ouvrir la porte par Jean

2 — يمكن أن يأخذ الممثل العلاقة النحوية «المفعول المباشر» حتى في حالة وجود مفعول مباشر في الجملة كما هو الشأن بالنسبة للجملة (102 ب) المكررة هنا للتذكير :

(102) b - Piet liet Marie een auto kopen

«جعل بيت ماري تشتري سيارة»

3 — ثمة عدد من اللغات يأخذ فيها الموضوع الممثل للحالة الاعرابية التي تقتضيها وظيفته الدلالية الأصلية كما يحصل في اللغة الهنغارية مثلا. هذه الظاهرة لا تدخل في حيز تبويبات المبدأ (27) القائم على سلمية العلاقات النحوية (26).

أما فيما يتعلق بالتحليل الدلالي الذي يقترحه كول فان ذلك يلاحظ :

1 — أن ثمة لغات تخصص فيها الحالات الاعرابية التي يأخذها الممثل للنسبية (104) دون أن تكون هذه الحالات الاعرابية مؤشرات لقوى دلالية،

2 — وأن لا مبرر لاعتبار موضوع الأفعال اللازمة أقل مراقبة من موضوع الأفعال المتعدية إذ إن ثمة أفعالا متعدية لا يراقب فاعلها الواقعة كالأفعال التي يكون فاعلها «معانها» (Experiencer) لا «منفدا» (22).

ينتهي ذلك إلى أن التحليل الملائم لخصائص الممثل في التراكيب النحوية هو التحليل الذي يأخذ بعين الاعتبار الوسائط التركيبية والوسائط الدلالية معا، أي التحليل الذي يكامل بين تحليلي كيري وكول (23).

د — يقترح ذلك (ديك 1985)، بديلا لتحليلي كيري وكول، التحليل القائم على المبدأين العاملين الآتيين :

(22) من الأفعال التي يكون فاعلها «معانها» الفعل «متبع» والفعل «رأى». هذان الفعلان يندرجان على راقعين لا يراقبهما الفاعل («السامع» أو «الراعي») إذ إن محققهما يتم دون إرادته، بخلاف الفاعل «متبع إلى ...» و«نظر إلى ...».

(23) ينتهي كيري (كيري 1981 : 167 — 176) من المقارنة بين المقاربة التركيبية والمقاربة الدلالية للبيانات النحوية إلى نفس النتيجة أي وجوب تصانف المقاربتين لرصد خصائص هذه البنيات ورصدا كليها.

(108) مبدأ التكيف الصوري : (Principle of Formal Adjustment)

«تتبع التراكيب المشتقة ذات النمط من إلى مطابقة بنيتها الصورية للبنية الصورية النموذجية للتراكيب غير المشتقة ذات النمط من».

(109) مبدأ التكيف الدلالي (Principle of Semantic Adjustment)

«إذا خضع تركيب مشتق ما لمخطط مبدأ التكيف الصوري، فإنه يتبع أيضا إلى التكيف والخصائص الدلالية للبنية الصورية النموذجية».

ويحدد ذلك البنيات الصورية النموذجية كما يلي :

(110) البنيات الصورية النموذجية (Prototypical Expression Model) :

أ — المحمولات ذات المحل — الصفر لا بنية صورية نموذجية لها.
ب — لمحمولات ذات المحل الواحد بنيتها الصورية النموذجية هي البنية ذات موضوع معين واحد.

ج — لمحمولات ذات محلي بنيتها الصورية النموذجية هي البنية ذات موضوعين «متعد» و«متقبل».

د — لمحمولات ذات ثلاثة محلات بنيتها الصورية النموذجية هي البنية ذات موضوعات ثلاثة «متعد» و«متقبل» و«مستقبل».

هـ — لمحمولات ذات أربعة محلات لا بنية صورية نموذجية لها (24).

ويمكن التمثيل للبنيات الصورية النموذجية في اللغة العربية بالجمل الآتية :

(111) أ — حزبت هند

ب — كتبت هند رسالة

ج — أعطى خالد هنداً مجلة

تتصرف التراكيب الفعلية في اللغات الطبيعية بالنسبة للبنيات الصورية النموذجية (110) أحد التصرفين الآتيين :

1 — تظل هذه التراكيب محتفظة ببعض من خصائص البنيات التي تُشكّل مصدر اشتقاقها

(24) يُعاد (هـ) أنه يصدر مفرع محمولات تأخذ أربعة موضوعات، أي محمولات تأخذ موضوعاً آخر بالاضافة إلى الموضوعات «المتعد» و«المتقبل» و«المستقبل» ويصدق هذا بالطبع على الحدود الموضوعات دون الحدود اللزجة التي لا قيد، كما هو معلوم، على غيرها.

فياخذ الموضوع المعطّل الخصائص البنوية التي تخوله لهاها وظيفته الدلالية الأصلية هي هذه الحالة تكون التراكيب التعليلية غير خاضعة لضغط مبدئي التكيف الصوري والتكيف الدلالي أي المبدئي (108) و(109).

2 - تخصص التراكيب التعليلية لمبدئي التكيف الصوري والتكيف الدلالي فتوافق بين بينها والبيئات الصورية النموذجية (25).

فيما يخص اللغة العربية الفصحى، يلاحظ أن التراكيب التعليلية التي يأخذ فيها المعطّل للحالة الاعرابية المطابقة لوظيفته الدلالية الأصلية غير ممكنة. يدل على ذلك لحي الجملتين (112 أ - ب) :

(112) أ - * أَكَلْ خَالِدٌ دَجَاجًا الضَّيْفُ (رفع «الضيف»)
ب - * أَكَلْ خَالِدٌ دَجَاجًا من قبل الضيف
من لدن الضيف

نستنتج من هذا أن التراكيب الناتجة عن تطبيق قاعدة تكوين المحمولات العدية، في اللغة العربية، خاصة دائما لمبدئي التكيف الصوري والتكيف الدلالي إذ تطابق دائما بين بنائها والبيئات الصورية النموذجية.

هـ - ويتم هذه المطابقة كما يلي :

أ - إذا كان دخل قاعدة تكوين المحمولات العدية (55) محمولا ذا محل واحد، يكون خرجها محمولا ذا محلين :

(113) أ - سقط الائناء
ب - أسقط الطفل الائناء

وتكيف البنية خرج القاعدة (55)، تحت ضغط مبدئي التكيف الصوري والتكيف الدلالي، والبنية الصورية النموذجية للمحمولات ذات محلين فأعد الموضوع المعطّل الوظيفة الدلالية «المتعد» والموضوع المعطّل الوظيفة الدلالية «المتقبل» :

(114) أسقطن (س) معطّل منف (س) معطّل متق

(25) تتوفر الحالات مع، في اللغة العربية، إذ يمكن أن يأخذ المعطّل لها الخصائص البنية للمكون «المتقبل» أو الخصائص البنية للمكون «المتعد» كما تبين من المقارنة بين الجملتين اللتين سبق التمثيل بهما :

(107) b - Pierre fait ouvrir la porte à Jean

c - Pierre fait ouvrir la porte par Jean

2 إذا كان دخل القاعدة (55) محمولاً ذا محليين، يكون خرجها محمولاً ذا ثلاثة محلات

(115) أ - شرب الطفل لبنا

ب - أشربت هذا الطفل لبنا

وتوافق البنية المخرّج، تحت مسطّ مبدئي التكيف الصوري والتكيف الدلالي، البنية الصورية المودجة لمحمولات ذات ثلاثة محلات فإعداد الموضوع الممثل الوظيفة الدلالية «المفد» والموضوع الممثل الوظيفة الدلالية «المستقبل» والموضوع الثالث الوظيفة الدلالية «المتميل» :

(116) أشرب في (س³) مغلّ منف (س¹) مغلّ مستق (س²) متق

و - يشكل «الطار المحلي» خرج القاعدة (55) مصدر اشتقاق البنية العملية التي تنتج عن تطبيق قواعد ادماج الحدود. هذه القواعد، يتم عن طريق تطبيقها بناء البنين العمليتين (117) و(118)، مثلاً، انطلاقاً من الاطاريح العمليتين (114) و(116) :

(117) مص أسقط (ع س¹ : طفل (س¹) منف (ع س² : انا (س²) متق

(118) مص أشرب (ع س¹ : هذا (س¹) منف (ع س² : طفل (س²) مستق

(ن س³ : لن (س³) متق

ونقل البنية العملية إلى بنية وظيفية بواسطة تطبيق قواعد إسناد الوظائف التركيبية ثم قواعد اسناد الوظائف التداولية.

فيما يخص الوظيفتين التركيبيتين «الفاعل» و«المفعول» أثبتنا في مكان آخر (26)، أنهما تسدان، بالنسبة للغة العربية الفصحى، وفقاً للمسطرة الآتية :

1 - تسد الوظيفة (الفاعل) في البنيات ذات الموضوع الواحد، إلى هذا الموضوع نفسه أي كانت وظيفته الدلالية وإلى الموضوع المفد (أو الموضوع المقرة) في البنيات ذات موضوعين،

2 - تسد الوظيفة «المفعول»، إلى الموضوع المتقبل في البنيات ذات موضوعين وإلى الموضوع المستقبل في البنيات ذات ثلاثة موضوعات.

طبقت المسطرة اسناد الوظيفتين التركيبيتين هذه، تكون البنيات الوظيفية الحزنية للمجمل (111 أ - ج)، المكررة هنا للتذكير، هي البنيات (119) و(120) و(121) بالتوالي .

(26) انظر «المفعول في اللغة العربية».

(110) أ - حزن هـ

ب - كبت هـ رسالة

ج - أعطى خالد هـ رسالة

(119) مضى حزن (ع س¹ : (س¹) حافا

(120) مضى كبت (ع س¹ : هـ (س¹) منع فا (ن س² - رسالة (س²) متق مع

(121) مضى أعطى (ع س¹ : خالد (س¹) منع فا (ع س² - هـ (س²) مستق مع
(ن س³ : مجلة (س³) متق

وتخصص البنيات الحملية للجمل التعليمية، فيما يتعلق بأساس الوظائف التركيبية «الفاعل» و«المفعول»، نفس المسطرة التي تضبط أساس هاتين الوظيفتين، في البنيات النموذجية التي مثلنا لها بالجمل (111 أ - ج).

تستند الوظيفة الفاعل في البنيتين الحمليتين (117) و(118) إلى الموضوع «الفاعل» وتستند الوظيفة المفعول إلى الموضوع «المفعول» في البنية الحملية (117) والموضوع «المستقبل» في البنية الحملية (118) كما يبين من البنيتين الوظيفيتين الجريئتين (122) و(123) :

(122) مضى أسقط (ع س¹ : طفل (س¹) مع فا (ع س² : انا (س²) متق مع

(123) مضى أشرب (ع س¹ : عند (س¹) مع فا (ع س² : طفل (س²) مستق مع
(ن س³ : لبن (س³) متق

ر - يتأثر، بالنسبة للبنات التعليمية ذات ثلاثة موضوعات كما يثار بالنسبة للبنات غير المستقلة التي تخص نفس العدد من الموضوعات، إشكال عدد المكونات المسند إليها الوظيفة التركيبية للمفعول ويمكن صوغ هذا الإشكال في التساؤل الآتي : هل تخص الجمل التي من قبل (111 ج) والجمل التي من قبل (115 ب) «مفعولا مباشرا» و«مفعول غير مباشر» أم هل تخص مكونين اثنين مسند إليهما نفس الوظيفة التركيبية «المفعول» أم هل تخص مفعولا واحدا ؟

استدلنا في مكان آخر (27) على أن الوظيفة التركيبية «المفعول غير المباشر» مشكوك في وجودها بالنسبة للغة العربية الفصحى وأن الوظيفة التركيبية «المفعول» باعتبارها مفعولا واحدا لا تسد إلا إلى مكون واحد داخل نفس الحمل . المكون «المقبل» في الجمل المتضمن لموضوعين اثنين أو المكون «المقبل» في الحمل التي تخص موضوعات ثلاثة

(27) انظر نفس المرجع

فيما يخص البنيات التحليلية المتضمنة ثلاثة موضوعات، (أي البنيات الممثل لها بالجملة (115))، تُستد في الوظيفة التركيبية المفعول إلى الموضوع الحامل للوظيفة الدلالية «المستقبل» (أي الموضوع الممثل) وتترك الموضوع الثالث (أي الموضوع «المستقبل») بدون وظيفة تركيبية، شأنه في هذا الصواب من البنيات شأنه في البنيات التي من قبل (111 ح).

ومما يركي اهتمام «المفعول الواحد» واسناد هذه الوظيفة إلى المكون «المستقبل» في السبب التعليمية أن هذا المكون أكثر استقطاباً لخصائص المفعول من المكون «المستقبل» الأول، خلافاً للثاني، قابل لأن يحتل الموقع الموالي لموقع الفاعل من جهة (28) ولأن يكون فاعلاً لبيئة التصبية المصنوعة للمجهول من جهة أخرى كما يتبين من المقارنة بين طرفي الزوجين الجملتين (124) و(125) :

(124) أ — أَسْمَعَ عَالِدَ هَذَا أُخِيَّة

ب — ؟؟ أَسْمَعَ عَالِدَ أُخِيَّة هَذَا

(125) أ — أُسْمِعْتُ هَذَا أُخِيَّة

ب — * أُسْمِعْتُ أُخِيَّةً هَذَا

لحدد اعراب المكونين الممثل والممثل وظرفتهما التركيبيتين الفاعل والمفعول بالتوالي، فأتخذ الأول الحالة الاعرابية «الرفع» كما تقدم، والثاني الحالة الاعرابية «النصب». على هذا الأساس، تكون البنيتان الممثلتان المحددتان اعراباً للجملتين (113 ب) و(115 ب) البنيتين (126) و(127) بالتوالي :

(126) مصر أسقط (ع س¹ : طفل (س¹)) متصرفاً مع
رفع

(ع س² : إنا (س²)) متق رافع يوجد
نصب

(127) مصر أشرب (ع س¹ : هند (س¹)) متصرفاً مع
رفع

(ع س² : طفل (س²)) متق رافع مع
نصب

(ن س³ : لبن (س³)) متق رافع يوجد
نصب

(28) يمكن أن يحتل المكون الممثل الموقع الموالي لموقع الفاعل شرطه أن يكون «عبارة مُحيلة» كما يتبين من المقارنة بين الجملة (124 ب) والجملة الآتية :
اسمع عالد الأخيه هذا

أما المكون «المتقبل» في البنيات التحليلية التي من قبيل (115 ب) فإن حالته الاعرابية «النصب» شأنه في هذا النمط من البنيات شأنه في البنيات التي من قبيل (111 ج)، راجعة إلى وظيفته الدلالية («المتقبل») نفسها كما يتضح من البنية الوظيفية المحددة أعرباً (127).

3.5 — الوظائف التداولية في البنيات التحليلية :

نذكر بأن الوظائف التداولية، حسب المحرر الوظيفي، صنفان : وظائف «خارجية» تستند إلى مكونات لا تنتمي إلى حمل الجملة ووظائف «داخلية» تستند إلى موضوعات الحمل أو لواقعها. للوظائف الخارجية وظائف ثلاث : «المبتدأ» و«الدليل» و«المنادى»، والوظائف الداخلية وظيفتان : «البؤرة» و«المحور». وقد استدلنا (29) على ورود التمييز بين بؤرتين : «بؤرة جديد» و«بؤرة مقابلة».

أ — يأخذ المكون الممثل، في البنيات التحليلية، بالإضافة إلى وظيفته الدلالية (المتقبل أو المستقبل) والتركيبية (المفعول)، إحدى الوظائف التداوليتين : المحور والبؤرة، طبقاً لوضع المعلومة التي يحملها في مستوى البنية الاحيائية (Informational Structure) للجملة.

ب — يرد المكون الممثل «محوراً» إذا كان يشكل «محيط الحديث» داخل حمل الجملة. ويأخذ الممثل هذه الوظيفة التداولية في حالتين : حين يكون حمل الجملة برمته بؤرة وحين تكون البؤرة مسندة إلى مكون آخر كالمكون الفاعل أو المكون المتقبل.

1 — تستند الوظيفة المحور إلى الممثل (عمرا) وإلى الممثل (عالم) معا في الجملة (129) باعتبارها جواباً للجملة (128) كما يتبين من البنية الوظيفية (130) :

(128) ماذا حدث ؟

(129) أغرق خالد عمرا

(130) [مضى أغرق] (ع م¹ : خالد م¹) متفقا مع

(ع م² : عمرو م²) متفقا مع [يوجد

2 — وتُستند نفس الوظيفة إلى الممثل (عمرا) في الجملة (132) باعتبارها جواباً للجملة (131) كما يتضح من البنية الوظيفية (133) :

(131) من أغرق عمرا ؟

(29) انظر «الوظائف التداولية في اللغة العربية».

(132) أغرق عمرا خالد (بسر «خالد»)

(133) مصر أغرقلى (ع س¹ - خالد س¹) متع فا يؤجد (ع س² : عمر س²) متق مف مع

ح - تسد الوظيفة «بؤرة الجديد» يصفه عامة، إلى المكون الحامل للمعلومة التي يجهلها «متكنم» (في حالة الاستخبار) أو المخاطب (في حالة الإخبار). وتسد الوظيفة «بؤرة المعاملة» إلى المكون الحامل للمعلومة التي يتردد المتكلم (في حالة الاستخبار) أو المخاطب (في حالة الإخبار) في ورودها.

يأخذ المكون المعطّل الوظيفة «بؤرة الجديد» إذا كان حاملا للمعلومة التي يجهلها المتكلم فتحقق جوعد في شكل اسم استفهام :

(134) من أغرق خالد ؟

أو للمعلومة التي يجهلها المخاطب كما في الجملة (135) التي تشكل جوابا للجملة (134) :

(135) أغرق خالد عمرا (بسر «عمرا»)

ويأخذ الوظيفة بؤرة المقابلة حين يرد حاملا للمعلومة التي يتردد المتكلم في ورودها :

(136) أعمرا أغرق خالد ؟

أو للمعلومة التي يتردد المخاطب في ورودها أو يتكرر ورودها كما في الجملة (139) التي تشكل جوابا تصحيحيا لما للجملة (137) أو للجملة (138) :

(137) إبراهيم أغرق خالد لم عمرا ؟

(138) لم يفرق خالد عمرا بل إبراهيم

(139) عمرا أغرق خالد

4.5 - ترتيب المكونات في النيات التحليلية :

يحدد مواقع المكونات، حسب النحو الوظيفي، عوامل ثلاثة : الوظائف التركيبية والوظائف التداولية ودرجات التعقيد المقولي.

فيما يخص اللغة العربية الفصحى، استدلتنا، في مكان آخر (30)، على أن البنيات الموقعية التي تترتب طبعا لها المكونات داخل الجملة الفعلية والجملة الاسمية والجملة الرباطية (31) هي البنيات (140) و(141) و(142) بالتوالي :

(30) انظر المرجع السابق

(31) قصد بالبنيات «الرابطة» البنيات ذات المحمول غير القطعي المتضمنة للربط «كان» وما يحاقله.

(140) م⁴، م²، م¹ م⁴ ف (م²) فا (مف) (ص)، م³

(141) م⁴، م²، م¹ م⁴ فا $\left\{ \begin{matrix} م م \\ م ص \\ م ح \\ م ط \end{matrix} \right\}$ (مف) (ص)، م³

(142) م⁴، م²، م¹ م⁴ ط فا $\left\{ \begin{matrix} م م \\ م ص \\ م ح \\ م ط \end{matrix} \right\}$ (مف) (ص)، م³

يتحدد مَوْقِعًا كُلٌّ من المكونين المَعْلَل والمَعْلَل كما يلي :

1 — يحتل المكون المَعْلَل المَوْقِع فا، طبقا للبيئة الموقعية (140)، بمقتضى وظيفته التركيبية «الفاعل» ولا يجوز أن يقدم هذا المكون على الفعل، شأنه في ذلك شأن أي مكون فاعل في جملة فعلية، إذ يتقدمه على الفعل يصبح «مبتدأ» مُخْتَلًا للمَوْقِع الخارجي م² رابطا إحصائيا للأصفة الفعلية باعتبارها ضميرا فاعلا. فالجملة (143) ليست جملة بسيطة (من قبيل الجمل ذات الرتبة الفعلية : فاعل فعل مفعول) بل جملة معقدة من قبيل مبتدأ [حمل] كما يتضح من التمثيل (144) :

(143) خالد، أغرق عمرا

(144) خالد، [مضى أغرق في (م¹) : (م²) (م¹)] متف فا مع

(ع م² : عمرو (م²) متف مف مع) يوجد

2 — أما المَوْقِع التي يمكن أن يحتلها المَعْلَل فهي صنفان : مَوْقِع «غير موسوم» ومَوْقِع «موسوم».

يحتل المَعْلَل المَوْقِع غير الموسوم مف، طبقا للبيئة الموقعية (140) بمقتضى قاعدة الموقعية (145) :

(145) مفعول — مف

حيث يقرأ السهم (—) : «يشمفع في»

ويحتل المَعْلَل هذا المَوْقِع، كما جئنا من القاعدة (145)، بمقتضى وظيفته التركيبية «المفعول» سواء أكان محورا كما في الجملة (129) المكررة هنا للتذكير :

(129) أغرق خالد عمرا

أم كان يؤرّه جديد، في جملة خبرية، كما في الجملة (135) المعاد سوقها هنا للتذكير

(135) أغرق خالد عمراً (نبر «عمرا»)

ويحتل الموقع الموسوم م* حين تكون مسندة إليه الوظيفة يورة المقابلة كما في الحملتين (136) و (139) وحين تكون مسندة إليه الوظيفة يورة الجديد، في جملة استخبارية، (أي حين يكون اسم استهمام) كما في الجملة (134).

ويتموضع المكون الممثل في م* بمقتضى قاعدة الموقفة هي م* التي اقترحنا (32) صوغها كما يلي .

(146) قاعدة الموقفة في م* :

$$M^* = \left\{ \begin{array}{l} \text{محور} \\ \text{يورة مقابلة} \\ \text{اسم استهمام} \end{array} \right\}$$

أما احتلال الممثل الموقع الموسوم م²، فإنه يتم في حالتين (33) : حين يرد محورا وحين يكون أقل تعقيدا، مقوليا، من المكون الفاعل.

يتوضع الممثل في م²، حين تكون مسندة إليه الوظيفة التبادلية المحور، طبقا لقاعدة (147) :

$$(147) \text{ محور} \rightarrow M^2$$

ومن أمثلة احتلاله لهذا الموقع، بمقتضى وروده محورا، الجملة (132) المكررة هنا للذكر .

(132) أغرق عمرا خالد (نبر «خالد»)

ويحتل نفس الموقع حين يعوقه المكون الفاعل (الممثل) من حيث التعقيد المقولي كأن يرد هذا المكون جملة :

(148) أ — أَلَمْ هَذَا أَنْ خَالِدًا تَزُوجُ فَاطِمَةَ
ب — أَلَمْ أَنْ خَالِدًا تَزُوجُ فَاطِمَةَ هَذَا.

ملحوظة . يحتل الممثل، حين يرد محورا، الموقع الذي يتوسط موقعي الفعل والفاعل

(32) انظر «الوظائف التبادلية في اللغة العربية»

(33) انظر التبريرات التي قدمناها لاختلاف الموقع المتوسط بين موقعي الفعل والفاعل الفصل الثاني من الجزء الأول من «دراسات في نحو اللغة العربية الوظيفية».

(المعلّل أي الموقع م^٢. ولا سوغ موقعه في م^٢ إلا إذا ربط إحيالاً ضميراً في موقعه العادي،
الموقع مع، كما يتبين من المقارنة بين الجملتين (149أ) و(149 ب) :

(149) أ — عمراً أعرقه خالد

ب — ??? عمراً أعرق خالد

باعتبار المكون (عمراً) في الجملة الثانية محوريا لا يؤزّة مقابلة (34)

5 5 — العلاقات الربطية في النهايات التعليلية :

يربط إحيالاً المكون المحتل لموقع من المواقع المتقدمة على موقع الفعل (أ والربط) ضميراً
داخل الحمل. ويكون المصير المربوط إحيالاً إما ضميراً أو موقعاً وقد اقترحنا إصلاقي مصطلحي
«الربط الضميري» و«الربط الموقعي» على معطلي الربط الإحيالي الأول والثاني بالتوالي.

فيما يتعلق بالبنيات التعليلية، تقدم، في الفترة السابقة، أن المكون المعلّل يحتل، بمتنصبي
قاعدة الموقفة (146)، الموقع م^٢ إذا كان يؤزّة مقابلة أو محوريا أو اسم استلهم. في حالة
احتلاله للموقع م^٢، يربط المعلّل إحيالاً، داخل الحمل، موقعاً العادي (الموقع مع) حين يكون
اسم استلهم أو يؤزّة مقابلة كما يتبين من التمثيلين (150) و(151) للجملة (134)
و(139) المكرّتين هنا للتذكير :

(134) من أفرق خالد ؟

(139) عمراً أعرق خالد

(150) من أفرق خالد (6)

(151) عمراً أعرق خالد (6)

وضميراً في موقعه العادي حين يكون محوريا كما يتضح من التمثيل (152) للجملة
(149 أ) :

(152) عمراً أعرقه خالد

(34) لا يحتل المكون المشجور، إذا كان موضوعاً من موضوعات المفعول («مفعلاً» أو «مستقبلاً»
الموقع م^٢ إلا إذا ربط ضميراً داخل الحمل. ويمكن أن يحتل هذا الموقع موضوع من موضوعات
المفعول، دون أن يربط ضميراً داخل الحمل، إذا كان يؤزّة مقابلة. وقد يتّنا (الفصل الثاني من الجزء
الأول من «الوظائف التعليلية في اللغة العربية») أن «الاشتغال» استراتيجية تمكن الموضوع «المستعمل»
أو الموضوع «المستعمل» المستند إليهما الوظيفة التعليلية «المحور» من احتلال الموقع م^٢

(35) تنظر «الوظائف التعليلية في اللغة العربية»

خلاصة :

1 — توسل اللغة العربية الفصحى للتعبير عن معنى التحليل بالصيغتين الصرفيتين «أفعل» و«فعل». ولجأ إلى استعمال الفعل المساعد المبني «جعل» مضافاً إلى المحمول حين يتعذر استعمال هاتين الصيغتين أو حين يراد التعبير عن «التحليل المركب» أو «التحليل غير المباشر».

2 — تشتق المحمولات الملية المصوغة على وزن «أفعل» ووزن «فعل» من المحمولات المصوغة على الأوزان «فعل» و«فعل» و«فعل» عن طريق قاعدة تكوين المحمولات الملية.

3 — يتمرر الإطار الحملي الناتج عن تطبيق قاعدة تكوين المحمولات الملية بتصميمه لموضوع إسماعي، الموضوع الممثل، الذي يستحوذ على خصائص الموضوع الأول للإطار الحملي الأصل إذ يستقطب الوظيفة الدلالية «المتخذ» والوظيفة التركيبية «الفاعل».

4 — يحكم استعمال المحمولات الملية المصوغة على وزن «أفعل» والمحمولات الملية المصوغة على وزن «فعل» مبدأ التوزيع التكاملي وبسيط الاستعمال التكاملي لهذين الصيغتين من المحمولات الملية وسيطان : وسيط «مراقبة» الممثل للواقعة الدال عليها محمول البنية النصيبية وسيط «الجهة».

5 — تنزع المحمولات الملية إلى تكيف ببنائها والبيات الصورية النموذجية للمحمولات غير المشتقة المنتمية إلى نفس النمط.

تعد اللغة العربية الفصحى من اللغات التي تخضع فيها التراكيب الملية لمبدأ «التكيف» في جميع الحالات، فتأخذ هذه التراكيب الخصائص الدلالية والتركيبية والتداولية والربطية التي تميز التراكيب غير الملية المنتمية إلى نفس النمط.

6 — يأخذ المكون الممثل، طبقاً لهذا المبدأ، الوظيفة الدلالية «المتقبل» (في البنيات النصيبية ذات موضوعين) أو الوظيفة الدلالية «المتقبل» (في البنيات التحليلية ذات موضوعات ثلاثة) ونسب إليه، في الحالات، الوظيفة التركيبية «المفعول» التي تخوله أعيد الحالة الأعرابية «النصب».

ويتصرف، من حيث وظيفته في الجملة، تصرف المكون المفعول في البنيات غير الملية بحيث موقعه معادي، الموقع الموالي لموقع الفاعل، أو الموقع المصدر م* إذا أسندت إليه الوظيفة التداولية بؤرة المقابلة أو كان اسم استعهام أو الموقع م* إذا كان محورا.

وتسوغ احتلاله للموقع م* إذا كان محورا شريطة أن يربط إحصائياً صميراً داخل الحمل.

الرباط، 5 نوفمبر 1985

المراجع

المراجع باللغة العربية :

- سبويه : الكتاب. القاهرة (1966)
- ابن عيش : شرح المفضل. القاهرة (د. ت)
- ابن هشام : معني اللبيب. القاهرة (د. ت)
- الجرجاني : دلائل الإعجاز. القاهرة (د. ت)
- السكاكي : مفتاح العلوم. القاهرة (د. ت)
- السيوطي : جمع الهوامع. الكويت (1966).
- د. عبد القادر الفاسي المهري : «لسانيات الظواهر وباب التطبيق» البحث اللساني والسميائي. منشورات كلية الآداب. الرباط (1984).
- د. عبد القادر الفاسي المهري . اللسانيات واللغة العربية. جزآن. تونقال (1985).
- د. عبد القادر الفاسي المهري ود. إدريس السعوشي : تكامل المعرفة. اللسانيات. عدد 9 (1984)
- د. محمد الشكري . البنية الوظيفية والاشتقاق في اللغة العربية. كلية الآداب الرباط (1984)
- د. أحمد المتوكل . نحو قراءة جديدة لنظرية «الظلم» عبد الجرجاني. منشورات كلية الآداب. الرباط (1976)
- د. أحمد المتوكل . «المبدأ» في اللغة العربية. تكامل المعرفة. اللسانيات عدد 9 (1984).
- د أحمد المتوكل . اقتراحات من الفكر اللغوي العربي القديم لوصف ظاهرة «الاستدراام الحواري». البحث اللساني والسميائي. منشورات كلية الآداب. الرباط (1984)
- د أحمد المتوكل - الوظائف التداولية في اللغة العربية. دار الثقافة. البيضاء (1985)
- د. أحمد المتوكل : دراسات في نحو اللغة العربية الوظيفي. دار الثقافة. البيضاء (1986)
- د أحمد المتوكل : من قصايا الرباط في اللغة العربية. (عيد الطبع)

المراجع باللغات الأجنبية :

- Abraham, W.,
1978 Valence, Semantic Case and Grammatical Relations. Benjamins.
- Bolkestein, M.A. et al (eds),
1981 Predication and Expression in Functional Grammar. London Academic Press.
- Bolkestein, M. A. et al (eds),
1985a Syntax and Pragmatics in Functional Grammar. Dordrecht Foris.
- Bolkestein, M.A. et al (eds),
1985b Predicates and Terms in Functional Grammar. Dordrecht. Foris
- Bresnan, J
1978 «A realistic transformational Grammar». In : Halle, M. et al (eds).
- 1980 «Polyadicity» In : Hoekstra, T. et al (eds).
- Bresnan, J. et al (eds),
1982 Mental Representation of Grammatical Relations. MIT Press.
- Chomsky, N.,
1975 Reflections on language. New York. Pantheon Books.
- Chomsky, N.
1977 Essays on Form and Interpretation. Elsevier North-Holland, Inc.,
- Chomsky, N.
1980 Rules and Representation. Columbia University Press.
- Chomsky, N
1981 Lectures on Government and Binding. Dordrecht. Foris
- Chomsky, N.
1982 Some Concepts and Consequences of the Theory of Government and Binding. Dordrecht. Foris.
- Cole, P. and Sadock, J. (eds)
1977 Grammatical Relations. Syntax and Semantics. vol : 8. New York. Academic Press.
- Cole, P
1983 The grammatical role of the Causee in Universal Grammar. IJAL 49.
- Comrie, B.
1976 «The syntax of causative constructions . Cross - language similarities and divergences» In : Shibatani, M. (ed).

- Comrie, B.
 1977 «In Defense of Spontaneous Demotion : The Impersonal Passive». In: Cole, P. and Sadock, J. (eds).
- Comrie, B.
 1981 Language Universals and Linguistic Typology Oxford Blackwell.
- Dik, Simon, C
 1978 Functional Grammar. North-Holland, Amsterdam
 1979 «Raising in Functional Grammar» *Lingua* 47
 1980 Studies in Functional Grammar London. Academic Press.
 1981 «Discrepancies between Predication and expression in natural languages». In : Bolkestein et al (eds)
 1985 «Formal and semantic adjustment of derived constructions». In : Bolkestein et al (eds)
- Dik, Simon, C. (ed)
 1983 Advances in Functional Grammar. Dordrecht Foris.
- Dik, Simon, C. et al
 1981 In Hoekstra, T. et al (eds)
- Ellfort, W.H. et al (eds)
 1985 Papers from the possession on Causatives and Agentivity, CLS 21
- Fassi-Fehri, A.
 1982 Linguistique arabe : Forme et Interprétation. Publications de la Faculté des Lettres Rabat.
 1985 «Agreement, Binding and Coherence» (à paraître)
- Fillmore, Ch. J.
 1977 «Case for Case reopened» In : Cole, P. and Sadock, J (eds).
- Givón, T.
 1976 «Topic, Pronoun and Grammatical Agreement» In : Li, Ch. (ed).
- Halle, M. et al (eds)
 1978 Linguistic Theory and Psychological Reality. MIT Press.
- Hoekstra, T.
 1980 Lexical Grammar. Dordrecht. Foris.
- Hoekstra, T
 1981 Perspectives on Functional Grammar. Dordrecht. Foris.
- Jacobson, P. and Pullum, G.
 1982 The nature of Syntactic Representation. Dordrecht. D. Reidel.
- Junger, J.
 1985 «Morphological Causatives in Modern Hebrew». In : Bolkestein, M A. et al (eds)

- Kac, M B. (ed)
 1980 Discussion on current Approaches to syntax. Indiana University Linguistic Club.
- Kanno, K.
 1983 «Between Object and Oblique : In defence of Secondary Object» In : Dik (ed).
- Keenan, Ed.
 1976 «Toward a Universal Definition of «Subject of»» In Li, Ch (ed)
 Li, Ch. (ed),
 1976 Subjet and Topic. New York. Academic Press.
- Marantz, A.
 1984 On the Nature of Grammatical Relations Cambridge, Mass. MIT Press.
- Moravcsik, E. and Wirth, J. (eds)
 1980 Current Approches to Syntax. Syntax and Semantics, Vol 13, New York. Academic Press.
- Moutaouakil, A.
 1982 Réflexions sur la Théorie de la signification dans la pensée linguistique arabe. Publications de la Faculté des Lettres. Rabat.
 1983 «La dérivation lexicale en Arabe». First Fall Session of Arab School on Sciences and Technology.
 1984 «Le Focus en Arabe : Vers une analyse Fonctionnelle» Lingua 64.
 1985a «Topic in Arabic : Towards a Functional Analysis». In . Bolkestein, M A et al (eds)
 1985b «L'interrogation en Arabe». Ms. Faculté des Lettres. Rabat
 1985c «La Coordination en Arabe». Ms. Faculté des Lettres. Rabat
 1985d «VZS en Arabe». Ms. Faculté des Lettres. Rabat.
 1985e «La Fonction d'objet en Arabe». Ms. Faculté des Lettres. Rabat.
 1985f «Les Causatives en Arabe». Ms. Faculté des Lettres. Rabat.
 1985g «Les Constructions à montée d'objet en Arabe» Ms. Faculté des Lettres. Rabat.
- (à paraître a) Pragmatic Functions in Arabic. Dordrecht. Foris.
 (à paraître b) «Pour une représentation adéquate de la force illocutionnaire en Grammaire fonctionnelle». In : Working Papers in Functional Grammar.
- Perlmutter, D.M.
 1980 «Relational Grammar». In : Moravcsik and Wirth (eds).
 1981 «Relational Grammar and functional Grammar». In Hoekstra et al (eds).
- Peterson, Karen, L. et al (eds)
 1985 Papers from the General Session. CLS 21.

- Postal, P.
1974 On Raising. Cambridge. MIT. Press.
- Putseys, Y. and de Geest, W. (eds)
1984 Sentential Complementation. Dordrecht. Foris
- Ruwet, N.
1982 Grammaire des insultes et autres études. Paris. Seuil.
- Schachter, P.
1985 «Semantic and Syntactic Functions in Toba Batak - Some implications for Functional Grammar». In : Bolkestein et al (eds).
- Shibatani, M. (ed)
1976 The Grammar of Causative Constructions. Syntax and Semantics Vol 6. New York. Academic Press.
- Taha, A.
1985 Essais sur les Raisonnements Argumentatifs et Naturels Thèse de Doctorat d'Etat. Paris.
- Thomson, Sandra A. and Hopper, Paul J. (eds)
1982 Studies in Transitivity Syntax and Semantics. Vol : 15 New York. Academic Press.
- Van Valin, R.D. and Foley, W.A.
1980 «Role and Reference Grammar». In : Moravcsik and Wirth (eds).
1984 Functional Syntax and Universal Grammar. Cambridge, UK : Cambridge University Press.

فهرست الكتاب

تقديم 5

الفصل الأول

المكونات «غير الوجهية» في اللغة العربية 15

1 — «الوجهية» وإسناد الوظائف التركيبية 16

1.1 — من الأطوار الحملية إلى البنية الحملية 16

2.1 — مفهوم «الوجهية» 17

3.1 — مجال «الوجهية» 18

4.1 — الحدود «الإجبارية» / الحدود «الوجهية» 18

5.1 — الوظائف التركيبية 19

6.1 — إسناد الوظيفتين : الفاعل والمفعول 23

7.1 — خصائص المكونين الفاعل والمفعول 25

2 — خصائص المكونات «غير الوجهية» 29

1.2 — الترجية الثابت والترجية المتغير 30

2.2 — إعراب المكونات غير الوجهية 32

3.2 — مواقع الحدود غير الوجهية 39

الفصل الثاني

55	الوظيفة المفعول في اللغة العربية
58	1 — تعريف الوظيفة المفعول.....
58	1.1 — المستويات الوظيفية في النحر الوظيفي : تنكير.....
60	2.1 — الوظائف التركيبية.....
62	2 — ورود الوظيفة المفعول في اللغة العربية.....
62	1.2 — رواتر ورود الوظائف التركيبية.....
63	2.2 — رواتر ورود الوظيفة المفعول.....
64	3 — إسناد الوظيفة المفعول.....
64	1.3 — قاعدة الإسناد.....
65	2.3 — المفعول والوظائف الدلالية.....
69	4 — المكون المفعول والوظائف التداولية.....
69	1.4 — المفعول البؤرة.....
71	2.4 — المفعول المحور.....
73	5 — إعراب المفعول.....
74	6 — مواقع المفعول.....
75	1.6 — الموقع غير الموسوم.....
76	2.6 — الموقعان الموسومان.....
81	3.6 — مواقع المفعول في الجملة الاسمية والجملة الربطية.....
87	7 — المفعول والربط الموقفي.....
87	1.7 — الربط الموقفي.....
88	2.7 — الربط الضميري.....
88	3.7 — المفعول «الجزيري».....

90	8 — كم مفعولا في نفس العمل ؟
90	1.8 — فرضية «المفعولين»
93	2.8 — فرضية «المفعول المزدوج»
93	3.8 — فرضية «المفعول الواحد»
95	4.8 — عدد المفعولات في اللغة العربية
102	5.8 — أشكال المفعول في «البنيات التصعيدية» و«البنيات التحليلية»

الفصل الثالث

113	البنيات التصعيدية في اللغة العربية نحو تحليل وظيفي
-----	---

116	1 — أفعال التصعيد
116	1.1 — في النحو العربي القديم
118	2.1 — في النحو الوظيفي
120	2 — الفرضية «المعجمية»
124	3 — فرضية «التسرب»
130	4 — فرضية التسرب وعناصر البنيات التصعيدية في اللغة العربية
130	1.4 — الوظائف في البنيات التصعيدية
135	2.4 — الرتبة في البنيات التصعيدية
139	3.4 — الإعراب في البنيات التصعيدية

الفصل الرابع

151	البنيات «التحليلية» في اللغة العربية
-----	--------------------------------------

153	1 — مفهوم «التحليل»
153	1.1 — تعريفه

154	2.1 — مفهوم «التحليل» / مفاهيم ثلاثية
156	2 — صيغ التحليل في اللغة العربية
158	3 — البنيات التحليلية في النماذج النحوية
158	1.3 — «الفرضية التحويلية»
160	2.3 — «الفرضية المعجمية»
161	3.3 — الفرضية التحويلية / الفرضية المعجمية
163	4.3 — التمثيل للمعجمي الألفي للبنات التحليلية
163	4 — تكوين المحمولات العلية في اللغة العربية
163	1.4 — الاشتقاق في اللغة العربية
166	2.4 — المحمولات العلية
168	3.4 — قواعد تكوين المحمولات العلية
181	5 — خصائص البنات التحليلية
181	1.5 — موضوعات البنات التحليلية
182	2.5 — الممثل : وظيفة الدلالة، وظيفة التركيبية، إعرابه
192	3.5 — الوظائف التداولية في البنات التحليلية
193	4.5 — ترتيب المكونات في البنات التحليلية
196	5.5 — العلاقات الربطية في البنات التحليلية
198	المراجع
203	فهرست الكتاب